جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط (القضية الكُردية في العراق كحاله للدراسة)

إعداد الطالب
ريبوار عبدالرحيم عبدالله البابكه يي

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات

رسالة مقدمة الى عمادة الدراسات العلـــــــــــيا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السيـــــاسيـــــــة

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ريبوار عبدالرحيم عبدالله الموسومة بـــ:

النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والاقليات في الشرق الأوسط القضية الكردية في العراق كحالة للدراسة

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية**.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز شراري الزريقات		2011/05/04	مشرفاً ورئيسا
أ.د. مخلد عبيد المبيضين		2011/05/04	عضواً
د. محمد حمد القطاطشة		2011/05/04	عضواً
د. عيسى سليمان أبو سليم		2011/05/04	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى...

روح والدي، حيث كان مثلي الأعلى وقدوةً للشهامة والكرم وعانى كثيراً من أجل أبنائه، أسئل الله أن يتغمده بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته... والدتي، أتمنى لها الصحة والعافية والعمر الطويل... إخوتي (حسين، أحمد، رزكار، شوان)، أسئل الله أن يوفقهم في حياتهم وفي عملهم... زوجتي، درب حياتي التي تقاسمت معي هموم الحياة ... ابنتي هيلين، التي حملت مشقة غيابي عنها.... أخواتي، أتمنى لهُن حياةً سعيدة... آري صديقي وابن شقيقتي المرحومة.

ريبوار عبد الرحيم البابكه يي

الشكر والتقدير

في نهاية مطاف هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أشكر...
أستاذي ومُشرفي، الأستاذ الدكتور فايز شراري زريقات الذي لولاه لما رأت هذه الرسالة النور.
إخوتي (احمد و شوان) لدعمهم المادي والمعنوي المتواصل، حيث كان دعمهم بمثابة حافز كبير حفزني على التواصل.
كما وأشكرأخي وصديقي عايد الغبابشة من الاردن ، الذيلم يفارقني لحظـــة واحـــدة طوال فترة المناقشة، واسأل الله أن يوفقني في أن أرد له هذا الجميل.
وإلى كل من ساهم في إثراء هذه الرسالة ولو بكلمة واحدة.

ريبوار عبد الرحيم البابكه يي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الملاحق	ز
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الانجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1-1 المقدمة	1
1-2 مشكلة الدراسة	4
1-3 أهمية الدراسة	4
1-4 فرضية الدراسة	5
1-5 أهداف الدراسة	5
1-6 أسئلة الدراسة	6
1-7 منهجية الدراسة	6
1-8 مفاهيم ومصطلحات تستخدمها الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
2-1 **الإطار النظري**	10
2-1-1 النظام ونظرية النظم	10
2-1-2 تعريف النظام من حيث المصطلح والمفهوم	10
2-1-3 تعريف النظام السياسي الدولي	12
2-1-4 تحليل النظام من منظور نظرية النظم	15
2-1-5 نظرية النظام العالمي	18

2-1-6 الصور التاريخية للنظام السياسي الدولي 20
2-2 تعريف القومية والأقليات 25
2-2-1 تعريف القومية 25
2-2-2 تعريف الأقليات 27
2-2-3 تحليل القومية من منظور نظرية المؤثرات القومية 29
2-2-4 الأقليات وعلاقتهم بالنظام الدولي 30
2-3 الدراسات السابقة 33
الفصل الثالث: النظام العالمي الجديد والقوميات والأقليات
3-1 النظام العالمي الجديد 41
3-1-1 ممهدات النظام العالمي الجديد واحتلال العراق للكويت 41
3-1-2 مفهوم النظام العالمي الجديد والمفاهيم المرتبطة به 45
3-1-3 مكونات النظام العالمي الجديد 52
3-1-4 النظام العالمي الجديد والولايات المتحدة الأمريكية 54
3-2 قضايا القوميات والأقليات 57
3-2-1 القضية الكُردية 58
3-2-1-1 التعريف بالكُرد وكُردستان 58
3-2-1-2 جغرافية كُردستان 60
3-2-1-3 السكان 62
3-2-1-4 اللغة 64
3-2-1-5 نبذة عن تاريخ السياسي الكُردي 66
3-2-1-6 الحركات السياسية الكُردية 69
3-2-2 قضية جنوب السودان 80
3-2-3 قضية الأقليات في لبنان 85
3-2-4 قضية الأقباط في مصر 89

3-2-5 النظام العالمي الجديد والقضايا القومية 92

الفصل الرابع: النظام العالمي الجديد والقضية الكُردية في العراق

4-1 بداية النظام العالمي الجديد والقضية الكُردية في العراق 94

4-1-1 انتفاضة آذار 1991 وبداية بلورة القضية الكُردية دوليا في ظل النظام العالمي الجديد 94

4-1-2 الهجرة المليونية لكُرد العراق ودور الإعلام كأحد فواعل النظام العالمي في تدويل القضية الكُردية في العراق 96

4-1-3 القرار 688 لمجلس الأمن وتدويل القضية الكُردية في النظام العالمي الجديد 98

4-1-4 دور المنظمات العالمية والبرلمانات والمؤتمرات كإحدى فواعل النظام العالمي الجديد في تدويل القضية الكُردية 100

4-1-5 عقبة الحرب الأهلية واتفاقية واشنطن كخيار دولي لحل حلة تلك العقبة 102

4-2 المتغيرات السياسية التي غيرت مفاهيم السياسة في ظل نظام عالمي جديد وتأثيرها على القضية الكُردية 104

4-2-1 العولمة وسيادة الدول وتأثيرها على القضية الكُردية 104

4-2-2 التغيرات التي طرأت على مفهوم الدبلوماسية ودور الدبلوماسية الكُردية في إعطاء القضية البعد الدولي 108

4-3 النظام العالمي الجديد والقضية الكُردية منذ عام 2003 واستحقاقات السياسية للكُرد 113

4-3-1 الفيدرالية كطرح سياسي كوردي لحل المشكلة الطائفية في العراق 113

4-3-2 الدستور والانتخابات العراقية والمكتسبات الكُرديـــة لتعزيز قضيتهم 116
4-3-3 المعضلات التي تتعلق بعلاقة اقليم كُردستان بنظامي المحلي والاقليمي 121
4-3-3-1 المعضلات التي تتعلــق بعلاقـــة الاقلـــيم ببغداد 121
4-3-3-2 معضلة دول الجوار لاقليم كُردستان العراق 126
الخاتمة 130
الاستنتاجات 133
التوصيات 136
المراجع 140
الملاحق 155

قائمة الملاحق

رمز الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
أ	ميثاق حقوق الأقليات	155
ب	خارطة كُردستان بأربعة أجزائه	162
ج	وثيقة الطائف	164
د	القرار 688 لمجلس الامن فيما يخص بالكُرد في كُردستان العراق	166
هـ	الخرائط المختصة بقضايا وجود الاقليات في منطقة الشرق الأوسط	168
و	إتفاقية سلام بين الحزبين الكرديين في واشنطن عام 1998	171
ز	مجموعة من الصور تمثل دبلوماسية إقليم كُردستان في ظل النظام العالمي الجديد	173
ح	الوثائق المختصة بشأن كركوك	177

الملخص

النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط (القضية الكُردية في العراق كحالة للدراسة)

ريبوار عبدالرحيم عبدالله البابكه يي

جامعة مؤتة، 2011

تهدف الدراسة الى بيان الاتجاه في النظام العالمي الجديد المتركز على قضايا حماية الاقليات وحقوقهم في أقاليم مختلفة من العالم. وتعتبر القضية الكُردية في الشرق الاوسط وعلى وجه الخصوص في شمال العراق من أهم القضايا التي لاقت اهتماماً كبيراً في بداية ظهور النظام العالمي الجديد. حيث كانت تلك القضية تُمثل قلقاً لدى الامم المتحدة في ايجاد الحل السلمي وحماية أمن الاقلية الكُردية في شمال العراق، من خلال القرار رقم 688 لمجلس الامن في عام 1991.

استخدمت الدراسة منهج التحليل النظم، لدراسة التوجهات الجديدة للنظام العالمي الجديد وتحليل العلاقة الجديدة بين النظام السياسي الدولي والاقليمي والنظم الوطنية وتأثيرها على قضايا القوميات والاقليات العرقية في العالم.

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

1. ظهرت في النظام العالمي الجديد مجموعة فواعل جديدة الى جانب الدول كالمنظمات الدولية الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني والاعلام والاقاليم الاتحادية والتي لاتقل تأثيرهم عن تأثير الدول.
2. لم تعد السيادة المُطلقة قائماً في النظام العالمي الجديد، وانما أصبحت مفهوم السيادة المُطلقة والشاملة مفهوماً مقوضاً.
3. ان القرار 688 في عام 1991 لمجلس الامن يُعتبر مُنعطفاً دولياً وادى الى تقدم القضية الكُردية في الشرق الاوسط وخاصة في شمال العراق.

Abstract

New World Order and the issues of nationalities and minorities in the Middle East (the Kurdish issue in Iraq as a case study)

Rebwar Abdulrahim Abdullah Al-Babkay

Mu'tah University 2010

The study aims to show the new trend with the new world order which concentrates on the issues of minorities protection and rights in different regions of the world. The Kurdish issue in the middle east and mainly in northern iraq is one of the main issues that the new world order is deciding with it in the present time. This concern is represent in the involvement of the united nations in maintaining security and peace for the Kurdish minority in northern iraq through the resolution of the security council number 688 in 1991. The study uses the system analysis approach to study the new world order. In order to spill-over the new relationship between international political system and regional and national systems, and the effect on the issues of ethnic minorities in the world.

The study concludes the following results:

1. In the new world order, international organizations, media, civil society, and federal regions become as new players in the new world ordre.
2. Also a new concept of sovereignty emerges in the new world order, by which the absolute and comprehensive character of sovereignty undermined.
3. The security council resolution number 688 in 1991 considers as a turning joined in advancing the Kurdish issue in the middle east especially in northern iraq.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة:

يعود نشأة النظام الدولي إلى حوالي أربعة قرون مضت ، ويؤرخ له تحديدا عام 1648 م، حين وقعت الممالك الأوروبية معاهدة الصلح المسماة بمعاهدة وستفاليا ، ويشار إلى هذه المعاهدة على أنها أنهت الحروب الدينية في أوروبا ، ووضعت عدة مبادئ ذات طبيعة سياسية منها احترام الحدود السياسية بين تلك الممالك ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وإقرار مبدأ المساواة وغيرها من المبادئ السياسية ...وأتخذ النظام الدولي منذ ذلك الحين أشكالا متنوعة ما بين نظام متعدد الأقطاب ، ونظام ثنائي القطبية ونظام أحادي القطبية ضمن النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأنظمة تختلف فيما بينها ،وجوهر هذا الاختلاف هو عدد الفواعل الدولية على مسرح النظام الدولي وخصائصهم والتغييرات التي تطرأ عليهم.

تزامن ظهور النظام العالمي الجديد مع عدة تحولات دولية، في الفترة التي تمتد ما بين أواخر عقد الثمانينات وأوائل التسعينات ، كان أبرزها تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين: المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي ،حيث كانت فترة الحرب الباردة فترة عسيرة على القوميات والأقليات المضطهدة بسبب المصالح السياسية والاقتصادية بين الدول الداخلة في المعسكرين، وتوسع حدود أو دائرة المعسكر على حساب تلك الجماعات العرقية ومنها الكُرد الذين أصبحوا ضحية تلك الحقبة من التاريخ.

إن الشرق الأوسط كإقليم فرعي وجزء من النظام الدولي ، يعيش فيه مجموعة كبيرة من القوميات والأقليات يحتذى به المثل،وعندما نلقي نظرة على خريطة الشرق الأوسط العرقية القومية نلاحظ أن عددا قليلا من الدول تتمتع بوحدة قومية وعرقية، والشعوب في داخل تلك الدول موزعة على قوميات مختلفة ، وبالتالي عدم العدالة في تقسيم الثرات والسلطات بين تلك القوميات وانتهاك الحقوق السياسية والثقافية لقومية

محددة من قبل قوميات أخرى تؤدي إلى ظهور مشاكل قومية ، نظرا لأهمية الحقوق السياسية في حياة الشعوب إذ بها يصبح الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة من خلال مشاركته في إدارة شؤون الدولة والتعبير عن هويتهم وثقافتهم.

وتعد القومية الكُردية واحدة من القوميات الـ تي موطنها (كُردستان) الواقعة على خارطة إقليم(الشرق الأوسط) التي لبُت حقوقها السياسية والـ ثقافية منذ الاستيلاء على موطنها. ان تقسيم موطنها وتوزيعها علىأربعة دول رئيسية مجـ اورة لها بعد الحرب العالمية الاولى من قبل بريطانيا وباشراف عصبة الامم ، أدى إلى توزيع هويتها القومية إلى أربعة أجزاء(أكراد عراق، أكراد تركيا، أكراد إيران، أكراد سوريا).

إن الحقائق التاريخية تؤكد على أ ن العامل الخارجيوالنظام الدولي لم يكن عاملا ايجابيا على وجود القضية الكُردية والحركة التحررية الكُردية إلا بعد ولادة النظام العالمي الجديد ، حيث أتاح للكُرد في كُردستان العراق ولأول وهلة الفرصة التاريخية لتعريف نفسه ككيان قائم على عدة مميزات قومـ ية وحقائق تاريخية وجغرافية . حيث تتجلى تأثيرات ذلك النظام في النهوض بالقضية الكُردية في العراق وجعلها قضية تتداول بين أروقةالمجتمع الدوليفي خصائص ومميزات النظام نفسه . ومن أهم خصائصه: أوولاجود فواعل دولية أخرى إلى جانب الدو ل في إدارة العلاقات الدولية ، وهالمنظمات الدولية والمنظمات الغير الحكومية الدولـ ية والأشخاص الدوليين ، ثانيا التدخل في شؤون الدولالغرض حماية الأقليات والقوميات ، ثالثا التغيير الذي طرأ على مفهوم السيادة المطلقة، بالإضافة إلى انطلاق العولمة بشكل فعال نتيجة تطور التكنولوجيا وخاصة في مجال الاتصالات حيث أصبح العالم قرية صغيرة ، بحيث لم يعدور الدول التلاعب بمصائر الشعوب واضطهادهم بعيدا عن أنظار العالم ، بل أصبحت مسألة حقوق الإنسان مسألة عالمية ، وشُرع قانون دولي بهذا الصدد باسم القانون الدولي الانسانيكذلك فان حقوق الإنسان و حقوق الشعوب لها تأثيرات كبيرة على الحياة السياسية للشعوب والأمم . وهذا ما حفَزني على أن ابحث في موضوع تأثير

النظام العالمي الجديد على قضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط والقضية الكُردية في العراق كحال للدراسة، وبيان تلك التأثيرات.

إن اختيار القضية الكُردية في العراق كحالة للدراسة لا تعني بالضرورة عزل القضية عن بقية القضايا الكُردية في الدول الأخرى ، وإنما يبقى للنظام العالمي الجديد تأثيرات متفاوتة على القوميات والأقليات ومن ضمنهم القومية الكُردية بأجزائها الأربعة هذا من جانب ومن جانب آخر ، يبقى لكل جزء من كُردستان المقسمة خصوصيته من حيث الواقع السياسي الذي يعيشه.

إن النظام العالمي الجديد مُنح القضية الكُردية في العراق بُعدا دوليا، بحيث لم يعد بمقدور النظام السياسي في العراق التلاعب بمصير القضية ، والتعامل مع الكُرد كمواطنين من درجة ثانية . كما أن الكُرد أصبحوا على يقين بأن زمن الإبادة الجماعية والهجرة القسرية والتطهير العرقي قد ولَى ، بل على العكس أصبح الكُرد بعد سقوط النظام العراقي السابق أي بعد عام 2003 الشريك الرئيسي لبناء العراق الديمقراطي الفيدرالي، ويشارك بشكل فعال في العملية السياسة ، وأصبح كُردستان العراق إقليما دستوريا، له مؤسساته الدستورية (رئاسة الإقليم، حكومة وبرلمان الإقليم)، يدير شؤونه بنفسه ويقرر سياساته الداخلية والخارجية ، وتُعامل القيادة الكُردية من الناحية الدولية والإقليمية على مستوى عالي من الدبلوماسية الاحترافية لذلك تحاول الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات التي تفيد الدراسة منها : كيف أثر النظام العالمي الجديد على القضية الكُردية في العراق؟ وماذا كان موقف الدول الكبرى من تلك القضية؟ وما هو دور مجلس الأمن كأحد مؤسسات النظام في إحياء القضية دوليا؟ وهل تعامل الكُرد مع هذه التطورات بايجابية؟ وما هي المشاكل التي تواجه القضية بعد 2003 في ظل نظام عالمي جديد؟

كل هذه الأسئلة وأسئلة أخرى تحاول الدراسة الإجابة عنها لغرض توضيح العلاقة بين النظام العالمي الجديد وبين القوميات والأقليات، ومن ثم التعرف على تأثيرات ذلك النظام على القضية الكُردية في العراق.

1-2 مشكلة الدراسة:

إن العلاقة بين القوميات والأقليات وبين النظام العالمي هي علاقة تأثير وتأثر . بمعنى أن النظام يتلقى المطالب على شكل تأثيرات وبالتالي لابد من الاستجابة لتلك التأثيرات على شكل مخارج ، أيانه يقوم بإصدار القرارات الدولية، التي عادة ما تكون قرارات ملزمة وذات بعد دولي. فالقضية الكُرديةفي العراق كمشكلة قومية سياسية لها جذورها التاريخيةمع الحكومات العراقية التي تعاقبت وخاصة الحكومة العراقية السابقة التي سُقطت في عام 2003، ولم يستجيب النظام الدولي السابق لمطالبها نتيجة لاعتبارات تتعلق بمصالح الدولفي ظل نظام ثنائي القطبين. وظلت القضية الكُردية تُنتهك وسيُتلب حقوق شعبها إلى أن سقط النظام الثنائي القطبين وحل محله النظام العالمي الجديدالذي يعد أكثر استجابةلمطالب القوميات والأقليات نتيجة لاعتبارات ، تتعلق بمسألة حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعوب وحماية القوميات والأقليات . وأخذت القضية الكُردية في العراق طابعا دوليا، حين صُدر بحقها القرار الدولي، المرقم 688 من قبل مجلس الأمن.

1-3 أهمية الدراسة:

تمثل فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي ، فترة مهمة في تاريخ النظام الدولي والعلاقات الدوليةنظرا لأهمية تلك الفترة بما تتضمن التحولات السياسية التي أدت إلى الانتهاء بنظام دام عمره حوالي نصف قرن ، بكل ما كان يحتوي من الصراع الإيديولوجي والتفاعلات السياسية والردع النووي ، وقيام نظام جديد يحكمه قطب واحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وما صاحبهمن المصطلحات الجديدة في الأدبيات السياسية منها، العولمة. وجرّت معه تغيرات سياسية تتعلق بحماية الأقليات والقوميات والتدخل العسكري في شؤون الدول لهذا الغرضوالعمل على تدوين حقوق الإنسان دولياً ، وتكريس جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن لهذا الغرض.

من هنا تبرز أهمية الدراسة لتناولها هذا الموضوع الذي أثار جدلاً ونقاشاً واسعاً حول طبيعة النظام العالمي الجديد وأثره على حماية الأقليات والقوميات منها: القومية الكُردية في العراق إثر احتلال العراق للكويت كإحدى الممهدات والتحولات التي أدت إلى وجود النظام العالمي الجديد.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعريف بالنظام و بالأنظمة الدولية والنظام العالمي الجديد وخصائص هذا النظام وقدرته على الاستجابة لحاجات القوميات والأقليات.
2. التعريف بالقوميات والأقليات وخصائصهم وتعريفهم من منظور القانون الدولي.
3. التعريف بالقومية الكُردية وحركاتهم التحررية وموطنهم كُردستان من حيث خصائصه الجغرافية والسكانية، وتفاعلاتها الإقليمية وتحالفاتها.
4. تحليل موقف الدول الكبرى تجاه القضية الكُردية في العراق تحت مظلة النظام العالمي الجديد.
5. تحليل دور النظام العالمي الجديد في بلورة القضية دوليا.
6. التعريف بالعلاقة بين الحكومة الاتحادية العراقية و إقليم كُردستان، وتحليل المسائل العالقة بينهم.
7. التعريف بالمشاكل التي تواجه الكُرد في العراق في ظل النظام العالمي الجديد.

1-5 فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

هناك علاقة بين النظام العالمي الجديد حول القوميات والأقليات وبروز هذه المسألة على المسرح الدولي والإقليمي.

ويتفرع من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية تالية:

1. كلماتسعت دائرة حقوقالأقليات والدفاع عنها في النظام العالمي الجديد ، كلما أصبحت مسألة القوميات والأقليات مسألة دولية تخرج عن إلا طار المحلي.
2. هناك علاقة بين القضية الكُردية في العراق ودفاع النظام العالمي الجديد عن القضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط.
3. هناك علاقة بين النظام العالمي الحالي وبين الكيان الدستوري الخاص بالكُرد في العراق.

1-6 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. كيف تعامل النظام العالمي الجديد مع قضايا القوميات والأقليات في الشرق الأوسط؟.
2. هل شكل النظام العالمي الجديد ملاذاً أمناً للقوميات والأقليات المضطهدة؟.
3. ما هو تأثيرات النظام العالمي الجديد على القضية الكُرديةفي العراق بشكل خاص؟.
4. ماذا كانت دور الفضائيات والمنظمات الدولية الغير الحكومية والفواعل الأخرى للنظام على تلك القضية؟.
5. ماذا حقق القرار 688 للكُرد الذي صُدر في ظل النظام العالمي الجديد؟.
6. كيف استجاب النظام العالمي الجديد لمطالب القضية الكُردية في العراق؟.
7. ما هي وسائل إيصال المطالب إلى النظام؟.
8. ما هي دور الدول الكبرى في اتخاذ ذلك القرار في ظل النظام العالمي الجديد؟.

1-7 منهجية الدراسة:

لقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المناهج التالية:

1. **منهج تحليل النظم** :يرتبط هذا المنهج في علم السياسة بأعمال (ديفيد ايستون) في نموذجه ألمُدخلات والمُخرجاتمن نظرية النظم ، ويعتمد هذا المنهج على تحليل

النظام من حيث مواجهته للمُدخلات التي تكون عادة على شكل مطالب ، ومن ثم تحليل قدرة النظام في إصدار القرارات والتشريعات على شكل مُخرجات، ومن هذا المنطلق استفدنا من هذا المنهج في تحليل النظام العالمي الجديد ومدى استيعابه لمطالب الكُرفي العراق بعد عملية غزو العراق للكويت ، ومن جانب أخر قدرة هذا النظام في استجابته لهذه المطالب في إصدار القرارات والتشريعات منها القرار 688.

وعلى جانب أخر ،يركز هذا المنهج على تحليل الأحداث السياسية بشكل علمي وسياسي، وتم استخدامه في تحليل الأسباب التي أدت إلى نشأة النظام العالمي الجديد وسقوط النظام الدولي السابق ، بالإضافة إلى تحليل تعامل النظام العالمي الجديد مع قضايا القوميات والأقليات ، وفي إطار هذا المنهج حاولنا أن نحلل تعامل النظام العالمي الجديد مع القضية الكُردية في العراق ، ومن خلال هذا المنهج تم التوصل إلى النتائج عن طريق قياس مدى دور وأهمية النظام العالمي الجديد لحل القضايا العرقية.

2. **المنهج التاريخي**:يستخدم هذا المنهج في الدراسات السياسية لعرض الأحداث السياسية التي حدثت في فترة زمنية معينة بهدف تحليلها للوصول إلى فهم أدق وأعمق لهذه الأحداث . ومن خلال هذا المنهج تعتمد الدراسة على تحليل المراحل التاريخية لنشؤ النظم الدولية وصولا إلى مرحلة النظام العالمي الحالي ، بالإضافة إلىتحليلالأحداث التي وقعت في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي.

1-8 مفاهيم ومصطلحات تستخدمها الدراسة:

فيما يلي أهم المفاهيم والمصطلحات التي تم استخدامها خلال الدراسة:

القضايا (ISSUES):

المسائل التي توحد إزائها مجموعتان مختلفتان أو أكثر من المواقف والتي قد تثير نزاعاً (روبيرتس وئيدواردس،1999: ص227).

الشرق الأوسط (MIDLE EAST):

وهو مصطلح يدل على منطقة تضم خليطاً من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغاتوليس هناك قومية واحدة تجمعها لغة قومية تمثل أصالتها وتميزها عن بقية أمم الأخرى(الجاسور، 2009:ص225).

القانون الدولي العام (INTERNATIONAL PUBLIC LAW):

وهو القانون الذي يدرس القوانين والمعاهدات والاتفاقيات والأحكام الدولية القائمة والتي يجب احترامها (حداد، 2000: ص31).

الأمم المتحدة (UNITED NATIONS):

هي المنظمة للولية الأكبر في القرن العشرين ، وقد قامت عقب الحرب العالمية الثانيةبعد إخفاق عصبة الأمم في توطيد السلم والأمن الدوليين ، وجرى إقرار ميثاقها في مؤتمر سان فرانسيسكو في 25\4\1945 للدول المنتصرة واعتماد مدينة نيويورك مقرا لها (حسين، 2010: ص150-151).

القوة (POWER):

تعني القدرة على توليد نتائج مقصودة (توفيق، 2000: ص 194).

توازن القوى (BALANCE OF POWER)

هو بناء من العلاقات القوة التي يثير أي تدخل فيه لتغييره رد فعل مقاوم في اتجاه إعادة تنصيبه في صورته الأصلية (مقلد، 1982: ص 83).

القرار (DECISION):

عمل اختيار يتخذه فرد أو مؤسسة يضع حداً للتشاور باختيار هدف ما أو وسيلة تحقيق هدف ما من مجموعة البدائل مرئية (روبيرتس و ئيدواردس،1999: ص119).

السيادة (SOVEREIGNTY):

هي وضع لازم في الدول لا تخضع فيه لأي سلطة أعلى منها (بيليس وسميث،2004: ص563).

منظمات دولية غيــر حكوميــة (NON GOVERNMENT INTERNATIONAL ORGANISATIONS):

هي منظمات دولية خاصة تتخطى الحدود القومية وتعمل كــأداة للتعــاون فــي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية (مسعد، 1994: ص315).

الحرب الأهلية (CIVIL WAR):

حرب تندلع داخل الدولة بين مجموعتين أو أكثر من مواطنيها، ويغلب أن تنتمي هذه المجموعات إلىمناطق جغرافيــة مختلفــة ،أو تكــون ذات خلف يــات عرقيــة أو أيديولوجية متباينة (مسعد،1994: ص195).

الفيدرالية (FEDRALISM):

عندما تتحد جماعات سياسية فيما بينها دون أن تفقد استقلالها الــذاتي ، كأفــضل وسيلة لتحقيق وحدة شعوب ودول تربطها بعض السمات الأساسية المشتركة مثل اللغة الواحدة والمجال الجغرافي المحدد (حداد،2000: ص209).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الاطار النظري

2-1-1 النظام ونظرية النظم

في هذا البمحث سوف يتم التطرق الىتعريف النظام والنظام الدولي و إلى نظرية النظم في العلاقات الدوليةونظرية النظام العالمي والصور التاريخية للنظام الدولي.

2-1-2 تعريف النظام من حيث المصطلح والمفهوم

يُشير مصطلح النظام (Order) أو (System)من حيث مدلوله اللغوي العام إلى عدة معان أهمها : النظام هو حالة (State Of Affairs) من التوافق والانضباط يتسم بخلوهن الفوضى أو الا ضطرابات، وذلك من خلال الالتزام بالقانون واحترام السلطة. أو أن النظام هو مجموعة من القواعد (Rules) أو الضوابط (Regulations) أو التوجيهات (Directions) أو الأوامر (Commands) أو التكليفات (Commissions). وتتم القواعد عادة بأنها آمرة وملزمة ، تبعا لكونها صادرة عن سلطة عليا ومن ثم فهي قواعد سلطوية (Authoritative)(بدوي وآخرون، 2003: ص351 -352). ويظهر من ذلك أنالمفهوم الاصطلاحي لمصطلح النظام يُ فيد مجموعة من الظواهر الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية (الخزرجي، 2005: ص188)فالمدلول الاصطلاحي لمفهوم النظام يُفيد في الدراسات الاجتماعية بوجه عام، وفيدراسات السياسية على وجه الخصوص . حيث يمكننا القول أن عبارة النظام السياسي (Political Order) يستخدم مثلا للإشارة إلى حالة الضبط السياسي. وتعني تحقيق حالةمن الهدوء والانضباط داخل المجتمع ، وكذلك تحقيق أمن المجتمع في مواجهة أية تهديدات قد تأتيه من خارج حدوده وعلى ضوء ذلك يُعرف د . محمد سيد السليم النظام السياسي بأنه " ذلك الدور أو الأدوار في النسق السياسي الوطني التي

تكمن فيها سلطة اتخاذ القرارات الملزمة ". وهو بهذا المعنى يميز بين النظام السياسي والنسق السياسي، في أن الأخير ينصرف إلى شبكة الأدوار السياسية في المجتمع حتى تلك التي لا تتعلق بعملية اتخاذ القرارات الملزمة (السيد، 1989: ص237).

أما عبارة النظام الاجتماعي،فقد تشير (Social Order) إلى أن النظام الاجتماعي هو عبارة عن "مجموعة القيم والقواعد أو الضوابط أو المعايير النمطية ، فضلا عن المؤسسات التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات في إطار مجتمع معين ".

ويتضح من المدلولين السابقين أن مصطلح النظام سواء من خلال مدلوله الأول (حالة)، أو الثاني (مجموعة من القواعد التنظيمية) يُشير إلى ما يجب أن يكون وليس إلى ما هو كائن بالفعل (بدوي وآخرون، 2003: ص352).

أما من حيث المفهوم فيعرف النظام بأنه "مجموعة عناصر متفاعلة ، يؤلف كلاً واحداً، ويُظهر تنظيما معيناً".

ويعتمد هذا التعريف على أربعة مكونات رئيسية: العناصر، التفاعل، الكلية، التنظيم، بحيث أن كل نظام مؤلف من عناصر قد يُكون وحدات والتفاعل هو نتيجة للعلاقات القائمة بين العناصر،إذ لا يمكن الحديث عن نظام بدون علاقات تفاعلية ، وان مجموع الأشخاص والعلاقات القائمة بينهم يُشكل كلاً متكاملاً (حداد، 2000: ص199-201). وأيضاً يُعرف النظام أيضاً كان من حيث المفهوم بأنه "عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، وأي نظرية تحاول التعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات والتفاعل يُطلق عليها نظرية النظم (System Theory) (القطاطشة، 2010: ص4).

ويبدو أن النظم تتفق بصورة عامة في عدة خصائص أساسية منها :أن النظام لا يخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عضوية حية ومتحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمر، وأن كل نظام كقاعدة عامة يعمل بطريقة المؤثرات الداخلية والنواتج ، وقد تكون نواتج أحد النظم هي نفسها المؤثرات الداخلية في تفاعل نظام أخر ، وأن النظام قد يكون مُحكماً في تكوينه،على درجة عالية نسبيا من التماسك والانضباط الذاتي ،

كما قد يكون مُفككا ويتميز بتسيب العلاقات وعدم الانضباط. بالإضافة إلـــى أن هنـــاك حدودا تفصل بين أي نظام وبيئته الخا رجية التي يحتك بها ويتعامل معها . وأخيـــرا أن كل نظام عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تقوم بتبليغ الحقائق والمعلومـــات إلى إطرافه أو إلىأجهزة اتخاذ القرارات المس ؤولة فيه، مما يؤدي إلى مقدرة النظـــام على التأقلم مع الظروف التي يعايشها ويعمـــ ل فـــي ظـــل تحـــدياتها (مقلـــد، 1982: ص105-107).

2-1-3 تعريف النظام السياسي الدولي وخصائصه

ثمة اتفاقفي الرأي بين أساتذة العلاقات الدولية على أن النظام السياسي الدولي (International Political Order) لا يخرج عن كونه نتاجاً لأنماط في التفـــاعلات الحاصلة بين العديد من الوحدات السياسية التي يتشكل منها. فهو يعكس تلـــك الأنمـــاط السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين تلك الوحدات.

يُقصد بالنظام السياسي الدولي "وجود مجموعة من القواعد والقـــيم والمعـــايير المترابطةالتي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد الانتظام والخلل خلال فترة معينة من الزمن" (ابو عامود، 2008: أ ص336).

فقد عرف الأدب السياسي عدة محاولات للتعريفبالنظام السياسي الدولي . فهناك نمعرفه على انه نمط من التفاعلات . وقد عرفه موريس ايست بأنه " يمثل أنماطاً مـــن التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التـــي تتواجـــد خلال وقت محدد " (الرفوع و فهمي، 2009: ص50). وهناك من عرفه بأنه " عبارة عن مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية التي تتحقق من خلال التـــزام أعـــضاء الجماعة الدولية بها الصورة أو الحالة المثلي للعلاقات الدوليـــة " (بـــدوي وآخـــرون، 2003: ص353)ما انتوني دولمان فقد عرف ه بانه " نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين، لها القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعـــة مـــن القواعـــد

المكتوبة وغير المكتوبة ". ويعرفه كل من نورمان بارلفورد وجورج لنكولن بانه عبارة عن " ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين " (توفيق، 2000: ص 42-43).

ولما كان النظام يمثل واقعة مادية مدركة ومعاشة فهو بهذا المعنى لا يقترن من حيث وجوده بحالة الثبات والاستقرار . فمن ناحية لا يعيش النظام حالة ثبات وسكون بل أن الصفة الأساسيةهي الحركة والاستمرارية . أي أن نظام لا يمثل حالة (ستاتيكية) ثابته ومستقرة،بل هو يجسد حالة (ديناميكية) متصلة ومستمرة. ومن هذا المنطلق هناك من عرفه بالكيان ، منهم أستاذ العلاقات الدولية دورتي وعرفه بأنه " كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير المستمر " (فهمي، 1997: ص16). أماكليلاند فهو يعتقد " أن النظام السياسي الدولي هو بطبيعته نظام متعدد الأبعاد (Multi Dimensional)، فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة ضخمة جدا من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية، وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة (Demand Response). وهو ما يعني بعبارة أخرىتداعي التفاعلات الدولية في مسار الأفعال وردود الأفعال (مقلد، 1982: ص114). أما مورتن كابلان فقد عرف النظام السياسي الدولي باعتباره "مجموعة من المتغيرات المترابطةفيما بينها والمتميزة عن محيطها ". وتستند هذه المتغيرات إلى قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية (الرفوع وفهمي، 2009: ص50).

وهناك ايضاً من يعرف النظام الدولي بانه "مجموعة الحقائق الاقتصادية الاجتماعية والجغرافية والسياسية ، التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته وبكل الانساق القيمية والقانونية التي تُعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض ، وعلاقات الدول بالمجتمع الدولي ككل، وعلاقة الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة، واليات التنفيذ لهذه العلاقات " (شرف، 1992: ص22).

فالنظام السياسي الدولي إذاً هو" مجمل العلاقات التي تقوم بين متغيرات تدعى الفاعلين. والفاعل الدولي هو من يمثل العلاقات الدولية " أو " تلك التفاعلات بين

الفاعلين الدوليين والتي تتحدد وفقاً لمجموعة غير محددة من القواعد " (قرني وهلال، 1994: ص43).

ويعتبر أستاذ العلاقات الدولية مارسيل ميرل ، أن الشخص الدولي أو الفاعل الدولي هو "كل سلطة أو هيئة أو تجمع ، وكل إنسان مؤهل أن يلعب دوراً ما على الساحة الدولية "والقيام بدور ما ، يعني اتخاذ القرار أو القيام بعمل أو بممارسة الضغط على من يتمتع باتخاذ القرار واستعمال القوة (أبو عامر، 2004: ص29).

ويتضمن النظام السياسي الدولي أربعة خصائص رئيسية بشكل عام هي:

1. الشمولية: تعني عدم ضيق العلاقات بين الدول في اطار محصور . وهي علاقات سودها المنافسة والصراع في القارة الاوروبية قبل الحرب العالمية الثانية . ولكن بانتهاء الحرب العالمية الثانية تغير نمط العلاقات واخذ ت سمات وملامح النظام الدولي تظهر وتمثلت في المشاركة المتكافئة لكل الدول في شبكة مكثفة من المنظمات الدائمة والعالمية وازدياد كثافة المعاملات الاقتصادية وظهور الا تصالات السريعة وظهور الاسلحة النووية.
2. عدم التجانس: يتميز النظام الدولي بعدم التجانس . والمقصود بذلك، النظام الذي يتكون من مجموعة من الدول تنتمي في نظمها الداخلية إلى قيم وأيديولوجيات متباينة متصادمة ذات اثر بالغ في تقرير سياستها الخارجية (توفيق، 2000: ص44-45).
3. تفاعل بين الوحدات ورفض العزلة : لقد أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة بسبب الثورة الهائلة في وسائل الإعلام، فتحقق الترابط التام بين مختلف أجزائه، فضلا عن أن تطور وسائل المواصلات أسهم وبشكل كبير في زيادة حركة التفاعلات والاتصالات بين مختلف وحدات النظام الدولي.
4. انعدام السلطة الدولية: يختلف طبيعة النظام الدولي اختلافا جوهريا عن طبيعة النظام الداخلي أو المجتمع الداخلي ، باعتباره مجتمع منظم لوجود حكومة تفرض سلطتها

على جميع أعضائه طوعاً أو اكراهاً، في حين يفتقر المجتمع الدولي إلى وجود أداة تفرض سلطتها على جميع أعضائه (توفيق، 2000: ص49).

2-1-4 تحليل النظام من منظور نظرية النظم

أولا: المنطلقات الأساسية لنظرية النظم

ساهمت مجموعة كبيرة من المؤثرات العلمية في إعدادنظرية النظم ، كعلم الأحياء وعلم الاجتماع العام. حيث عمل فون برتالانفي (Von Bertalanffy) على أعداد نظرية عامة للعلوم، انطلاقاً من علم الأحياء تكون صالحة سواء للعلوم الطبيعية أو للعلوم الاجتماعية ، وكان يعمل على تناول التصرف البشري في إطار نظام حي وبواسطة حساب التوازنات الدينامية الدائرة في أنظمة مفتوحة (حداد، 2000: ص197).

أما تالكوت بارسونز (Talcolt Parsons) فقد طور علم الاجتماع العام كعلم مرجعي لإعدانظريات النظم في العلوم السياسية ، حيث يعتبر أن المهام الأساسية لأي نظام يرغب بالبقاء والحفاظ على الاستقرار يتضمن:

1. حفظ السمات الأساسية للنظام.
2. التأقلم في المحيط الذي يعيش فيه.
3. تحقيق أهدافه وغاياته.
4. الاندماج، ويعني تحركجميع أقسام النظام ووظائفه بشكل متناسق وأن لا تعارض بعضها البعض.

يرى بارسونز أنه انطلاقاً من فهم هذه المهام يمكننا فهم سلوك ا لنظام ككل أو النظام الفرعي المتواجد داخل النظام نفسه ، وبالتالي إمكانية التوصل إلى وضع مقارنة بين هذه الأنظمة (حداد، 2000: ص198).

وقدعتُمد على منطلقات بارسونز وطور ها عدد كبير من الباحثين منهم، دايفيد ايستون (David Easton) وغابريا ل الموند (Almond Gabriel) في الولايات

المتحدة الأمريكية، وجون برتون (J. Burton) في بريطانيا، ومارسيل مرل (Marcel Merle) في فرنسا، الذين طبقوا نظرية النظام الاجتماعي على تحليل ودراسة العلاقات الدولية.

عرف ديفيد ايستونالذي يعتبر من رواد نظرية النظم ، النظـــام الـــسياسي بأنـــه " التفاعلات لتي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم في المجتمع ". أي بتوزيـــع المـــوارد بموجب قرارات ملزمة للافراد. وقدم إطارا لتحليل النظام السياسي يرى فيـــه دائـــرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات (Inputs) وتنتهي بالمخرجات (Outputs) من خلال قيام عملية التغذية الاسترجاعية (Feedback) معاً لـــربط بـــين المـــدخلات والمخرجات (عبد الماجد، 2000: ص56).

وركزديفيد ايستون في تحليلاته النظمية على الجانب المتعلـــق بمقـــدرة النظـــام السياسي على الاستجابةلضغوط البيئة ومؤثراتها وهذه الضغوط التي يُ طلـــق عليهـــا مطالب (Demands) تنبع من البيئة الخارجية للنظام كمتلبثق من داخل النظام نفسه . وتتوقف طبيعة القرارات والسياسا ت التي يتوصل إليها النظام في مجال الاستجابة لتلك الضغوط والمطالب على القدر المتاح له من الإمكانات والموارد المساندة (Supports) (مقلد، 1982: ص107).

فالنظام وفقاً لنظرية النظم لـ دى ديفيد ايستون يتكون مـــنثـــلاث عناصـــر : أولهـــا المدخلات وتكون عادةً على شكل مطالب، سواء كان مصدرها من المحيط الذي يـــدور بالنظامأو من داخل النظام نفسه أما العنصر الثاني فهو المخرجات والتي تكون على شكل قرارات وتشريعات تصدر من مؤسسات أو وحدات النظام، لغرض مواجهة تلـــك المطالب.والعنصر الثالث يتمثل في التغذية الاســـترجاعية ، بمعنـــى هـــل القـــرارات والتشريعات تلك تلبي حاجات ومطالب المحيط والمجتمع؟ (مقلد، 1982: ص107).

ثانياً: أثر نظرية النظم في دراسة العلاقات الدولية

إن من ساهم في تطوير هذه النظرية في العلاقـــات الدوليـــة هـــو مودلـــسكي وروزكرينسوماكليلاند وسكوت وبارسوند ز،غير أن ابرز دعاة هـــذه النظريـــة هـــو

مورتن كابلان الذي ساهم في تحديد قواعد النماذج للتفاعل في النظام الدولي . ومن الأهداف الذي يسعى إليه كابلان في هذه النظرية (نظرية النظم)، هي التوصل إلى قوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى شكل أخر (توفيق، 2000: ص103).

يقول مورتن كابلان أن كل نظام دولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقاتها وتتداخل وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات كلها الداخلية والخارجية إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك الدولي (نعمة، 1979: ص59).

أما بالنسبة لماكليلاند، فهو يرى بأن نظرية النظم هي باختصار " أداة في التحليل تقوم على محاولة تحديد طبيعة عمليات ونماذج التفاعل الذي يحدث بين النظام الدولي ومكوناته الفرعية (Subsystems) ". أما سكوت، فأنه دافع بحماس عن نظرية النظم ، ويقول أنها " أقدر مناهج التحليل على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية بكل ما تحويه الأخيرة من تفاعلات مستمرة ، وذلك فضلا عن نظرتها الشمولية واتجاهاتها إلى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها ربطاً منطقياً مستمداً من ظروف الواقع ومبنياً على مشاهداته " (مقلد، 1982: ص109).

واضافةً الى ذلك ، فهو يرى أن هذه النظرية تهيئ الأساس نحو إندماج الكثير من الأفكار والمفاهيم والنظريات التي تشعبت بسبب التباين الواضح في اتجاهات التحليل ، كما أن تطبيق هذ ه النظرية يمكن أن يساعد في توحيد المصطلحات المستخدمة في تحليل السياسة الدولية ، بدلا من أن تبقى على تشتتها وعدم تجانس مدلولاتها. وهناك العديد من الاصطلاحات التي يمكن أن تُشكل في مجموعها ما يمكن تسميته بلغة النظم في التحليل الدولي ، ومن أمثلتها كما يذكر : القومية، الولاء، الإيديولوجية، القدرة، وغيرها (مقلد، 1982: ص109).

2-1-5 نظرية النظام العالمي

تعود جذور نظرية النظام العالمي الـــى ايمانويـــل وولرشـــتاين (Immanuel Wallerstein)فهو يعتقد بأن وحدة التحلي ل المناسبة لدراسة الـــسلوك الاجتمـــاعي أو سلوك المجتمعات هي نظام عالمي.

يرى وولرشتاين أن لأي نظام كان صفتان تحددانه: أولهما أن العناصر التي هي ضمنها مترابطة كلياً وهي توجد في إطارعلاقة ديناميكية نشطة فيما بينها . وإذا كـــان لأحد أن يفهم إسهاماتكل عنصر ووظائفه و سلوكه، فعليه أن يفهم موقعه ضمن الكـــل الذي يدور فيه (بيليس وسميث، 2004: ص275).

وعلى هذا يعتقد وولرشتاين بأن المحاولات الرامية إلى التمييز والتفريق بين هذه العناصر، كالظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية مـــثلا هـــي محاولات مُضللة، فلا يوجد شيء ضمن نظام ما يمكن فهمه بمعزل عن غيره.

وثانيهما أن الحياة داخل نظام ما ذاتية الاحتواء تقريباً . وهذا يعني أنـــه إذا عزل النظام عن المؤثرات الخارجية فان نتائج التفاعلاتداخله تكون متطابقة تمامـــاً . وبهذا يتعين على أي شخص يسعى إلى تفسير التغيرات ضمن النظام أن يُركز على هذه التفاعلات الديناميكية الداخلية التي تحدث التغير ، لاأن يبحث عن العوامـــل الخارجيـــة (بيليس وسميث، 2004: ص276).

كما قدم وولرشتاين نموذجاً هاماً في الاستفادة من نظرية النظم في دراسته الهامة حول التاريخ البنيوي للنظام العالمي منذ القرن السادسعشر حتى اليوم متأثراً بم درسة التبعية (حداد، 2000: ص203).

ويعتقد التاريخ قد شهد نمطين من النظام العالمي : الإمبراطوريات العالميـــة والاقتصاديات العالمية. ففي نظام الامبراطوريات العالمية،يمكـــن للنظـــ ام الـــسياسي المركزي أن يُ عيد توزيع الموارد من مناطق الأطراف إلىمنطقـــة النـــواة المركزيـــة باستخدام سلطته. وقد أخذت هذه الآلية أيام الإمبراطورية الرومانية شكل دفع الضرائب من أطراف الإمبراطورية إلىمناطقها الوسطى والمركزية وبخلاف ذلك نجـــد أنـــ ه

ليست هناك سلطة مركزية سياسية واحدة في نظام الاقتصاد العالمي، بل مراكز قوى متعددة ومتنافسة. لذلك لا يجري توزيع الموارد بموجب مرسوم سياسي مركزي (بيليس وسميث، 2004: ص276).

أما كابلان فقد يرى أن النظام العالمي يتميز بدرجة عالية من الاندماجية وعلاقات التضامن. وهو يمتلك العديد من الأدوات التي تباشر وظيفتها الإندماجية في مختلف المجالات القضائية والاقتصادية والسياسية والإدارية. وفي هذا النظام تحاول الأطراف القومية أن تُنجز أهدافها في حدود ما تسمح به ظروف أدائه الطبيعي. وإذا كان من المحتمل أن تنشأ بعض المحالفات السياسية الإقليمية في نطاقه، إلا أن تلك المحالفات تكون مقيدة بالقواعد السياسية الرسمية الذي يُقرها النظام ويتخذها معياراً لأنشطته وعلاقاته (مقلد، 1982: ص127-128).

ويدعي كابلان، أن النظام العالمي سيتجه إلى تحقيق الاندماج من بين النظم القيمية للدول القومية، ليُمهد بذلك السبيل أمام بلورة معايير قيمية عالمية متفق عليها والتي يمكن الاحتكام إليها في تسوية النزاعات التي قد تنشأ حول كيفية توزيع التسهيلات والمكافآت التي يتيحها هذا النظام لأطرافه. والمكافآت التي تحصل عليها الدول من هذا النظام العالمي لا تتقرر تبعاً لما تمتلكه تلك الدول من إمكانات أو لما تتمتع به من تفوق عنصري أو حضاري، وإنما يكون هذا التوزيع بمعيار ما تشارك به فعلا في تحقيق أهداف هذا النظام العالمي (مقلد، 1982: ص128).

يعمد ميرسيل ميرل إلى اعتناق مفهوم النظام العالمي (World System) للعلاقات الدولية خلال اقتراحه الذي يتضمن أن النظام العالمي هو "مجموعة العلاقات التي يعرفها الأشخاص الدوليون الرئيسيون وغير الرئيسيين، أي الدول والمنظمات الدولية والقوى الوطنية بيّنما أن بيئة النظام هي التي تضم مجموعةً من العناصر (طبيعية، اقتصادية، تقنية، ديمغرافية، وإيديولوجية) والتي تؤثر على هيكلية و وظيفة هذا النظام (حداد، 2000: ص203).

2-1-6 الصور التاريخية للنظام السياسي الدولي

لقد شهد التاريخ الدوليومنذ العصر القديم العديد من النظم السياسية الدولية ، بيد أن أسباب عديدة حالت دون تفاعل وثيق بين الوحدات التي كانت تتكون منها. ومن هذا المنطلق لم تكن هذه النظم في واقعها نظماً عالميةً وإنما إقليمية الأبعاد.

لم يبدأ النظام السياسي الدولي في اطاره العالمي بالبزوغ والتطور التدريجي وعلى النحو المعروف حاليا ، إلا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648. فهذه المعاهدة التي أنهت الحروب الدينية الأوروبيةمهدت لحقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية (الرمضاني، 1991: ص241-242).

ولعلها يمكن استنتاجه من ذلك ، هو أن النظام السياسي الدولي بالشكل الذي نعرفه اليوم قد انبثق من النظام السياسي الأوروبي، الذي ظهر في أعقاب ظهور نظام الدولة القومية. ويمكن أن نُميز بين ثلاث صور تاريخية رئيسية للنظام السياسي الدولي وهي:

أولا: نظام متعدد الأقطاب (Multypolar System) 1648-1939

تشكلت الملامح الأولى للنظام متعدد الأقطاب في أعقاب مؤتمر وستفاليا عام 1648. وقد مرت هذه الصورة التاريخية للنسق بعدة تحولات من حيث عدد الأقطاب المسيطرة على النظام ومن حيث تداول هذه السيطرة بين القوى الأوروبية الرئيسية، تبعا للتغيرات التي كانت تطرأ على صورة توزيع عوامل القوة فيما بين الدول الأعضاء في هذا النظام (بدوي وآخرون، 2003: ص225-226).

ويمكننا أن نوجز أبرز الخصائص أو السمات العامة التي اتسمت بها هذه الصورة التاريخية للنظام الدولي منها:

1. تعدد أقطاب النظام، بمعنى أن النظام كان قائم على عدد من القوى.
2. أوروبية النظام، حيث كان معظم القوى القطبية يقع في القارة الأوروبية. ومن ثم فقد كان مركز الثقل أو التأثير في السياسات الدولية يكاد ينحسر في أوروبا دون غيرها من بقية مناطق العالم التي كانت تضم إماأقاليم ناقصة السيادة ، وإما دولا

تتبنى سياسات العزلة كالولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فقد كانت إما غير قادرة أو غير راغبة في المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية.

3. تجانس النظام، بمعنى قيامه على أعضاء يعتنقون نفس القيم والمبادئ التي يخضعون لها اء في التنظيم الداخلي لمجتمعاتهم أو في ت نظيم العلاقات الدولية فيما بينهم.

4محدودية وسائل التأثير الدولي ، حيث كانت أدوات السياسية الخارجية تكاد تقتصر على الدبلوماسية والعسكرية.

5. التكافؤ التقريبي بين القوى القطبية الرئيسية من حيث توزيع عوامل القوة.

6. اقتصار العلاقات السياسية الدولية على العلاقات الرسمية فيما بين الدول.

7. اعتمد أقطاب النظام المتعدد على الأساليبلو السياسات التقليدية لتح قيق توازن القوى كسياسات التحالف (بدوي وآخرون، 2003: ص225-226).

ثانيا: النظام ثنائي القطبية (Bipolar System) 1945- 1991

بعد الحرب العالمية الثانية تبدل توزيع القوة في العالم تبدلاً جوهرياً، حيث لم تعد بريطانيا دولة عظمى، التي كانت مثقلة بنتائج الحرب الثانية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. فقد خسرت الزعامة الأوروبية وأصبحت بيد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لذلك برزت كل من الولايات المتحدة الأمريكيةوالاتحاد السوفيتي لتتصدرا مرتبة القوى الأعظم في العالم.

واكب تبديل أدوار القوة في السياسة الدولية انقسام العال م إلى معسكرين متناقضين عقائدياً، وأصبح للإيديولوجية أثراً ملحوظاً في تصريف العلاقات بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية، وتحولت دول العالم الثالث إلى ساحة للصراع العقائدي والسياسي والاقتصادي والعسكري بين الكتلتين (القوزي، 2002: ص169). وكانت كلتا القوتين تمتلكا الترسانة النووية المدمرة وقسمتا أوروبا إلى تقسيم ثنائي عسكري هائل عن طريق الحلفين ، الحلف ناتو (NATO) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الوارسو (WARSAW)، ومن مظاهر اخرى لتلك الحقبة تقسيم المانيا الى

قسمين واقامة جدار برلين ليكونالفيصل بين الشرق المانيـــا وغربهـــا (Goldstein, 2004: p32).

وكانتكلتا القوى العظمى واجهت ا المأزق الذي المريب من بعضهم الـــبعض ، وكان هذا المأزقتضمن عنصر التسلح مُحاط بواسطة تحالفاتهم المتـ وســـطة الحجـــم والصغيرة والتي كانت تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشـــر علـــى دعمهـــم العـــسكري والاقتصادي وكانت أحيانا ليست أكثر من أنظمة دمية (Bernholz, 1985: p66).

وفيما يلي أهم السمات أو الخصائص التي يتميز بها النظام ثنائي القطبية:

1قيام النظام على مركزين مـ تفوقين من مراكز القوى . لذا يكون حق التوجيه ورســـم السياسات والاستراتيجيات العامة واتخاذ القرارات الهامـــة قاصـــرا علـــى هـــذين المركزين وحدهما.

2. عالمية النظام، إذ لم تعد عضوية النظام قاصرة على الدول الأوروبية وحدها، وإنما راح نطاق هذه العضوية يمتد جغرافيا ليشمل كافة دول ا لعالم، بالإضافة إلى ذلك أن قطبي النظام يقعان خارج نطاق القارة الأوروبيةاذ يقع احدهما في اوراسيا ، بينما يقع الثاني في أمريكا الشمالية (بدوي وآخرون، 2003: ص227-228).

3. أن النظام الدولي ثنائي القطبية يتسم بعدم التجانس. أي أنه يقوم على مجموعة مـــن الدول التي تنتمي إلى قيم وإيديولوجيات متباينة.

4. هيراركية أعضاء النسق من حيثعوامل القوة والقدرة المتاحة لهـــم . اذ أن ثمـــة قطبين مسيطرين على النظام وقادرين بحكم تفوق قواهما على تقرير صورة توزيع القوة على المستوى العالمي ككل، ومن ثم تكون اهتماماتهما ذات طبيعة كونيـــة أو عالميةوتليهما في المرتبة الثانية مجموعة من القـ وى الكبرى ولكنها ليـــست قـــوى قطبية.فهي تملك أكثر من مجرد العمل على تحقيق ذاتها ، وحماية بقائها وأمنهـــا في إطارعلاقات القوة في النظام ، وان كانت غير قادرة على تقرير صـــورة هـــذه العلاقات.ثم يأتيالعالم الثالث والذ ي يضم بقية الدول ذات الإمكانـــات والقـــدرات

المتواضعة، والتي لا تستطيع أن تؤثر على نحو ملموس في علاقات القوة داخل النظام.

5. تعدد وتنوع وسائل التأثير الدولي ، بحيث لم تعد أدوات السياسية الخارجية للدول قاصرة على الدبلوماسية التقليدية أو الإستراتيجية، وإنما ظهرت أدوات جديدة كالأداة الاقتصادية والدعائية وغيرها (بدوي وآخرون، 2003: ص227-230).
6. لقد بلغت القدرة التدميرية لكل منهما مستوى لا يشجع على نهج سياسات مجابهة عسكرية مباشرة وان إدراك هذه الحقيقة من جانب القطبين وبقية القوى في العالم أصبح العامل الحاسم في تحديد طبيعة وأنماط العلاقات الدولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
7. لم تحدث مجابهة عسكرية مباشرة بين الأحلاف التي ينتمي إليها القطبان، وبالتالي فلم يكن متوقعاً قيام مجابهة عسكرية مباشرة بين الحلف الأطلسي وحلف وارسو (القوزي، 2002: ص171).

ثالثا: نظام أحادي القطبية (Unipolar System) 1991 حتى الآن

يتحدد الشكل البنيوي لنظام دولي قائم على أساس القطبية الأحادية بإنفراد دولة واحدة بعناصر القوة والنفوذ نتيجة التمركز الشديد للموارد والإمكانات المتاحة وعلى نحو يجعل منها وحدة دولية متفوقة بكل مقاييس عصرها على بقية الوحدات الأخرى التي يتألف منها النظام الدولي.

هذا النموذج البنيوي يولد انطباعاً ، بأن النظام الذي يجمع القوى الدولية يتخذ شكلا هرميا تتربع على قمته قوة دولية واحدة تستطيع وبحكم مكانتها وإمكاناتها المطلقة ممارسة تأثيرها أو فرض إرادتها على الآخرين (فهمي، 1997: ص61).

يمكن أن نلخص أبرز الخصائص أو السمات العامة إلي تتسم بها الصورة الراهنة أو النمط الراهن للنظام العالمي فيما يلي:

1. الأحادية القطبية بمعنى وجود قوة قطبية وحيدة مهيمنة على قمة هذا النسق ، مثلما أشرت اليها وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

2. ترتب على سقوط مصداقية الإيديولوجية الماركسية عالمياً أن بدأت قيم الليبرالية الغربية أكثر بريقاً، فراح الكثير من دول العالم الثالث يتجه نحو الأخذ بها كأساس للتنظيم الاجتماعي السياسي والاقتصادي، ومن هنا فقد جرت موجة من التحول الديمقراطي على المستوى العالمي من الناحية السياسية. وهذا ما أكده الكاتب الأمريكي المعروف توماس فريدمان، بان انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة تعني انتصار للديمقراطية ولمجموعة من المبادئ السياسية والاقتصادية والسوق الحرة (تشومسكي، 1998: ص55-56).

ويبدو أن هذا التوجه للدفاع عن الديمقراطية كان موجودا أبان فترة الرئيس ويلسون، الذي دعا أن الغرض من الحرب العالمية الأولى هي أن نصنع عالما أكثر سالما بالديمقراطية. وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها صاحبة الحق بالدفاع عن الديمقراطية (تشومسكي، 1998: ص55-56).

بينما واكب ذلك على الصعيد الاقتصادي سريان موجة من الأخذ بالحرية الاقتصادية وبآليات السوق وتصفية القطاع العام والاتجاه نحو الخصخصة (Privatization)، وتحرير التجارة على المستوى العالمي (بدوي وآخرون، 2003: ص242-243).

3. كثفت الولايات الـ متحدة الأمريكية جهودها الدبلوماسية والقانونية فضلا عن استخدامها لأداة التدخل العسكري بهدف الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل على المستوى العالمي خارج نطاق القوى الكبرى أعضاء النادي النووي.

4. تزايد أهمية العامل الاقتصادي وتراجع أهمية الأداة العسكرية كأداتين للسياسات الخارجية في مجال التفاعلات الدولية (بدوي وآخرون، 2003: ص246).

5. تأسيس نظام أنساني جديد(New Humanitarian Order) التي تستدعي إلى التدخل في شؤون الدول إذا اقتضت الحاجة إلى حماية الأقليات والديمقراطية (بسيوني، 1995: ص 115).

2-2 تعريف القومية والأقليات

في هذا المبحث، سوف يتم التطرق الى تعريف القومية والاقلية من حيث المفهوم والمصطلح والقانون الدولي.

2-2-1 تعريف القومية (Nationalism)

يبدو أن للقومية تعاريف كثيرة ومفاهيم مختلفة ، بين العاطفة والحركة السياسية وصور للشعب...

ورد مفهوم القوم في القرآن الكريم مرات عديدة وبمعان كثيرة ، الا انه على الصعيد اللغوي يمكن القول أن القومية مستمدة لغةً من قومُ وهم جماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها وقوم الرجل أقتربة عصبية ومن يكونون بمنزلتهم تبعاً له . والقَوُمَةُ تعني النهضة، يقال قاموا قومة واحدة (مهدي، 2002: ص41).

وهذا المعنى اللغوي للقومية يكشف عن سمتين أساسيتين : السمة الأولى هي ارتباط القوم بعنصر المكان . أما السمة الثانية فهي مدى ارتباطها بالقيام أي بالفعل والحركة من أجل هدف معين.

أمتلعريف القومية اصطلاحاً فتعني " جماعة من الناس تؤلف بينهم وحدة اللغة والتقاليد الاجتماعية وأصول الثقافة وأسباب المصالح المشتركة " أو هي" مجموعة من الناس ذات هوية ثقافية وسياسية مشتركة إلى درجة إما أن يكونوا منفصلين أو موحدين سياسيا " (Rourke and Boyer, 2002:p84). والقومي هو منسوب إلى القوم، والقومية أيضلصلة اجتماعية عا طفيةونئذ من الاشتراك في الوطن (بغدادي، 1993: ص157).

ذهب هذا التعريفتتلول مفهوم القومية من جانب العاطفة وأيديولوجية . فالقومية وفقاً لهذا الاتجاه تعني عاطفة وأيديولوجية الارتباط بأرض معينة أو بوطن معين وبمصالح هذا الوطن أو تلك الأرض.

أيضا يعرف القومية على إنها حركة سياسية لغرض قيام كيان سياسي ، وعلى ضوء هذا المعنى يعرف القومية " بأنها حركة سياسية تستهدف قيام كيان سياسي (دولة) يشمل أبناء الأمة التي تعبر عنها الحركة ، عبر بث الوعي لدى أبناء الأمة بعناصر وحدتهم وتميزهم وحقهم في كيان سياسي مستقل " (مهدي، 2002: ص41). إذا يستخدم مصطلح القومية للتعبير عن مفهومين متباينين ؛ اولهما عقيدة سياسية أو ايديولوجيا، مجموعة من المبادئ السياسية التي تعتنقها الحركات والافراد . وثانيهما حركة اجتماعية وسياسية ، أي ميول أثرت في المجتمعات كافة على نطاق العالم كله خلال القرنين الماضيين وساهمت في تحويل مفاهيمها السياسية (بليس وسميث ، 2004: ص757).

وتكمن أهمية هذا التعريف ، في أنه يكشف العلاقة بين القومية كحركة سياسية والأمة ككيان اجتماعي، يمثل ركيزة قيام للقومية.

فالقومية يمكن أن يعرف بأنها عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون على اقليم موحد يشترك فيما بينهم عناصر اللغة والتاريخ والعادات والثقافة المشتركة . وهذه العناصر ضرورية في فكرة بناء الأمة أو في تعريف الأمة .

النظرية التي مؤداها أن كل دولة لابد وأن تقوم بالارتكاز على أمة ، وان كل أمة لابد وان تشكل في دولة ، وهذا يعني محاولة استخدام الحركة السياسية من أجل تحقيق الشخصية القومية (مسعد، 1994: ص148).

العوامل التي تجعل من جماعة معينة امة وفقاً لقانون الدولي العام ، فقد اختلف الفقهاء حول تحديدها وذهبوا في ذلك إلى نظريتين؛ الأولى موضوعية (objective) وقد نشأت في ألمانيا وهي تقييم الأمة على اعتبارات موضوعية محددة أهمها، العنصر واللغة والدين والثقافة والإقليم والعادات. أما النظرية الثانية فهي شخصية أو إرادية أو ذاتية (subjective) قد نشأت في ايطاليا وفرنسا ، وهي تقييم الأمة على معيار شخصي قوامه إرادة المعيشة المشتركة وقد عرف الفقيه الايطالي ما نشيني (Mancini) الأمة بأنها " جماعة من الناس تؤدي بهم وحدة الإقليم والمنشأ

والعادات واللغة إلىنوع الحياة والـشعور الاجتمـا عي المـشترك " (العطيـة، د.ت: ص223).

ومن تعريفات أخرى للقومية ، تعريف القومية كصور للشعوب، فيعرف القوميـة وفقاً لهذا التعريف القومية هي صور لـ لشعوبتكافح في سـبيل المحافظـة عليهـا " (العمري، 1985: ص129). أو أنها " كل شعب من الشعوب قد عبرت عـن نفـسها بشكل يخالف الآخر كما انها تغيرت وتعدلت بمرور الزمن " (شيفر، 1966: ص66).

فمفهوملقومية مرت بعدة تغيرات جعلتهـ ا تتخذ معاني مختلفة . ففي البداية حوالي عام 1870م، يعني مجموعة من الناس يفترض أن لهم أصلاً واحداً . هذا المفهـوم بهذا المعنى نراه يأخذ بالأصل الاجتماعي لمجموعة من الناس المكونة أمة ولا تظهـر فيه إشارة لعوامل أخرى . لكن الأصل الاجتماعي بدأ يغيب من هذا المفهوم ليصير دالاً على مجموعة من الناس تتميز بشعـ ورهبلوحدتها وإرادة الحياة معاً . من هذا المعنى حل الشعور بالوحدة وبإرادةالحياة معاً محل الأصـل الاجتمـاعي (ودبـوس و اخـرون، 2000: ص231).

2-2-2 تعريف الأقليات (Minorities)

إن تعريف مصطلح الأقلية (Minority) هو مسألة شـاقة و معقـدة، فالأقليـات تختلف حسب المفاهيم والأطر التي تحكم عزلتها أو إقصاءها وحسب مدى اسـتجابتها وردود أفعالها للأوضاعالقائمة في مجتمعها . ولعل مما يدل على صعوبة هذا التعريف لمفهوم الأقلية، أناستخدام والتعبير الشائع المستعمل للدلالة على هذا المصطلح يتأسس على أن الأقليةهي جماعة اقل حجما وعددا من أغلب السكان، كذلك تكمـن صـعوبة تحديد هذا المصطلح في أن العلاقة بين جماعات الأقلية والأغلبية تتنازعهـا عوامـل عديدة منها كون المجتمع يشمل أقلية واحدة أو أكثر ، وكذلك مدى التشابه أو الاخـتلاف في السمات العرقية والثقافية واللغوية بين الأقلية والأغلبية (الموسى، 1993: ص3).

فيمكن أن نعرف الأقليات (Minorities)من الناحية اللغوية بأنها " تعني القلّة "، والقلّة كما جاء في مصادر اللغة العربية مثل معجم لسان العرب ، إنما هي خلاف الكثرة، أما مختار الصحاح فقد ذكر أن من معاني قل : افتقر، فيقال " الحمد لله على القل والكثر ".

ومعنى قلل الشئ يقللهجعله قليلا أو جعله يبدو قليلا مثل قوله تعالى [يقللكم في أعينهم] . (جبر، د.ت: ص80). أما قاموس ويبستر فانه يبين بأن الأقلية إنما هي الأصغر في العدد بين تجمعين أو مجموعتين اثنتين اللتين تشكلان سوياً وحدة كاملة أو كل تام، وطبقاً لذلك فان قاموس ويبستر عرّف الأقلية بأنها " جماعة من السكان تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة واحدة أو أكثر من السمات ذات الخلفية الاثنية كاللغة ، الثقافة والدين " (بغدادي، 1993: ص79-80).

ووفقاً لمعيار العدد اتجه البعض إلى التأكيد على أن الأقلية هي " جماعة تحتل مرتبة أدنى من اللحية العددية مقارنة ببقية سكان الدولة ، ويكون لها مركز غير مهيمن، ويكون أفرادها من مواطني الدولة ، ويتميزون بخصائص اثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن تلك التي يتميز بها بقية السكان ، ويظهرون وان بشكل ضمني شعوراً بالتضامن يوجه نحو المحافظة على ثقافتهم أو دينهم أو لغتهم " (العزاوي، 2003: ص24).

تُعرف الأقلية أيضا بأنها " جماعة من الناس تصنف لوحدها تمييزاً عن الآخرين بسبب خصائص فيزيقية أو ثقافية ، ويعرضهم ذلك إلى نوع مختلف وغير متساو في المعاملة، ولذلك يعتبرون أنفسهم موضوعاً لتفرقة جماعية ". أو أنها " الجماعات التي تتميز عن الأغلبية من السكان على أساس الجنس أو اللغة أو الدين ذلك أنه قليلاً ما توافق حقوق الجماعات السياسية حقوق الأجناس والديانات والمجموعات الدولية " (صباريني، 2005: ص102). وهناك من وصف الأقلية بالأقليات القومية (National Minorities) وعرفها بأنها عبارة عن " مجموعات عرقية تختلف عن الأغلبية في المجتمع، ولكنها تنخرط في القوى السياسية المركبة التي تعمل على المستوى القومي " (الكافي والقاضي، 2006: ص49).

وتعني وجود أقلية، وجود جماعة سائدة (Dominant) مقابلة تتميز بمركز اجتماعي أعلى، له امتيازاتأعظم أو أكثر ، بينما مركز ووضعية الأقلية يقومان على أبعادها عن المشاركة الكاملة في حياة المجتمع (علي وحنا، 2002: ص52).

أما تعريف الأقليات من منظور القانون الدولي العام، فتعددت التعريفات الفقهية للأقليات تبعاً لتعدد المعايير التي تثور في ذهن كل فقيه . فوضعوا تعريفاتهم انطلاقا من المعيار العددي والمعيار الموضوعي وكذلك المعيار الشخصي . يبدو أن اللجنة الفرعية للقانون الدولي بشأن الأقليات قد أخذت بالمفهوم العددي للأقليات حيث عرفت الأقليات بأنها " مجموعة أصغر عدداً من باقي شعب الدولة أو جزء من مواطنيها يختلفون عن بقية شعبها من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة تكون في وضع غير مسيطر " (جبر، د.ت: ص83-90).

أما الاتجاه الثاني أي الأخذ بالمعيار الموضوعي ، فيعرف الأقلية بأنها " مجموعة من الأفراد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس والعقيدة أو اللغة ". أما الاتجاه الثالث وهو المعيار الشخصي ، فيذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تعريف الأقلية بأنها " أي كيان بشري يشعر أفراده بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية أو خصائص نوعية لا تشترك معهم في الجماعات الأخرى أو الأغلبية في المجتمع " (جبر، د. ت: ص83-90).

3_2_2 تحليل القومية من منظور نظرية المؤثرات القومية: الانفصالية والتجميعية (Separatism and Irredntism)

تقول هذه النظرية أن للمؤثرات القومية دوراً فعالاً في تفجير الكثير من الصراعات والحروب الدولية ، ويشتق الدافع إلى هذا النوع من الصراعات من رغبة الجماعات القومية المختلفة في الإبقاء على ذاتيتها الخاصة ضد الأخطار والتحديات التي قد تجد نفسها مواجهة بها أو واقعة تحت ضغوطها (مقلد، 1982: ص234).

فبالنسبة إلىدور المؤثرات الانفصالية ، فيحدث ذلك عندما تسعى إحدى الجماعات القومية للانفصال عن الدولة التي تعيش بين ظهرانيها . وبالطبع تكون هذه الجماعات القومية أقلية اكتملت لها درجة مرتفعة من الوعي بخصوصيتها التي تريد أن تحميها من خطر الاندثار إمابوسيلة الاستقلال الكامل أو بنوع من الحكم الذاتي . إلا أن الدولة غالبا ما تقاوم تلك النزعات الانفصالية وتعمل على قهرها لتماسكها الإقليمي. أما بالنسبة إلىدور المؤثرات ا لتجميعية فتتمثل هذه على شكل المطالبة باسترجاع إقليم مفقود في ظروف تاريخية معينة أو كنتيجة لصراع دولي سابق ، والذي تقطنه أغلبية من الشعب الذي يتبنى مطلبالتجمع أو التوحيد لغرض استعادته (مقلد، 1982: ص235).

فقد أصبح الشعور القومي سواء في الدول المتطورة أم النامية، أمرا جلياً يتجسد إفلي مطالبة الشعوب بالحصول على الاستقلال أو على حكم ذاتي أوسع ضمن الدول. أما في العلاقات بين الدول القائمة فيعتبر الشعور القومي أساسيا لقيام الصراعات الإقليميةوالحروب أو قاعدةتتوضع عليها المنافع الاقتصادية (بيليس وسميث، 2004: ص754).

نتج مبدأ القوميات عن ثورتين الأمريكية والفرنسية ، وقد اعتمد المدافعون عن هذا المبدأ على حق كل أمة أو كل جماعة يجمع بين أفرادها الشعور القومي الواحد بأن تقيم دولة خاصة بها ، إما من خلال التحرر من هيمنة أجنبية أو من خلال حق شعوب مشتتة وتنتمي إلى امة واحدة بان تتجمع في إطاردولة واحدة (حداد، 2000: ص230).

2-2-4 الأقليات وعلاقتهم بالنظام الدولي

تعتبر موضوعات التدخل الإنساني لغرض حماية الأقليات و حماية وضمان حقوقهم من أهم المواضيع اللذان يبينا علاقة الأقليات بالنظام الدولي.

ولكن ماذا نعني بالتدخل لأغراض إنسانية؟. يطرح الكاتب فينسينت (R.J.Vincent) في كتابه (عدم التدخل والنظام الدولي) تعريفا لمفهوم التدخل بأنه " الاعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة في إطار دولة ما أو مجموعة من الدول أو أي منظمة دولية بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ". والتدخل لأغراض إنسانية كما عرفه اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه "عمل تهدف إلى منع وقوع المعاناة الإنسانيةوتخفيف وطأتها " (بيليس وسميث، 2004: ص819). وهذا يعني بان عملية التدخل لأغراض إنسانية ترمي إلى التدخل لمنع حكومة ما من ارتكاب جرائم القتل بحق الشعب الذي تحمه.

يعتبر موضوع التدخل الإنساني من أدق الموضوعات التي أثارت جدلا فقهيا منذ ظهوره على مسرح الأحداث الدولية. فقد انقسم الفقه بين مؤيدين للتدخل الإنساني وعارضين له. ولعل السبب الجوهري في احتدام الخلاف الفقهي حول مدى مشروعية التدخل الإنساني لحماية الأقلياتومن له هذا الحق وأسبابه وضوابطه، هو تعلقه بسيادة الدولة واثارة جهة الحكم بها لكافة ا ختصاصات السلطة ومظاهرها وممارستها لاختصاصها الشخص والإقليمي قبل رعاياها دون ما خضوع لجهة أعلى ودون ما مشاركة من جهة خارجية (جبر، د. ت: ص415).

استقرت قواعد القانون الدولي العام على وجوب عدم التدخل الدولة في شؤون دولة ما مع المساواة في السيادة بين الدول . وإذا كانت هذه هي القاعدة العامة في القانون الدولي فان ثمة استثناءات من الأصل العام تخول التدخل مثل التدخل الجماعي طبقا لميثاق الأمم المتحدة وفقا لأحكام الفصل السابع الذي أعطى مجلس الأمن الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين (جبر، د. ت: ص415). وهو الاستثناء الواردة على المادة الثانية فقرة 7من الميثاق ، وهذا ما حصل بالنسبة للكُرد في العراق، عندما صدر مجلس الأمن القرار 688 لغرض حمايتهم من الجرائم الإنسانيةوما قامت بها الحـ كومة العراقية في تلك الفترة من قتل الكُرد وتهجيرهم

وملاحقتهم إلى الحدود دول جوارها تهدد السلم وامن الدوليين . وسوف نتطــرق إلــى تفاصيل القرار لاحقا.

أما موضوع حماية وضمان حقوق الأقليات، فهو منصوص في ميثــاق حقــوق الأقليات المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام 1992. إذ تؤكد الجمعية العامة من جديد أن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة كما أعلنها الميثاق، هو تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين (علي وحنا، 2002: ص294).

وإذ ترغب في تعزيز إعمال المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعــلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والخ ... إذ ترى أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها. وإذ ترى أن للأمــم المتحــدة دوراً مهماً تؤديه في حماية الأقليات (علي وحنــا، 2002: ص295). وخاصــة وان حقوق الاقليات وحماية التعددية الثقافية أصبحت أكثر مرئية وجماهيرية فــي العقــود الاخيرة من القرن الماضي ،وبدات أهتماماتها في المجتمعات الاوربية وكانت للاعــلام المرئية دور كبير في ذلك الاهتمام (Dong, 1995: p31).

وينص القانون الدولي من جانب أخر على أن يتعين على الدولة إعطــاء أفــراد الأقليات نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، لذلك ينبغي أن تمنع كل أعمال التميــز والتفرقة بين أفراد الأقليات والمواطنين الآخرين الذين يكونون الأغلبيــة شــريطة أن يكونوا في نفس الوضعية القانونية (صباريني، 2005: ص102).

وتتعدد المطالب الخاصة بالجماعات العرقية والاقليات بدرجة كبيرة تغطي كافة الجوانب الحياة السياسيةفهي قد تقتصر على المطالبة بنــصيب فــي مــوارد الــبلاد وثرواتها أياً كان هذا النصيب ، وقد تطالب بالاستقلال التام عن الدولة القائمة وتــشكيل دولة خاصة أو الانضمام لدولة أخرى ، ومطالب اخرى رمزية تتعلق بهوية الجماعــات

العرقية ومكانتها في المجتمع وشكل الدولة وسياسات نظام الحاكم ، وبين هذا وذاك تتعدد مطالب الجماعات من حيث طبيعتها ودرجة قوتها (مهدي، 2002: ص78).

ومن جانب اخر يتم استحضار حق تقرير المصير للشعوب في القانون الدولي أكثر مما يتم استحضار أي حق جماعي أخر من حقوق الانسان . وعلى الصعيد السياسي، تجري المناداة به من جانب كيانات لا تتمتع بصفة الدولة ونيابة عن هذه الكيانات التي تتكون من أقوام متنوعة متباينة . وتتمتع هذه الجماعات بدرجات متفاوتة من الشرعية وان باسلوب عرضي الى درجة ما . وفي حالات أكثر تكراراً مما ينبغي يتوقف النجاح في الدفاع عن الحقوق السياسية والثقافية الجماعية والتمسك بها على الصعيد الدولي على امكانية رؤية القضية او على ممارسة العنف دعماً لهذا الطلب (سيلرز، 2001: ص41).

ان مبدأ حق تقرير المصير يشمل حق الانفصال لشعب من الشعوب لتكوين دولته المستقلة سياسياً وأقتصادياً وثقافياً . ويشمل ايضاً حق الاتحاد الاختياري مع شعب أخر لتكوين دولة مشتركة هناك أمثلة على الحالة . فسويسرا مثلاً تتكون من 22 أقليماً يتكلمون اللغات الالمانية والفرنسية والايطالية ولها دستور كونفدرالي يعطي حقوقاً متساوية لمختلف الاقاليم . ان مبدأ حق تقرير المصير مدون في ميثاق الامم المتحدة وان المطالبة بهذا الحق لا تخالف هذاالميثاق ولا تعتبر عيباً سياسياً او أخلاقيا (مجيد، 2002: ص133).

2-3 الدراسات السابقة:

نتيجة لأهمية الموضوع في الأوساط السياسية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية، فقد كان هناك العديد من الدراسات والاهتمامات التي قام بها الباحثون وذوا الاختصاص تحدثت عن النظام العالمي الجديد وعن القوميات والأقليات والقضية الكُردية في العراق. ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة (عزيز، 2007)، بعنوان "الحقوق السياسية للكُرد في الدول التي تضم كُردستان". هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الحقوق السياسية في حياة الشعوب وفي حياة الأمة الكُردية، مع بيان تلك الأسباب التي حالت دون تمكن الأمة الكُردية من الحصول على حقوقها السياسية في الشرق الأوسط وأدت إلى تجزئة أراضيها وعدم تملُكها كيانا سياسيا ملماً جعلها عرضة للاعتداء والانتهاك والاستبداد من قبل الدول التي ضمت أجزائها والدول المجاورة لها وبينت الدراسة على أن كل هذه الأحداث التي حصلت على الكُرد كانت نتيجة لموقع كُردستان الجغرافي والاستراتيجي الذي يربط القارتين الأوروبية والآسيوية بالبعض ، وكذلك مناخها وطبيعة أرضها وتربتها الغنية بالموارد المائية والحقول النفطية والمعادن المختلفة . حاولت الدراسة بيان وضع الكُرد في الأجزاء الأربعة ومدى ما آل إليه وضعهم بصدد نيل حقوقهم ، خصوصا بحكم موقع الكُرد الجغرافي في الشرق الأوسط وفيما يتعلق بالوضع الكُردي في كُردستان العراق ، استطرقت الدراسة إلى توضيح المأساة التي تعرض إليها الكُرد من قبل الحكومات العراقية وخاصة في فترة الحكومة البعثية .خلصت الدراسة إلى أن الخصائص الملموسة لكل جزء من كُردستان وحالة النظام السياسي في كل من تركيا و إيران و العراق وسوريا لا تلغي القواسم المشتركة في الأجزاء الكُردستانية الأربعة وهي : وحدة الشعب الكُردي وحقه في تقرير مصيره استنادا إلى توفر المقومات الأساسية لذلك من جهة، والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان من جهة أخرى.

دراسة (وهبان، 2003-2004)، بعنوان "الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر" دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية . تهدف هذه الدراسة إلى حقيقة قوامها أن هذا العالم إنما يعيش بحق عصر الصراعات العرقية . تلك الصراعات التي أصبحت تُشكل خطراً داهماً وآخذاً بسدوله على العشرات من الدول ، وقضّ مضجع قاطنيها وجعلها نهباً للقلاقل والاضطرابات ووضع استقرارها في مهب الريح . كما تناولت الدراسة موضوع عدم وجود الاستقرار السياسي الدائم والوحدة الوطنية الحقة في ظل مجتمع أسس بنائه على التجمع الإجباري لشعوب غير متجانسة قوميا .

كما تشير الدراسة إلى أن سبب معظم الحروب والصراعات التي تنشب بين الدول يعود إلى المشاكل العرقية والأقلية بينهم ، كالصراع الدائر بين الهند وباكستان على سبيل المثال حيث يعود ذلك إلى وجود الأقلية المسلمة في كشمير، والصراع الدائر في جنوب السودان بين الأقلية التي تعتبر نفسها أقلية من أصول افريقية وبين شماله ذات الأغلبية العربية. على صعيد أخر تناولت الدراسة الآثار الدولية للحركات العرقية ، وفي هذا السياق اعتبرت الدراسة الحركة الكُردية بأنها حركة عرقية ، مبينا أن هذه الحركة كان لها استمرار تأثير هام على العلاقات بين الدول المعنية بها . إذ كانت لها أثارها على العلاقات التركية الإيرانية كما كان لها أثارها على العلاقات العراقية الإيرانية ، والعلاقات التركية العراقية كذلك العلاقات التركية السورية ...وما أحدثته قضية إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكُردستاني (عبدالله أوجلان) من إضفاء أجواء ملؤها التوتر على العلاقات التركية اليونانية وكذلك العلاقات التركية السورية ، والعلاقات التركية الايطالية، نظرا لاتهام تركيا للدول الثلاث بإيواء أوجلان فترات متباينة على أراضيها قبل القبض عليه في كينيا بداية عام 1999 توصلت الدراسة إلى نتيجة هي : لا سبيل إلى استقرار سياسي دائم ولا إلى وحدة وطنية حقة في مجتمع أسس بنيانه على التجميع الإجباري لشعوب غير متجانسة قوميا.

دراسة (صابر، 2004)، بعنوان "الوضع الكُردي في العراق " رؤية مستقبلية.

هدفت الدراسة إلى معالجة القضية الكُردية في إطار منظور وطني عراقي واحد ، طالما أنها تعتبر المفصل الرئيسي في المشهد السياسي العراقي ، وأنها قضية تمس كل العراقيين وتشكل واحدة من ابرز قضايا الضمير الوطني العراقي . تتناول الدراسة المدخل الداخلي والخارجي للقضية الكُردية وتأثيرات ذلك المدخلين على المشهد السياسي العراقي وأهمية الروابط مع المركز . فالمدخل الداخلي الاجتماعي هو الذي يقود إلى نتائج سياسية في ما بعد وأن المجتمع الكُردي بدأ يشهد منذ أكثر من عقد من الزمن، أي بعد حرب الخليج الثانية إرهاصات عنيفة ما زالت تحت الرماد وتغييرات دراماتيكية. وتنعكس هذه التغيرات الاجتماعية والفكرية على المستوى

السياسي في أفكار الأجيال الكُردية الجديدة ودرجة وعيها وأهمية الروابط مع المركز، والتي لا تولي أية أهمية لهذه الروابط ، طالما أن هذا الجيل لم يعش دوامة العنف والعنف المضاد الذي عاشته الأجيال السابقة ، فهو لم يعاصر حملات الأنفال ولم ير الأسلحة الكيماوية وعمليات التهجير القسرية التي تركت جروحها في ذاكرة هذه الأجيال، ولا سيما أن فضاء الحرية الواسع وما وفرته ثورة الاتصالات والمعلوماتية والقنوات الفضائية قد أتاحا له أن يتابع ويتحقق ويحكم من خلال حقائق ومؤشراتٍ ووقائع دامغةٍ باتت تدريجيا تشكل رؤاه ومواقفه . وقد ساهم النظام من دون وعي في تعميق حالة الانفصام بين المركز وهذه الأجيال الشابة عندما سحب عام 1991 الإدارات الحكومية من المنطقة الكُردية ، ظنا منها بأن الكُرد سيفشلون في إدارة شؤونهم غير أنه خاب ظنها . إذاً هذه الأجيال الواعية الجديدة هي التي سوف تحدد شكل العلاقة مع المركز، وتمثل قضية الفدرالية إحدى أبرز قضاياها.

أما المدخل الخارجيفركزت الدراسة على الموقف الأمريكي المساند للقضية ، من خلال تتبع آليات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، وذلك عبر شعارات حقوق الإنسان والمناداة بتحقيق الديمقراطية . فإنها تضغط على الدول التي يعيش فيها الكُرد باتجاه تحقيق الديمقراطية ، وإنها ستسهم في نهاية الأمر في إيجاد آلية جديدة تمكن الكُرد من ممارسة دورهم بايجابية في الدول التي يتوزعون عليها . وفي هذا الإطار جاء التعاطي الأمريكي مع الوضع الكُردي في العراق والفيدرالية كإحدى أدوات سياستهاواستثمر الكُرد بدورهم المعطيات الجديدة . وخلصت الدراسة إلى، أن ما يحتاجه العراق بكل قومياته وطوائفه هو الديمقراطية ويحكمها دستور دائم وواضح يحمي حقوق الجميع. وأن الابتعاد عنها لن يوصل تلك الأطياف إلى نتيجة.

دراسة (المناصرة، 2004)، بعنوان الهويات والتعددية اللغوية " قراءات في ضوء النقد الثقافي المقارن عرضت الدراسة حضارة ولغة وثقافة الكُرد ، ومدى الارتباط بالثقافة والحضارة العربية والإسلامية بحيث إعتنق الكُرد الإسلام ، واندمجوا في الحضارة الإسلامية وكان لهم دور هام في قيادة هذه الحضارة في بعض مراحل

التاريخ. هدفت الدراسة إلى بيان أحقية الحقوق القومية للكُرد ، بحيث يجب الاعتراف بوضوح تام بقوميتهم الكُردية ولغتهم وثقافتهم وكافة حقوق المواطنة ، وكذلك لهم حدودهم الجغرافية وموطنهم . ختمت الدراسة إلى أن اللغة الكُردية تنتمي إلى عائلة اللغات الإيرانية (الفارسية، والأفغانية، والطاجيكية، والبلوجية، والاستينية). كما ختمت الدراسة إلى أن الدولة القومية في العراق لم تكن عادلة مع الكُرد ، كما هي مع الشعب العربي. واقترحت الدراسة على أن العراق دولة للعرب والكُرد والأشوريين والسريان والتركمان وغيرهم. يفترض أن يتشاركوا وفق نسبة السكان ، مع حفظ حق الأقلية في التمثيل في إدارة شؤون الدولة العراقية ضمن العراق الموحد جغرافيا . ويفترض أن تكون هذه الدولة ديمقراطية تعمل على إحياء الهويات الوطنية المقهورة ، وتعمل على تطوير لغاتها، كما أن الكُرد في العراق لهم الحق في الحفاظ على الفيدرالية ضمن الدولة العراقية الموحدة.

دراسة(قادر، 2003)، بعنوان " قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية" القضية الكُردية نموذجا .هدفت الدراسة إلى إن علم العلاقات الدولية معني بدراسة هذه الظاهرة من ناحية أثرها على السياسة الخارجية للدول وأثرها على العلاقات الدولية بما فيها من معاهدات وتحالفات وهياكل ونسق وحروب ونزاعات . كما أن هذه الدراسة هدفت أيضا إلى ظهور حركات تحرر لتلك الشعوب الثائرة باعتبارها لاعبا وفاعلا مهما في مسارات العلاقات الدولية. اعتمدت الدراسة في اختيارها القضية الكُردية من بين القضايا العرقية الكثيرة الموجودة في الدول الإسلامية والعالم الثالث إلى عوامل كثيرة منها الأهمية الإستراتيجية والجيوبوليتيكية للإقليم الكُردي ، وكذلك توزيع الكُرد بين أربع دول هي (العراق، تركيا، إيران، سوريا)، حيث لكل دولة أهمية خاصة وموقع بارز في العلاقات الدولية ، بالإضافة إلى عمر الثورة الكُردية التي تصل إلى أكثر من مائة عام ، ولا زالت حية ومستمرة في شكل حركات وأحزاب منظمة وعلى درجة عالية من الكفاءة والقدرة السياسية والتعبئة العسكرية والجماهيرية في وجه تلك الحكومات، وأن استمرار الثورة تعني استمرار تأثيرها على العلاقات الدولية والسياسة

الخارجية لكل دولة وقد خلصت الدراسة إلى أن الشعب الكُردي شعب عريق ، ويتميز عن شعوب المنطقة بلغة وملامح عرقية وأزياء وعادات ثقافية خاصة به ، وأنه ينتمي إلى السلالة الآرية الهند وأوروبية . ولما طالب الشعب الكُردي بحقوقه في الدول التي يعيش فيها واجه عدم التفهم ورد فعل عنيف وغير عادل من قبل الاستعمار والحكومات والأنظمة.

دراسة (العزاوي، 2003)، بعنوان : "الأقليات والأمن القومي العربي " دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والد ولي. تناولت الدراسة المسألة الكُردية في العراق باعتبار الكُرد يمثلون اليوم أهم واكبر الأقليات القومية المتعايشة في الوطن العربي ، والتي تمتلك وجوداً ممتداًعبر التاريخ واعتزازاً قومياً يصل حد التعصب ورفضا واضحا للاندماج في المجتمع العربي رغم وجود العامل الد ديني الذي يربطها بالعرب ربطاً وثيقاً ومحككًا تناولت الدراسة مسألة أصل الكُرد وجذوره العرقي ، بأن الكُرد ليسوا عرباًولا أتراكاً ولا فرساً ، إنما هم جماعة مميزة تجد في بقائها إلى اليوم دليلا على نقائها العرقيوأن بدايات القرن العشرين شكلت المنطلق الحقيقي لنمو الشعور الكُردي المطالب بالحقوق القومية . كما عرضت الدراسة الاتفاقيات الدولية التي كانت تمس بالوجود الكُردي ، بعد أن وضع الرئيس الأمريكي ودرو ولسن عام 1918 مبادئه الأربعة عشر حول تقرير المصير وأن من حق الأقليات الاثنية المتواجدة في إطار الدولة العثمانيأن يحصلوا على دولتهم الخاصة . بحيث جاءت معاهدة سيفر عام 1920 عندما أشارت في المواد (62، 63، 64) إلى حق الكُرد في التمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم خلال سنة واحدة بعد إبلاغ عصبة الأمم برغبتهم تلك ، إلا أن هذه الاتفاقية رُفضت ووقعت بدلا عنها اتفاقية لوزان عام 1923 والتي لم تأت على أي ذكر للكُرد.خلصت الدراسة إلى ، أن ما يتعرّض له الدولة القطرية من اهتزاز في وجودها السياسي ورفض من بعض الأقليات للاندماج في المدرك السياسي لتلك الأقليات ، نظرا لاعتقادها بأن هذه الدولة مازالت قائمة على أساس الجماعة الغالبة وا لجماعة المغلوبة،

وفلحتُ أن تكون بودقة صهر لإذابة الخصوصيات ومحو التمايزات ، لأنها بالأصل دولة عصبة متنفذة وليست دولة مؤسسات أو دستور.

دراسة (جواد، 2000)، بعنوان " مستقبل القضية الكُردية في الشرق الأوسط".

تناولت الدراسة نفوذ الدول والأقوام التي حكمت المنطقة وإخضاع الكُرد تحت تلك النفوذوتشير الدراسة إلى هيمنة دولتان على المنطقة هما الدولة العثمانية والدولة الصفويةوبعد سلسلة من الحروب قُسمت المنطقة التي يسكنها الكُرد وما تسمى بكُردستان ما بين الدولتين ، حيث سيطرة الدولة العثمانية على ثلاثة أرباع كُردستان في حين إن الدولة الصفوية سيطرت على الربع الأخير ، وحاولت كل دولة أن تستخدم الكُرد أنصارواًحرس حدود ضد الدولة الأخرى . كما أشارت الدراسة إلى المشكلة الكُردية في الشرق الأوسط باعتبارها المشكلة الأطول عمراً والأعصى حلاً في المنطقةوازدادت المشكلة سوءاً عندخول الاستعمار الأوروبي إلى الشرق الأوسط ، وكان هذا الاستعمار الجديد الأسوأ بالنسبة للأقليات، حيث استخدمها كورقة للضغط على الأغلبيةوكان يضحي بها أي الأقليات عندما تنتفي الحاجة لها . وعلى الرغم من أن الأقليات ساهمت في الحصول على الاستقلال، إلا أن الأغلبية شعرت أن مطالب القومي والثقافي تُشكل خطراًعلى الوحدة الوطنية ، وبناء عليه طولبت الأقليات إما بالانصهار طوعاًبالقبول بما تمنحه أو تخطط له الأغلبية . وهذه الحقيقة تمثل أساس المشكلة الكُردية في الشرق الأوسطخلصت الدراسة إلى إن حجم المعاناة الكُردية قد تختلف من دولة إلى أخرى في الشرق الأوسط ، وان العراق هو البلد الوحيد الذي أقر بوجود الشعب الكُردي دستوريا وتشريعيا، ولكن مع ذلك تبقى المشكلة الكُردية ظاهرة على الساحة السياسية وتحتاج إلى جهود تفاوضية وسلمية لحلها.

دراسة (إبراهيم، 1992)، بعنوان تأملات في مسألة ا لأقليات ". تناولت الدراسة ما سميت بظاهرة صحوة الأقليات والقوميات .وتشير الدراسة إلى ، أن الشكل الدرامي لهذه الصحوة يتجلى منذ بداية التسعينات في كل من الاتحاد السوفيتي ويوغسلافياإلا أن هذه الظاهرة ليست جديدة على الوطن العربي ، فمعظم الصراعات

الأهلية العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت حول هذه المسألة . وهذه الظاهرة رغم حجمها وعمقها وعالميتها وإقليميتها ومحليتها ، إلا أنها لم تحظ إلا بالقليل من الاهتمام العالمي من الباحثين العرب ، وما حظيت به من اهتمام عام كان صحفيا إعلاميا لا يخلو من السطحية و الحزبية أو الغوغائية . تناولت الدراسة أيضا عن الوجود الكُردي في الوطن العربي والتي قُدرت بحوالي خمسة ملايين نسمة ، وأكثر من ثلاثة أرباع منهم يقعون في شمال العراق وشمال شرق سوريا ورغم أن ما يُ فرق بين الكُرد والأغلبية العربية هو عامل اللغة إلا أن الكُردية ليست لغة واحدة ، بل هي عبارة عن مجموعة متفرقة من اللهجات ، وهذه اللهجات هي أقرب إلى اللغة الفارسية منها إلى العربية أو التركية .خلصت الدراسة إلى ، أن الكُرد بفعل تنظيمهم القبلي وتوزيعهم بين عدة دول جعل من العسير على الكُرد أن يؤسسوا دولتهم الكُردية المستقلة.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو:

ما يلاحظ من خلال التحليل والتدقيق في ما احتوته الدراسات السابقة ، أنها دراسات جزئية وغير شاملة لموضوع دراستنا ، إن تلك الدراسات تقوم بمعالجة مواضيع جزئية ومحددة لبعض الجوانب ذات العلاقة منها ما يتعلق بالجانب الـ سياسي للقضية الكُردية ومنها ما يتعلق بالجانب الاجتماعي والديمغرافي والثقافي ، بالإضافة إلى عدم تغطية الدراسات السابقة القضية الكُردية في العراق بشكل ما يتناسب مع الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الراهن للكُرد في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. لذلك ستكون هذه الدراسة أكثر شمولاً وعمقاً وتغطيةً للقضية الكُردية في العراق في ضوء التطورات التي حصلت على النظام الدولي ومدى تأثير هذه التطورات على القضية الكُردية في العراق مرورا بالسماح لها بأن تُ طرح ولأول وهلة على منصة دولية وإصدار القرار 688، الذي أوصل القضية إلى ما يسمى بإقليم كُردستان العراق، كإقليم دستوري معترف به من قبل الحكومة العراقية . وتحاول هذه الدراسة أيضا تحليل المشاكل التي تواجه الإقليم في ظل النظام العالمي الجديد.

الفصل الثالث

النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والأقليات

3-1 النظام العالمي الجديد (New World Order)

منذ بداية تسعينات القرن العشرين ، وتحديدا في عام 1990 والحديث لم ينقطع عن توصيف ما آل إليه النظام العالمي، بعد انتهاء نظام القطبية الثنائية، مع انهيار حائط برلين عام 1989 والسقوط النهائي للاتحاد السوفيتي وحلف وارسو والكتلة الاشتراكية في عام 1991 .

إن الولايات المتحدة الأمريكية، سبقت الجميع وأعلنت في 6 مارس 1991 ما أسمته النظام العالمي الجديد يمثله القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (موسى، 1996: ص106)ومن هذا المنطلق يـ طرح مجموعة من الأسئلة نفسها؛ ما هو النظام العالمي الـ جديد؟وما هو المفاهيم المرتبطة بذلك النظام؟ .وما هو علاقة ذلك النظام بالقوميات والأقليات؟. في هذا الفصل سوف يتم الاجابة على تلك الاسئلة.

3-1-1 ممهدات النظام العالمي الجديد

يشكل انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة (The Ending of the Cold War) أهم ممهد لقيام النظام العالمي الجديد، بعد أن أصبحت إصلاحات غورباتشوف معاول هدم تضرب في عمق قواعد المعسكر الاشتراكي مبدأ وبناء.

لما رأت الدول الرأسمالية عزم غورباتشوف الأكيد على استبدال النظام الاقتصادي الحر بالنظام الاشتراكي ، وأخذ غورباتشوف يمني نفسه ويقدم أرقاما خيالية للأموال اللازمة لعملية التحويل الاقتصادي (موسى، 1996: ص107).

كانت السياسة الخارجية الجديدة التي انتهجها الرئيس السوفيتي السابق غورباتشوف على المستويين الداخلي والخارجي ، منذ عام 1985 إيذانا ببداية نهاية الحرب الباردة بين العملاقين . ثم جاءت أحداث خريف عام 1989، عندما دخلت

الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة لتوقيع معاهدة خفض معدل الأسلحة النووية، التي عصفت بأنظمة أوروبا الشرقية، لتكرس هذا الاتجاه ولتضع حدا نهائيا لبقايا هذه الحرب. وبذلك بدأت ترتسم في الأفق معالم نظام عالمي جديد، ولد رسميا وسط أعاصيرحرب الخليج وذلك عند ما دخلت العراق الكويت في عام 1990 (عسو، 1992: ص185).

فانحدار الاقتصاد السوفيتي الذي يرجع إلى عدم قدرة نظام التخطيط المركزي السوفيتي عن الاستجابة للتغيير في الاقتصاد العالمي . فقد انشأ ستالين نظاما للتوجيه المركزي الاقتصاد، والذي رزكعلى الصناعات المعدنية الثقيلة ، بحيث كان هذا النظام يفتقد المرونةفظرا لعدم تنوع عناصره . وقد عمل على تكريس القوى العاملة بدلا من تحويلها إلىخدمات صناعية متنامية . ولم تستطيع المنتجات السوفيتية مواكبة المواصفات العالمية (القطاطشة، 2010: ص20).

جاءت هزيمة ا لإيديولوجية الشيوعية وأنظمتها جراء فشل هذه الإيديولوجية في الاتيان بمعالجات صحيحة للإنسان والمجتمع ، وجراء فشل سياسات الدول التي قامت عليها، وجراء سياسات الاحتواء المتنوع التي وضعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لمواجهة هذه الإيديولوجية وأنظمتها ودولها (موسى، 1996: ص108).

لذلك نتجت عن هذه الإيديولوجية المنهزمة قمة مالطة في بداية كانون الأول سنة 1989 بين بوش وغورباتشوف نقطة التحول في تاريخ الشيوعية وتاريخ العلاقات الدولية المعاصرة بعد أن اتفق الرئيسان فيها على أسس تحرر دول أوروبا الشرقية من الاتحاد السوفيتي ومن الأنظمة الشيوعية.

أما الممهد الآخر لإعلانالنظام العالمي الجديد ، أو بالأحرى بدأت ترتسم في الأفق معالم ذلك النظام وولادته رسميا وسط أعاصير حرب الخليج ، وذلك عندما دخلت العراق الكويت في 2 أب عام 1990 (عسو، 1992: ص185). فالخلفية التاريخية للمسألة العراقية الكويتية تروي لنا ان شكل صراع الحدود بين العراق والكويت يمثل عنصر توتر مستمر بين البلدين ، وذلك بسبب النصوص والاتفاقيات الكثيرة التي رسمت

الحدود في الخليج العربي بشكل عام ، سواء الاتفاقيات بين بريطانيا المحتلة للخليج العربي وكل إمارة على حدة ، او الاتفاقيات بين بريطانيا مع الدولة العثمانية (عسو، 1992: ص185).

ورغم توقيع معاهدة تحديد الحدود بين الكويت والعراق عام 1923، إلا أن العراق لم يعترف بالكويت عند استقلالها عام 1961،حيث طالب عبد الكريم قاسم رئيس العراقي السابق بضم الكويت ، فتدخلت بريطانيا آنذاك عسكريا لحما يتها من أطماع العراق (يوسف والصباغ، 2003: ص147).

تأزمت العلاقات بين البلدين وتزايدت الاتهامات بين الطرفين بعد الاطاحة بحكم عبدالكريم قاسم وخاصة بعدما استولى صدام حسين على مقاليد الحكم ، حيث اشتدت التوتر في نهاية الثمانينات بين الطرفين على ذروته ، حيث اتهم العراق الكويت بسحب كميات كبيرة من النفط من حقل الرميلة الحدودي بين الطرفين ، وقدر العراق قيمة تلك الكميات منذ عام 1980 ب 4,2 مليار دولار كما اتهم الكويت في مذكرة قدمتها الخارجية العراقية الى الجامعة العربية في 15 يوليو 1990 بالتسبب بالحاق ضرر بالغ بالعراق نتيجة قيام الكويت بزيادة انتاج النفط واغراق السوق العالمية مما ادى الى انخفاض سعره وبالتالي الحاق الضرر بالاقتصاد العراقي (يوسف والصباغ، 2003: ص150).

وفي 25 يوليو 1990استدعى الرئيس العراقي السابق صدام حسين غلاسبي سفيرة الولايات المتحدة الامريكة لدى العراق ، لكي ينقل لها وجهة نظره في خلافه مع الكويت، فاكتفت السفيرة بايداء ملاحظة " بأن المكان الذي لا تملك بالنسبة له وجهة نظر محددةهو الخلافات بين العرب مثل خلافكم الحدودي مع الكويت ". في إشارة منها إلى عدم تدخل الولايات المتحدة إذ ما قام العراق بإجراءما تجاه الكويت. وبعد هذا الاجتماع بأسبوع ، أي في 2 آب 1990دخل العراق الكويت واحتلها ، حيث تحولت الأزمة إلى أزمة دولية (يوسف والصباغ، 2003: ص151).

ففي 22 آب 1990، بعد ثلاثة أسابيع من غزو العراق للكويت ، كشف توماس فريدمان من التايمز عن أسباب تصلب إدارة بوش الأب، فأوضح ان واشنطن نوت أن تغلق المسار الدبلوماسي خوفاً من أن تؤدي المفاوضات إلى نزع فتيل الأزمة على حساب بعض المكاسب الرمزية في الكويت لصالح الحكومة العراقية السابقة ، ربما تكون جزيرة كويتية أو تعديلات حدودية الخ . على اية حال فان عروض انسحاب العراقي أزعجت واشنطن، كما نقلت ذلك احدى صحف ضواحي نيويورك هي نيوز داي بعد أسبوع واحد، فهي الصحيفة الوحيدة في الولايات المتحدة التي نشرت حقائق أساسية آنذاك. حيث أعلنت الادارة الامريكة انذاك بوضوح أنه لن يكون هناك مفاوضات بشأن حل الازمة بالطرق السلمية ، مما انهى المسألة بالطرق العسكرية (تشومسكي، 2000: ص27).

حيث كان بمثابة فرصة للولايات المتحدة الأمريكية في أن تحشد العديد من الدول تحت مظلتها في تجمع سما ه بوش حلفا يمثل الشرعية الدولية لإنهاء الغزو الغير شرعي للعراق لكويت ولإقامة العدل بوجه السياسة القاسية التي كانت تمارسها الحـ كومة العراقية تجاه الكُرد (Kumar Sen, 1995: p517).

قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستعادة الكويت تحت غطاء الشرعية الدولية ، وبعد أن حققت الولايات المتحدة الأمريكية النصر على العراق مع نهاية شهر شباط سنة 1991، أعلن الرئيس الامريكي السابق بوش الاب بميلاد نظام عالمي جديد. باستقراء ظروف الإعلان نجد أن بوش ارتكز عل أمرين : انهيار الاتحاد السوفيتي ونجاح الولايات المتحدة في تشكيل حلف بزعامتهيهئ بعالم واحد وعائلة دولية واحدة ، وتحول العالم إلى عالم أحادي القطبية ، أي انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في القوة والنفوذ (موسى، 1996: ص108).

بالإضافة إلى تلك الممهدات التي أدت إلىظهور النظام العالمي الجديد ، إلا أن هناك بعض التطورات التي ارتبطت بالنظام الدولي على مستوى الخصائص والوظائف

مما دفعت بالبعض إلى الحديث عن نظام عالمي جديد وربما إلـــى تعزيـــز الإعـــلان الأمريكي بهذا الشأن ومن أهم تلك التطورات :

1. الثورة التكنولوجية الضخمة التي لا تقل من حيث شموليتها وأبعادها والآثار المترتبة عليها من الثورة الصناعية التي نمت في كنفها الدولة القومية من ناحيـــة والنظـــام الدولي الراهن من ناحية أخرى.
2. تدهور سلطة الدولة القومية ، بالرغم من الدولة القومية لا تزال هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي الحالي ، الا أن الواقع الدولي يشير إلى تدهور سلطة هذه الدولـــة من حيث مفهوم السيادة القومية من الواقع السياسي المعاصر ، كذلك تفتيت ســـلطة الدولة على مواردها وايضا ضعف قدرة الدولة ازاء المعارضة السياســـية (ســـليم، 1994: ص ص62- 63).
3. نمو دور الجماعات الغير الرسمية في النظام العالمي ، ومن بين تلـــك الجماعـــات؛ منظمات ولجان حقوق الانسان . وصارت الدولة القوميـــة تخـــشى مـــن تقاريرهـــا الدورية.
4. نمو حجم وكثافة الصراعات العرقية ودور القومية ، بحيث اصبحت تلك الصراعات تعرق العلامات المميزة للنظام الدولي في الكثير من القـــارات . ويثيـــر ذلـــك تساؤلات عديدة بخصوص مستقبل الدولة القومية ، وفي حالة عـــدم تفتـــت الدولـــة القومية وجود جماعات عرقية لها هوية مستقلة دون كيان مستقل ، كيـــف يمكـــن تمثيلها في الامم المتحدة ؟ (سليم، 1994: ص65).

3-1-2 مفهوم النظام العالمي الجديد والمفاهيم المرتبطة به

إن مصطلح النظام العالمي الجديد (New World Order) شاع استعماله بعـــد انهيار الاتحاد السوفيتي وبعد حرب الخليج الثانية ، حيث يستخدم للإشارة إلـــى شـــبكة العلاقات التعاونية والتنافسية التي تجري بين الدول وفقاً لنسق محدد من القيم وا لمفاهيم المتأثرة بالقطب المهيمن (العطار، 2004: ص9).

فالنظام العالمي الجديد مصطلح أعلن عنه الرئيس الأمريكي السابق بوش للعالم في السادس من آذار سنة 1991، مثلما أشرتُ إليه اثر انتصار الحلف الأمريكي على العراق. ونقلت عنه صحيفة الهيرالد تربيون في الرابع عشر من أيار قوله لطلاب جامعة ميتشغان " سار كل شيء مع بداية التسعينات نحو الأفضل، ولمصلحة الأفضل في هذا العالم لقد تبخر الاتحاد السوفيتي ، وغدت الولايات المتحدة الدولة العملاقة الوحيدة ستبقى الوحيدة القادرة على تحديد النظام العالمي الجديد وعلى تأكيد تشغيله " (موسى، 1996: ص241).

وكان حلم الرئيس الأمريكي السابق روزفيلت يدور حول قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف الدولي في ظل الأمم المتحدة الجديدة ، بعد سقوط ألمانيا ويابان، ومن ثم إعادة بنائهم كدول ديمقراطية لذلك هو يعد من مهندسين نظام العالمي الجديد (Goldstein, 2004: p36). لكن الحديث عن النظام العالمي الجديد قد ظهر وللمرة الأولى في الخطاب السياسي العالمي على لسان الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف، عندما أعلن عن بدء حقبة جديدة بالتعاون مع الغرب ونهاية الحرب الباردة،على اعتبار أن هنالك مجموعة جديدة من المبادئ الحاكمة للعلاقات بين الدولتين والتي ظهرت بعد البيريسترويكا وتتضمن : إحلال مفهوم المصالح والاعتماد المتبادل على مكان مفهوم الصراع في العلاقات الدولية مكان مفهوم التوازن الحرج، وكذلك إطلاق سياسة نزع السلاح وتفكيك النظم اللوجيستيّة العسكرية ذات سمة المواجهة (Goldstein, 2004: p37)

يمكن القول، بان جوهر النظام العالمي هو" مجموعة القوانين والقيم الكامنة التي تفسر حركة هذا النظام وسلوك القائمين وأولوياتهم واختياراتهم وتوقعاتهم ". أخلاقيات الإجراءات يقول دعاة النظام العالمي الجديد إن ما يدعو إليه النظام هو شكل من أشكال تبسيط العلاقات وتجاوز العقد التاريخية والنفسية. والنظر للعالم باعتباره وحدة متجانسة واحدة. والنظام العالمي الجديد، حسب رؤيتهم، هو نظام رشيد يضم العالم بأسره، فلم يعد هناك انفصال أو انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية وبين الداخل

والخارج. وهو يحاول أن يضمن الاستقرار والعدل للجميع بما في ذلك المجتمعات الصغيرة، ويضمن حقوق الإنسان للأفراد(Goldstein, 2004: p37)

إن مصطلح النظام السياسي العالمي الجديد يمكن اعتباره مصطلح (سيرورة)؛ بمعنى أن النظام هو في طور التشكّل، وعليه فإنه يشد ير عندئذٍ إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث لتصفية آثار النظام القديم والتي تتعاظم وتبلغ حدّ الصراع لتشكيل النظام الحديث.

لقد استعاد الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 1990 نفس المفهوم بهدف التعبئة السياسية الأمر الذي بدا وكأن النظام العالمي قد أنجز فعلاً، و أن كل ما تبقى هو تجسيده ممارسة، وهو أمر يبدو وكأنه "حرق للمراحل"استدعته ظروف الانفجار الجيو يلسي إثر أزمة الخليج آنذاك . ورغم ذلك فإن الرئيس الأمريكي قد ذهب لاحقاً إلى التراجع واستخدام عبارة تقول : "أن حرب الخليج كانت المحك الأول لنظام عالميّ جديد"، بما يعني أنالتسرّع في استخدام المصطلح على أنه واقع قائم قبل الحرب، قد تم تصويبه باستخدام هذا المصطلح، باعتباره نظاماً في طور التحقق لاحقاً (غزلة، 1996: 86).

يرتكز النظامالعالمي الجديد على ثلاث دعائم : هي القوة العسكرية الأمريكية والشرعية الدولية، وتعبئة الرأسمال من الجانب الاقتصادي من خلال وسيلتين هما المديونيةوسياسة صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي واقتصاد حر، وعلى الجانب الإيديولوجي، يركز النظام العالمي الجديد على الديمقراطية كنموذج حكم وحقوق الإنسان والأقليات (غزلة، 1996: ص87).

فيما يتعلق بالمفاهيم يبدو منالمتفق عليه بين دارسي العلوم الاجتماعية ، أن المفاهيم (Concepts) هي تجريدات عقلية تعبر عن ظواهر معينة ، بهدف تلخيص الظاهرة في شكل مصطلح يثير في الذهن خصائص تلك الظاهرة ، وبهدف تسهيل عملية الاتصال الفكري بين المهتمين بمجموعة من الظواهر (سليم، 1994: ص365).

وقد صاحب هذه التغيرات والتحولات المشار اليها وواكب مفهوم النظام العالمي الجديد، ظهور عدة مفاهيم ومصطلحات جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية

والثقافية تعبر عن مدى عمق هذه التغيرات ، منها العولمة (Globalization). يتصل بهذه المفاهيم مفاهيم اخرى مثل الهيمنة السياسية، الهيمنة الاقتصادية،الهيمنة الثقافية ، الثقافة العالمية، السيادة وغيرها من المفاهيم الاخرى (عبد ربه، 2001: ص9).

فالمفهوم (Concept) المرتبط بالنظام العالمي الجديد الذي هو مفهوم العولمة ، يبدو من الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين المصطلحين من حيث الخصائص. ففي حين تسمى المنظمات الدولية الغير الحكومية (Non Government International Organizations) والشركات متعددة الجنسيات (Multi National Corporations) بمكونات أو بفاعلين الغير الدوليين للنظام العالمي الجديد إلى جانب الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في حين وفي نفس الوقت تسمى بمؤسسات العولمة أو أدوات العولمة (أبو عامود، 2008: ب ص133). فانتوني جيدج Anthony Judje يرى أن شبكات الفاعلين من غير الدولة بدأت في التفوق على العضوية الشخصية في المنظمات من حيث الأهمية. عضوية الشبكة غالبا ما تنتقل عبر الحدود التقليدية لتشمل مكونات الدولة، المؤسسات العابرة للحدود والمنظمات غير الساعية للربح في تكوينات مختلفة.

هذا من جانب ومن جانب أخر، فان العولمة ترتبط بالنظام العالمي الجديد من خلال تأثيرها على الدول كفاعلين رئيسيين في النظام السياسي العالمي ، ومجريات تأثير العولمة على سيادة الدول (أبو عامود، 2008: أ، ص133). ولكن ما هي العولمة؟.

فمنذ بداية عقد التسعينات والحديث يجري على نطاق واسع في كل أنحاء العالم وعلى المستويات جميعها وربما بين كل الفئات عن العولمة . وبرزت خلال الآونة الأخيرة تساؤلات مشروعة عن طبيعة العولمة وعن حقائقها وأوهامها وعن فرصها ومخاطرها وعن كيفية التعامل مع إفرازاتها؟.

وأصبح من غير الممكن فهم عقد التسعينات وما حدث ويحدث فيه من التطورات المتلاحقة دون الرجوع إلى ظاهرة العولمة.

لقد برزت العولمة بشكل واضح خلال عقد التسعينات كما ذُكر سابقاً، ولكنها سرعان ما تحولت إلى قوى القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة .

وهي الآن القوة الرئيسية التي تقود البشرية ككل إلى المستقبل وتعدها لمعطيات ومتطلبات القرن الواحد والعشرين . وأصبح من الواضح أن معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المذهلة و المتسارعة التي يشهدها العالم هي ؛ إما سبب من أسباب العولمة أوانها مجرد نتيجة من نتائجها الضخمة والعميقة كل المجتمعات بما في ذلك أكثرها رغبة في الانعزال تعيش حاليا وبدرجات متفاوتة عصر العولمة، وهي تعد بمثابة ظاهرة (أبو عامود، 2008: ب، ص133).

ان العولمة كظاهرة جمعت لنفسها تعريفات كثيرة ومختلفة، ولم تستقر العولمة على تعريف واحد فقد اختلف المفكرين والكتاب حول تعريف العولمة . إذن ليست للعولمة تعريفا مانعا وجامعا . لذلك فمن الطبيعي أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة. فالاقتصادي يفهم العولمة بخلاف عالم السياسة كما ان عالم الاجتماع يفهمها فهما قد يختلف فيه عن المهتم بالشؤون الثقافية، ولكن على الرغم من تعدد التعريفات التي دارت حول العولمة إلا انها تلتقي جميعها في بوتقة واحدة . فهي تعبير مطروح الآن في الفكر السياسي والاقتصادي لدى الغرب كمرحلة متطورة في العمل والعلاقات الدولية، بدأت في العصر الحديث منذ بدا الغرب يفكر في تنظيم وتبادل منافعه مع الآخرين (العزام، 2003: ص19).

فالعولمة مشتقة من عالم التي يعرفها مختار الصحاح وتجمع عوالم والعالمون أصناف الخلق والعالمين تشمل الكون أيعالمنا والعوالم الأخرى . ومصطلح العولمة العربي هو ترجمة لكلمة Globalization الانجليزية المشتقة من كلمة Globe التي يعرفها (البعلبكي والبعلبكي، 1995) على إنها كرة أو الكرة الأرضية (العزام، 2003: ص 19) . فالبعض يعرف العولمة " بأنها نتاج تصور عام للبشرية، وتصور خاص لكل فرد عن عالمه المحيط به، وحدود رؤيته لهذا العالم " (الخضيري، 2001 : ص 29).

أما علماء الغرب فيعرفونها على إنها " تداخل بين الاتجاهات المختلفة في العالم ولها صباغتها المختلفة، صبغات اقتصادية في اغلب الأحيان ،صبغات سياسية ، صبغات

ثقافية، صبغات حضارية ". كما يصفونها بأنها اتجاه كاسح لابد من ملاقاته سواء رضينا أم أبينا (اسماعيل، 2008: ص14). وهناك من يعرف العولمة بأنها" نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور، خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الأخر بهدف تحقيق أهدافوغايات فرضها التط ور المعاصر. وهناك من يعرف العولمة بأنها" حقبة محدده من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا". وعلى ذلك فالعولمة في نظر أصحاب هذا الرأيهي المرحلة التاريخية التي تعقب الحرب الباردة . كما أن العولمة في نظر بعض الاخر تعني الامركة (مسعد، 1999: ص44).

يشير جان ارت شولت عالم السياسة الأمريكي إلى مجموعة من التعاريف للعولمة منها:

العولمة كالعالمية، في هذا المجال تعني العولمة " عملية الانتشار المستمر للمدركات والخبرات المشتركة بين الناس في كل أركان الأرض والنموذج التقليدي لذلك الانتشار تم ويستمر من خلال الحاسب الآلي والتلفزيون وغيره " (مسعد، 1999: ص44).

العولمة عابرة للحدود، ووفقاًلهذا الرأي تعني العولمة " إعادةتشكيل الجغرافيا ، لان الفضاء الاجتماعي لم يعد يتشكل وفقا للاصطلاحات الإقليمية أو المسافات أو الحدود الإقليمية". وهذا التعريف قريب من تعريف أخر وهو أن العولمة هي " مجموعة من العمليات التي تشمل التحول في فضاء تنظيم العلاقات والمعاملات الا جتماعية محددة بنظامها وكثافتها وسرعتها والتأثير المتولد عنها عبر القارات ، التدفقات الإقليمية الداخلية وشبكات النشاط " (ابو عامود، 2008: أ، ص80-81). ومن مظاهر العولمة او تجلياتها: التدفق ألمعلوماتي المتعاظم العابر للحدود من خلال استخدام الانترنيت الاتصال عبر الأقمار الصناعية، والاتصالات التليفونية والتي نمت بصورة غير مسبوقة عبر انتشار التليفون النقال . ففي هذا السياق يذكر بيل كتيش في كتابه (الطريق الى المستقبل)ان الاختراعات الحديثة من الفيديو ، الحواسيب الالكترونية، الاقمار الصناعية، البريد الالكتروني، تكنولوجيا الماكروويف، انظمة الاتصالات الحديثة تتجلى

كلها ضمن مجالات العولمة الجديدة (الشريفي، 2007: ص16). التبادل الثقافي الدولي المتعاظم من خلال تصدير المنتجات الثقافية . تأكل السيادة والحدود القومية من خـــلال الاتفاقيات الدولية والذي تقوده بعض المنظمات الدولية كمنظمـــة التجـــارة العالميـــة ، صندوق النقد الدولي وبنك الدولي (ابو عامود، 2008: أ، ص84 – 85).

ويمكن أن نلخص مدى ارتباط العولمة بالنظام العالمي الجديد في النقاط التالية :

1. ظهرت العولمة بقوة مصطحبة معها الثورة التكنولوجية في بداية التسعينات القـــرن العشرين الأمر الذي نشأ في تلك الفترة أيضا النظام العالمي الجديد.
2. سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي الجديد ، كما تسيطر الولايات المتحدة على العولمة من خلال سيطرتها على مؤسسات العولمة . وهذا مـــا تـــدفع الآخرين بتعريف العولمة بأنها أمركة.
3. إن بعض الفاعلين على المسرح النظام العالمي الجديد كا المنظمات الدولية الغيـــر حكومية والشركات متعددة الجنسيات والشبكات الإعلا مية العالمية هي تلك الفاعلين التي تسمى بمؤسسات أو أدوات العولمة (يسين، 2007: ص311).

اما المفهوم الاخر الذي ظهر في ظل النظام العالمي الجديد والعولمة، الذي كان يرتبط بشكل أو بأخر بظهور النظام العالمي الجديد ، وهو مفهوم صدام الحضارات الذي طرحه المفكر الامريكي الراحل هانتكتون والذي اثار ضجة كبيرة ليس فقط في اوساط المثقفين فحسب وانما على الصعيد المجتمع الدولي ايضا (يسين، 2007: ص311).

وقد التفتت الامم المتحدة الى أهمية هذا الموضوع واكدت على ضرورة ايجـــاد سبل للحيلولة دون وقوع مثل هذا النوع من الحروب الثقافية والحضارية والذي تمثـــل بضرورة قيام حوار بين الحضارات وبين الثقافات، فقد شكل كـــوفي انـــان الـــسكرتير السابق للامم المتحدة لجنة من 40 شخصية تمثل ثقافات العالم المتعـــد دة، باعتبـــارهم مجموعة من الحكماء لكتابة تقرير عن حوار الحضارات والمـــشكلات التـــي تواجهـــه وكيفية ادارته (يسين، 2007: ص312).

وقد أعدت اللجنة تقريرا مبدئيا قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 عنوانه الحد الفاصل (Rossing The Divide) وقبل إقرار التقرير في شكله النهائي جرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، فأعيد النظر في التقرير المبدئي وخرج في صورته النهائية.

والتقرير في الواقع ينقسم إلى قسمين أساسيين؛ القسم الأول وفيه نقد عنيف للنظام الدولي الراهن، باعتباره يتسم بعدم العدالة ويقوم على التحيز لصالح الدول العظمى، والقسم الثاني بشر بنظام عالمي جديد سماته بدقة على أساس ضرورة إلغاء احتكار الدول العظمى لسلطة اتخاذ القرار في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية وقبول التعددية السياسية واحترام الخصوصيات الثقافية . ولو درسنا هذا التقرير بدقة لاكتشفنا أنه في الأساس يسعى إلى بناء نموذج جديد (New Paradigm) للعلاقات الكونية (يسين، 2007: ص312).

3-1-3 مكونات النظام العالمي الجديد

يتكون النظام العالمي الجديد كنظام سياسي دولي من مجموعة من المكونات مختلفة في الحجم والتأثير يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

1. المكونات الأساسية كالدول يكاد يتفق المعنيون في العلاقات الدولية على ان الدولة هي الفاعل الرئيس في مسرح العلاقات الدولية ووحدة التحليل السياسي الدولي ، ويرجع السبب في ذلك إلى تمتعها بالسيادة (توفيق، 2000: ص50).

إذن فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من المجموعات الدولية . فضلا عن كون الـ سيادة تشكل إحدى المبادئ الأساسية للأمم المتحدة مادة 2 فقرة 1 من الميثاق.

2. المكونات الغير الأساسية كالمنظمات الدولية الغير حكومية والمنظمات العابرة للقارات والمنظمات العالمية بالإضافة إلى جماعات سياسية وإيديولوجية وروحية

كالحركات التحررية الوطنية او منظما بخاصة تقيم علاقات ما وراء الحدود (توفيق، 2000: ص50).

فالمنظمات غير الحكومية هي كل " تجمع او رابطة او حركة مشكلة على نحو غير قابل للاستمرار من جانب اشخاص ينتمون الى دول مختلفة لغرض تحقيق او اغراض ليس من بينها تحقيق الربح ويقم تأسيسها خارج نطاق التوجيه الحكومي".

والمنظمات الدولية غير الحكومية (International Non Government Organization) فهي " تلك المنظمات التي تعتمد أعضائها على الأفراد ذوي القدرة الخاصة، حيث يمكن أو تمتلك برنامج سياسي أو لا تمتلك ، فهي في الغالب منظمات عالمية تعمل في مجالات إنسانية" (Henderson, 1998: p77).

هذا يعني ان المنظمات غير الحكومية لاتتكون من دول ، وإنما تتألف من جماعات وتجمعات وحركات لا يمث ل الربح هدفا لها وإنما تتأسس بشكل عفوي وحر من قبل جماعات خاصة، الا انها تعبر عن تضامن عبر قومي (Henderson, 1998: p77).

بالرغم من انها تعد ظ اهرة قديمة، ولكنها توسعت بشكل ملفت للنظر مع تطور التبادل والاتصالات الحديثة.

اما الشركات متعدد الجنسيات فإنها شركات ضخمة التي تشكل شركات فرعية في عديد من الدول الصناعية وتسوق منتوجاتها . فهي مؤسسات خاصة تعبر عن الطابع غير الحكومي، إنهاتواجد في عدة دول فهي تعبر الحدود وتخرج نحو المسرح الدولي (توفيق، 2000: ص65-66).

اما حركات التح رر الوطني، التي يقصد بها" جماعات من الاشخاص منظمة بشكل معين تشن كفاحاً مسلحاً من اجل تأسيس دولة مستقلة والتي يجب ان يكون شعبها الذي تمثله ذات سيادة وفي هذه الحالة تتوفر مقومات الدو لة ولكنها غير كاملة عند وقت المطالبة بالاستقلال ،كالحركة التحررية الكردية . إنيلتكون النظام العالمي الجديد ،

من وحدات او مكونات سياسية واقتصادية متعددة مثل الدول ، الأحلاف العسكرية، الحركات الوطنية والقومية والاممية ،الشركات متعددة الجنسيات ، والمنظمات الدولية التي يربو عددها ال3000 منظمة (توفيق، 2000: ص65-66).

ورغم تعدد هذه الوحدات تبقى الدولة ركيزة الاساسية ، يشاركها الكثير من المنظمات التي يشمل نشاطها كافة المجالات السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، والقانونية، مع ان هذه المنظمات لم تصل ا لى طور الغاء دور الدولة الا انها مع تطور النظام العالمي الـ جديدصارت قوة ذات تأثير متزايد (العطار، 2004: ص9)صبح للمنظمات الدولية دور في ادارة العلاقات الدولية ، وان حقوق الفرد وحقوق الانسان بشكل عام أخذت تكتسب تأييدا اكبر ومن ثم استتبع حمايتها من قبل المجموعة الدولية اثارة جدل فقهي حول دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الانسان وشمل ذلك ايضاً توسيع مفهوم السيادة (توفيق، 1999: ص39).

ويميز البعض عن النظام الدولي والنظام العالمي باعتبار أن الاول يشير الى أنماط العلاقات والتفاعلات وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول القومية التي تمثل وحدات هذا النظام . أما النظام العالمي فهو أكثر شمولاً من ذلك حيث يضم الى جانب الدول فاعلين دوليين آخرين مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية والقيادات السياسية والفكرية العابرة لحدود الدول .ووفقاً لهذا التصور يكون النظام الدولي جزءاً من النظام العالمي (عبد ربه، 2001: ص27).

3-1-4 النظام العالمي الجديد والولايات المتحدة الأمريكية

يتمركز النظام العالمي الجديد المتمثل بالأحادية القطبية (Unipolarity) بقوة الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة وذات الطابع الإمبراطوري العالمي (American Global Empire)، الذي يستند إلى عدة مقومات، فالولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة، وتأتي في المقام الأول بين قوى غير متكافئة (First Among

Unequals)، إذ تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية على الجميع باقتصاد مزدهر وقـوة عسكرية غير مسبوقة تاريخيا ونموذج ثقافي مبهر وكاسح (الهواري، 2000: ص64).

بعد حرب الخليج يمكن الجزم بالقدرة الامريكية على تعبئة قواتها ونشرها خارج اراضيها نشرت البنتاجون تقريرا لها عن دور امريكا في المستقبل ، قالت فيه ان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الأول هو منع ظهور منافس جديد لها. وحدد التقريـر وسيلة تحقيق الهدف قائلا : على الولايات المتحدة أن تدرس مصالح الدول الصناعية ولا تشجع أيا منها على منافستها أو تغيير النظام العالمي القائم حاليا وعلى امريكا كذلك أن تتوصل لافضل طريقة لمنع أي من هذه القوى من زيادة قوتها فـ ي المستقبل. وقد حدثت الضجة على هذا التقرير بانهم يرسمون لامريكا صورة الشرطي الذي سيجوب العـالم بحثا عن المشاكل . وثار اخرون على الصورة التي رسمت لامريكا وكأنها اكبر وأعظم من حلفائها الاوروبيين وقالوا ايضاً اين هذه الصورة من مناخ التعـاون الوثيـق مـع الحلفاء الذي رسمه بوش قبل وبعد حرب الخليج؟ (سليم، 1994: ص152).

وهناك من يرى بان الويلات المتحدة الامريكية تلعب دور المـوازن(Balancer) فيعالم متعدد الاقطاب ، وقدرتها على مزاولة مهام هذا الدور طالما أنها تحتمي بجغرافية القارة المعزولة عن أي تهديد بري مباشر . ومن متطلبات Balancer، كذلك القدرة على بناء تحالفات مرنة دون خسارة المركز السياسي المرموق ، بالرغم من ان هناك من يشكك في قدرة الولايات المتحدة على القيام بهذا الدور لعدم توافر اليات للتحكم فـي النزاعـات الجديدة التي تطفو على سطح النظام العالمي الجديد (سليم، 1994: ص153).

اما جوزيف ناي (Joseph Nye) فهو يذكرنا بان عوامل القوة في القرن الواحـد والعشرين أي في ظل النظام العالمي الجديد سوف تكون القوة العسكرية والثقافة العالميـة وقطاع انتاج قوي وقطاع انتجاج كفء وادارة ذات كفاءة عالية وقـادرة علـى توظيـف المعلومات،وان الولايات الـ متحدةوبعض منافسوهايملكون معظم هذه المصادر ، وتستطيع الولايات المتحدة بتوظيف هذه الموارد والمصادر (سليم، 1994: ص153-155).

فالنظام العالمي الجديد الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه يتطلب توفر وتكريس ركائز مترابطة وهي : ضمان استمرار وتصاعد التفوق المادي والعلمي والعسكري والتكنولوجي والاقتصادي للولايات المتحدة وضمان تبعية الدول المتقدمة والصناعية وامتلاك مؤهلات التحكم باقتصادها أو التأثير بقراراتها السياسية ، بالاضافة الى ضمان هيمنة الولايات المتحدة المادية على المقد رات الاقتصادية والسياسية للعالم (مجدلاوي، 2004: ص152).

ولكن بالرغم ما قيل عن الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى اقتصادي وعسكرية لانها تتحمل نصف النفقات العسكرية العالمية وزهاء ثلاثة ارباع ما تكرسه الدول جميعا للبحوث والتجارب في هذا الميدان وايضا من حيث تأثيرها على السياسة الدولية، يبقىهناك من يقول بان ذلكلايعني انها القوة العظمى الوحيدة ، وانها تقرر مصاير العالم فتعاظم قوة الصين الاقتصادية بسرعة جنونية ، وتعزز قوتها العسكرية وهي ستصبح بلا شكلاعد اقطاب النظام العالمي الجديد (بريماكوف، 2006: ص196).

ويرى بعض الباحثين أن اطلاق صفة العالمي على النظام الجديد يعني توجهاً نحو عالمية صناعة القرار على مستوى العلاقات الدولية ، وهو ما يرجح الرأي القائل بأن الولايات المتحدة الامريكية قد أخذت هذا المفهوم وطرحته كشعار ضخم لتحقيق أهدافها ومصالحها وخدمة سياساتها في مناطق العالم المختلفة ، وبخاصة بعد أن تفردت بمكانة القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة (عبد ربه، 2001: ص27).

يطرح بريجنسكي في كتابه " الفوضى" رأيه حول دور الولايات المتحدة الامريكية العالمية وهو يرى أن الولايات المتحدة الامريكية في العقد الاخير من القرن العشرين تربعت على قمة العالم من دون أن تواجه خصوماً ، وقد تلاشى خصومها القادرون على مناظرة قوة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية الشاملة ذات الأبعاد الأربعة : الوصول العسكري العالمي والدور الاقتصادي العالمي والجذب الثقافي –

الفكري العالمي والعضلة السياسية العالمية .فكل هذه ا لخصال التي أخذت الطابع العالمي والتي تميزت بها الولايات المتحدة (عميش، 2001: ص205). ولقد حسمت النظام العالمي الجديد قضية القوة الأمريكيةفي العالم ، وأثبتت أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي تمتلك كفاءة عالية وتستطيع أن تدافع عن مصالحها وأن تأخذ بزمام الأمور الدبلوماسية والعسكرية في مواجهة أي تحول كبير يعرض النظام العالمي للخطر.

ان تنبؤات اغلب مؤيدي المذهب المستقبلي المتعلقة بإمكانية إطالة مؤشرات للولايات المتحدة المعاصرة للمستقبل والحفاظ على مواقعها العالمية الاستثنائية المكتسبة في العقد الأخير من القرن العشرين تقود كلها إلىأن جمهورية ما وراء المحيط تملك كل الإمكانيات لتحتل خلال عقود عديدة مواقع مفتاحيه عالمية في أمريكا الشمالية والنصف الغربي للكرة الأرضية وأوروبا الغربية واسيا الشرقية والفضاء ومواقع عسكرية والأبحاث الحربية وفي الأسواق العالمية الأساسية وفي العلم والأعداد العلمي وفي الثورة الإعلامية، والأمرالذي يسمح لها بالحفاظ على تأثيرها العولمي (ديب وحمادي، 2007: ص154).

وكان من نتائج هذا الحدث أن أصبحت النظرية الاقتصادية الرأسمالية هي النظرية السائدة في العالم مما دعا عديد من دول العالم الثالث إلى أن تعيد النظر في توجيهات التنميةوأن تخفف من سلبيات التخطيط المركزي الجامد ، وأن تفتح الباب واسعاً وعريضاً أمام القطاع الخاص لكي يسهم بايجابياته في مجال التنمية ، وفي كل الميادين وظهرت نظريات تتحدث عن تفوق الرأسمالية كنهاية للتاريخ ، منها نظرية "نهاية التاريخ والرجل الأخير" لفرنسيس فوكوياما (يسين، 2000: ص60).

3-2 قضايا القوميات والأقليات

في هذا المبحث ، سيتم الحديث عن أربعة قضايا مختارة من بين القضايا المتعلقة بالقوميات والاقليات، وهذه القضايا الاربعة (القضية الكُردية في جميع أجزاء كُردستان،

قضية جنوب السودان قضية الاقليات في لبنان قضية الاقباط في مصر) وتمثل اثنان منها قضايا قومية والاثنتان الاخريتان تمثلان قضايا أقلية دينية أو طائفية.

3-2-1 القضية الكُردية

تعد القضية الكُردية في الشرق الأوسط من القضاية الحيوية الساخنة، التي تُطرح بين حين وأخر على اروقة المفاوضات الاقليمية أحياناً، لانها ببساطة قضية شعب لـه كل عناصر الدولة دون أن يتحقق ذلك . وقد كافح الكُرد عبر سنين طويلة لنيل حقوقهم بشتى وسائل الكفاح وقاموا بثورات عدة في جميع أجزاء كُردستان (المناصرة، 2004: ص122). في هذا الفصل سوف يتم التطرق الى تعريف الكُرد و كُردستان والسكان واللغة والحركات التحررية الكُردية.

3-2-1-1 التعريف بالكُرد

الكُرد شعب أصيل سكن منطقة الشرق الاوسط منذ الاف السنين ، وهناك شواهد تاريخية على ذلك ربما أقدمها الإشارة التي ذكرها كزينوفون (Xenophone) في كتابه المعروف (الزحف) في سنة 400 ق.م. حيث ذكر أن شعباً جبلياً يدعى الكاردوخي أو الكاردوكاي ضايق مسيرته وزحفه نحو البحر (جواد، 2000: ص11).

والكاردوخي أو الكاردوخ هو الاسم القديم للكُرد وفقاً لما جاء في كتب المؤرخين. يتفق الباحثون الى حد كبير على أن المؤرخ اليوناني المعروف كزينوفون عندما تحدث عن رجعة العشرة الاف يوناني سنة 400 ق.م فأنه عنى الشعب الكُردي بقوله " عندما تقهقر الإغريق من بلاد العجم مروا في طريقهم الى البحر الاسود بالمنطقة الممتدة من جبال رواندوز في كُردستان العراق حالياً الى جبال درسيم في كُردستان تركيا حالياً بأمة تسمى الكاردوخ وقد أعترضوا سبيل الاغريق وقاوموهم أشد المقاومة (قادر، 2003: ص76).

يبدوا أن اليونانيين القدامى كانوا يطلقون على الكُرد بكاردوخ او كاردوك أو كاردو سوي أو كاردويكاي ، كما هو الحال بالنسبة لبقية الشعوب القدامى أو المؤرخين القدماء، على حسب أختلاف اللفظ والنطق. فالكُرد لدى السومريين كانوا يُنادون بالكوتي وجوتي أو جودي وعند الاشوريين والاراميين بكورتي وكاردو وكارداكا أو كاردان ، وهكذا مع بقية الشعوب الاخرى كالفرس والرومان (قادر، 2003: ص76).

أما الدكتور شاكر خصباك في كتابه (الكُرد والمسألة الكُردية)، فيقول: لعل كلمة كُرد قد تطورت من اللفظ الآشوري لكلمة كوتو (Gutu)، أي من كلمة كورتو (Qurtu). أما الكتابات الفارسية فقد ظهرت للمرة الاولى في كتاب مدون باللغة البهلوية، حيث استعملت كلمة كوردان (Kurdan) (المناصرة، 2004: ص124).

في الحقيقة إن هذه التسميات المختلفة التي أطلقت على الكُرد من قبل الشعوب المختلفة منذ القدم ، لا تعني عدم وجود تسمية خاصة بالكُرد ، بل جُل ما في الأمر هو الاختلاف في الألفاظ لدى هذه الشعوب كما ذكرت.

يعود أصل الكُرد الى الماديين ، وهم أبائهم و أجدادهم. وكان لهم دولة قوية تعتبر اول دولة كُردية تأسست في القرن السابع قبل الميلاد عندما انتصروا على الاشوريين في نينوى سنة 612 قبل الميلاد (قادر، 2003: ص76-77).

ان عاصمة الدولة المادية كانت تسمى اكباتان أو همدان حالياً ، انتهت هذه الدولة على يد الملك الفارسي كوروش الذي كان ملكاً للدولة الفارسية والتي انتهت هي أيضا على يد أسكندر المقدوني (قادر، 2003: ص77).

ومن حيث العرق يتفق الكثير من الباحثين والكُتاب بان الكُرد ينتمون الى العرق او الجنس الآري، في حين قال البعض أنهم ينحدرون من العنصر الهندي الأوروبي، وأنهم أقرب إلى العنصر الفارسي منه الى العنصر التركي والعربي . (الهزايمة، 2007: ص257).

والكُرد في غالبيتهم العظمى مسلمون سنيون ، وهناك أقلية منهم من الشيعة، وهم من سكان جبال ومرتفعات شرق هضبة الأناضول (كُردستان تركيا) وسكان كُردستان

العراق في مناطق خانقين ومندلي بالإضافة إلى وجود أقلية كُردية غير مسلمة تسمى باليزدية وهم يعتنقون الديانة الزرادشتية (الديانة الكُردية القديمة) (المناصرة، 2004: ص123).

3-2-1-2 جغرافية كُردستان

كُردستانأو بلاد الكُرد ، وهي منطقة استراتيجية تقع في القلب الجغرافي للشرق الأوسطتضم أقساماً مهمة من تركيا وايران والعراق وسوريا وأذ ربيجان. ونظراً لكونها حرمت من الاستقلال وما تزال ، فان معظم الباحثين يصفون كُردستان بالمنطقة التي يشكل فيها الكُرد أغلبية عرقية (محو، 2007: ص11).

يرجح بعض الباحثين أن مصطلح كُردستان تم استخدامه كمصطلح جغرافي في عهد السلجوقيين، حيث أن سنجار (SANJAR) أخر ملوك السلجوقيين سمى أحد أقاليم مملكته بكُردستان، والاقليم كان متكوناً من ولايات متعددة في شرق وغرب السلسلة الجبلية المعروفة بطوروس أو زاكروس كما أن ماركو بولو (1254-1323) الرحالة الايطالي المشهور هو أول من سجل أسم كُردستان بشكل (كاردستان)في مدوناته . وبعده أطلق حمدالله المستوفي القزويني في كتابه (نزهة القلوب) هذا الاسم على بعض أجزاء كُردستان الشرقية. وفي القرن السابع عشر سميت أجزاء كبيرة من كُردستان تركيا بهذا الاسم في عهد الدولة العثمانية . كما أن الحكومة العراقية تستخدم في أدبياتها أسم كُردستان العراق (قادر، 2003: ص79-80).

من الصعب تحديد ارض كُردستان جغرافياً ، نظراً لعدم استقرار المؤرخين والكتاب والباحثين على رأي واحد هذا من جانب ، ومن جانب أخر تكمن هذه الصعوبة في عدم الاعتراف الدولي بالحدود السياسية ،كما أن اراء حكومات المنطقة قد تكون مختلفة عن الرأي الكُردي،وعلى كل حال فان هناك أراء معتمدة على خرائط مرسومة تبين بلاد الكُرد، حيث يقول المستشرق الروسي مينورسكي في كتابه الصادر 1915م، (الكُرد: ملاحظات وانطباعات) اذا كانت الاقسام العليا من نهر الفرات ومناطق بحيرة

وان (أرمينيا القديمة) هي الارض القديمة التي ظهر فيها الكُرد ، فان الاقسام الجنوبية من طوروس وسواحل دجلة اليسرى (بوتان، خربوت، والزاب الاعلى) هي الوطن الام للشعب الكُردي في الازمنة التاريخية ، ويضيف مينورسكي قائلاً ان المناطق الثلاث التالية هي موطن الكُرد السلاسل الجبلية العليا في أرمينيا وكُردستان تركيا وجبال فارس الغربية. وعلى هذا النحو يقول مينورسكي "ان الكُرد والجبال لايفترقان ، فكلما بدأت السهول يترك الكُرد الارض للعرب والاتراك " (المناصرة، 2004: ص107). كما أن هناك أراء أخرى تعتقد أن كُردستان تمتد شمالاً من سلسلة جبال ارارات الفاصلة بين الحدود السياسية وأرمينيا وتركيا والحدود الوطنية للكُرد والفرس والارمن وجنوباً الى جبال حمرين الفاصلة بين العراق العربي (لايتي بغداد والبصرة العثمانية) وبين اقليم كُردستان العراق أو كُردستان الجنوبية (ولاية الموصل العثمانية) وشرقاً من أقصى لورستان في ايران ، الى ولاية ملاطيا في تركيا غرباً على بعد 20 كيلومتر من البحر الأبيض المتوسط . وتقدر مساحة كُردستان بأكثر من 500,000 كم2، أي ما يوازي مساحة فرنسا تقريباً . وهذا الراي أُعتمد على بعض الخرائط التاريخية الموجودة في أرشيف الوثائق البريطانية (قادر، 2003: ص81).

تقع كُردستان في وسط غرب قارة أسيا بين خط العرض 30-41 شمالاً وخط الطول 36- 51 شرقاً هي مقسمة بين تركيا وايران و العراق وسوريا وارمنستان وتشمل مناطق شرق وجنوب شرق تركيا ومعظم غرب ايران عدا خوزستان وشمال العراق و شمال شرق و غرب سوريا كذلك شرق نهر اجوريان في أرمنستان. (عزيز، 2007: ص33-34).

تجدر الاشارة على أن كُردستان غنية بالمعادن كما هي منطقة غنية بالنفط ، ويوجد النفط في أربعة أجزاء من كُردستان المقسمة: القسم الشمالي في الجزء الواقع في تركيا حيث حقول ديار بكر وباطمان، والقسم الجنوبي الواقع في العراق ، حيث حقول كركوك وعين زالة وخانقين ، والقسم الشرقي في الجزء الواقع في ايران ، حيث حقول

كرمنشاه وقصر شرين وخانقين. أما القسم الغربي الواقع في سوريا، فيوجد فيها حقول نفط باطمان (عزيز، 2007: ص34).

3-2-1-3 السكان

لا تتوفر تقديرات موثوقة عن عدد الأكراد في أي من البلدان التي يقطنونها. يذكر (مارتن فان برويسن) الكاتب الهولندي بعض هذه الأسباب، منها ما هو ناشئ عن السياسات الحكومية. فالحكومات المعنية تحرص على التكامل القومي، فلا تحصي قط الاقليات والقوميات الاخرى داخل حدودها، وكذلك فان مجاهرة المرء بأنه كُردي قد يتوقف على الوضع السياسي والاجتماعي السائد (برويسن، 2006: ص7).

تختلف الاحصائيات المقدمة عن الكُرد الى حد كبير بين مجحف منكر ومغالي مبالغ، ومن الامور التي عقدت الوصول الى رقم حقيقي هي اصرار الدول التي يعيش الكُرد فيها على اعطاء احصائيات غير دقيقة عنهم بالاضافة الى وجود بعض الكتابات أو لجوء بعض الباحثين والكتاب الى احصائيات تعود الى عشرينيات القرن الماضي أو خمسينيات نفس القرن، بالرغم من أن المؤشرات تشير الى احداث الانفجار السكاني للكُرد في المنطقة، ناهيك عن الخلط الذي يقوم به بعض الكتاب بين عدد الكُرد داخل الدولة التي يقع جزء من كُردستان فيها وبين العدد الكلي للكُرد داخل كُردستان بكل اجزائها (قادر، 2003: ص82-83).

وكما هي الحال بالنسبة لمعظم الشعوب والأقليات الشرق الأوسطية التي ليس لها دول خاصة بها فان تقديرات العدد الكلي للكُرد تختلف بشكل كبير. إن حكومات تركيا والعراق وسوريا والاتحاد السوفيتي السابق لم تقم ولحد الآن بإجراء أي إحصاء رسمي حقيقي للسكان الكُرد في بلدانهم. بل أن تركيا ودول أخرى قد أنكرتا حتى نهاية القرن العشرين وجود الكُرد في بلدانهم (محو، 2007: ص11).

لذلك أن الشعب الكُردي واثق من تلك الحقيقة، بأن التعداد السكاني للدول التي تقع أجزاء من أراضي كُردستان فيها بعيد عن الصحة وكثيراً منهم ومعظمهم تقدر

نسبة الكُرد حسب إرادة النظام السياسي في تلك الدولة ، بالإضافة إلى عدم أخذ الاعتبار عدد الكُرد المهاجرين إلى الخارج، هذا من جانب ومن جانب أخر تتعمد حكومات تلك الدول بعدم إدراج حقل القوميات في استمارات التعداد السكاني ، وبالتالي القيام بأخطاء كثيرة عمدية فيها (عزيز، 2003: ص36).

ومع كل ذلك هنالك تقديرات لبعض الباحثين والمهتمين بالشؤون الكُردية فيما يتعلق بعدد الكُرد في الدول التي يقع فيها أجزاء من كُردستان . يرى ديفيد ماكدوال في كتابه (الكُرد) أن عدد الكُرد يندرج بين 25-30مليون نسمة تقريباً ، حيث أن 10,8مليون يعيشون فيكُردستان تركيا ، و5,5 مليون نسمة منهم يعيشون في كُردستان ايران، و4,1مليون في كُردستان العراق ، و1 مليون منهم في كُردستان سوريا ، ونصف مليون منهم في الاتحاد السوفيتي السابق ، و700,000 في اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (قادر، 2003: ص82).

أما مُلا .ع. كردي، في كتابه (كُردستان والاكراد) يقدر عدد الكُرد بعشرين مليوناً وهم موزعون كالتالي : تركيا 13,5 مليون، ايران 5,5 مليون، العراق 4 ملايين، سوريا 1,5، تلاد السوفيتي السابق ربع م ليون (المناصرة، 2004: ص122).

اما سعد ناجي جواد في كتابه (مستقبل القضية الكُردية في الشرق الاوسط) فهو يقدر عدد الكُرد في الدول التي يتواجد فيهم الكُرد كالتالي : تركيا مابين 8-12 مليون نسمة، ايران مابين 4-6مليون نسمة ، العراق مابين 3,500-4,500مليون نسمة ، وفي سوريا مابين 750الف الى مليون نسمة . (جواد، 2000: ص16-17). ولكن التقديرات الاقرب الى الصحيح تشير الى أن نسبة الكُرد يقدر بأكثر 35مليون نسمة ، موزعين على الشكل التالي : كُردستان تركيا 14,748000 نسمة، كُردستان ايران 13,368000 نسمة، كُردستان العراق 6,390000 نسمة، كُردستان سوريا 741000 نسمة (عزيز، 2007: ص37).

كما يُقدر الكاتب بلاسم حامد مجيد في مقال له تحت عنوان (القضية الكُردية والحرب القومية) الذي نُشر في شبكة النبأ المعلوماتية ، بأن عدد الكُرد في العالم وصل الى 50000000 مليون نسمة.

3-2-1-4 اللغة

يعتقد الكثير من الباحثين أن اللغة الكُردية تندرج ضمن اللغات الهندو أوروبية ، والتي تنتمي الى مجموعة اللغات الايرانية ، وتدل على هذه الحقيقة عشرات المفردات المشتركة بين هذه اللغات (المجالي، 2009: ص62). يقول مينورسكي "أن الكُرد ليسوا آريين من حيث اللغة فحسب ، وانما لغتهم تدخل في عائلة اللغات الآرية ". وهي تنتمي الى اللغات الايرانية المتكونة من الفارسية والافغانية والبلوجية والاسيتينية . ويعتقد مينورسكي بان علاقة اللغة الكُردية بالفارسية تشبه الصربية بالروسية . كما يعتقد بان اللغة الكُردية استمدت عناصر تكوينها من اللغة الميدية. حيث اصل الكُرد (المناصرة، 2004: ص108-109). حتى في فترة الحكم الاموي والعباسي بدأ المؤلفون الذين كتبوا باللغة العربية ، يستخدمون بانتظام مصطلح (الكُرد) الذي أصبغوه على الشعوب الايرانية التي كانت تقطن في مختلف مناطق الخلافة (سري الدين، 2000: ص177).

وهناك دراسة للدكتور كامل حسن البصير ، بعنوان (من مشكلات اللغة الكُردية وادابها) عام 1983. خلُص الباحث، بأن اللغة الكُردية كانت موجودة في القرن السادس ق.م، وكانت مستقلة عن اللغة الفارسية .فالكُردية لغة آرية ، وهي تتجلى في الادب الكُردي منذ الربع الاول للقرن الرابع لـ لهجرة، وهي مجزاة على أربع لهجات رئيسة : اللهجة اللورية، ويقل بها الينا لاول مرة نتاج الشاعر بابا طاهر الهمداني (935-1010م).اللهجة الكرمانجية الشماليةأقدم ما كتب بها الشاعر ملاي جزيري (1407-1481م). اللهجة الكورانية (الهورامية)، واقدم ما وصل بها قصائد للشاعر بيساراني(1641-1702).اللهجة الكرمانجية الجنوبية ،دوَن بها الشاعر نالي نتاجه الشعري(1797-1855) (المناصرة، 2004: ص131).

ولكن اللغة الكُردية وبخلاف كل تلك اللغات ، فإنها حافظت على نقائها وغناها من حيث المفردات والتراكيب اللغوية ، والاستغناء عن اللغات الأجنبية عنها. ان اللغة الكُردية تملك عددا هائلا من المترادفات اللغوية وامكانية عالية جدا للتعبير عن المعاني (قادر، 2003: ص77).

في الحقيقة إن الصعوبات التي تواجه اللغة الكُردية، هي عدم وجود لغة موحدة مستوحاة من اللهجات الكُردية الغنية بالمفردات ، وبالتالي ان يعبروا بها جميع الكُرد. يقول سعد الدين إبراهيم في كتابه (تأملات في مسألة الأقليات)، "ان اللغة الكُردية نفسها ليست لغة واحدة ، ولكنها مجموعة متفرقة من اللهجات يستعصي على بعض الكُرد أنفسهم فهمها أو الحديث بها جميعاً" (إبراهيم، 1992: ص75).

ولكن لا يعتقد الكُرد بان هذه الحقيقة التي ذكرناها تشكل تناقضاً مع المفهوم القومي التوحيدي السائد . كما يعبر عن هذه الحالة المعقدة الباحث الفرنسي والمختص بالشؤون الكُردية فيليب بولانجر ، حيث يقول " في الحقيقة ان التنوع اللغوي الكُردي لا يعتبر مشكلة لانه موجود ، بل لأنه غير معترفبه من قبل الكُرد أنفسهم " (مطر، 2003: ص53). وخاصة هناك إصرار قبل النخبة المثقفة من الكُرد بمعالجة هذا الموضوع .

والجدير بالذكر ان ما قام به الإعلام الكُردي وخاصة الفضائيات الكُردية التي تمت بثهم في العقد الأخير التسعينات القرن العشرين في التقارب بين الهجات من حيث تبسيط فهمها لمن ينطقون بتلك اللهجات . وقد كانت هناك محاولات قامت بها شرائح مختلفة للمجتمع الكُردي لغرض تقليل الصعوبات اللغوية ، وفي هذا السياق في عام 1959م عقد مؤتمر لمعلمين الكُرد في كُردستان العراق واوصى المؤتمر أن تتخذ اللهجة السورانية وهي فرع من فروع الكرمانجية الجنوبية أساساً للغة تأليف الكتب المدرسية ، على أن تطعم باللهجات الاخرى في قواعد النحو والمفردات (المناصرة، 2004: ص131).

تنقسم اللغة الكُردية الى عدة لهجات رئيسية هي الكرمانجية العليا ، السورانية او الكرمانجية السفلى،الهورامية او الكور انية، اللورية، الزازئية. وتعتبر هذه اللهجات روافد مهمة لاثراء اللغة الكُردية (قادر، 2003: ص78).

3-2-1-5 نبذة عن التاريخ السياسي للكُرد

لقد مر التاريخ السياسي الكُردي بمراحل مختلفة ، بدأً بتأسيس الكيانات ودولاً وامارات منذ أزمنة قديمة جداً قبل ميلاد المسيح عليه السلام واستمر بعض هذه الدول و الامارات حتى بعد ظهور الاسلام والى القرن التاسع العشر وانتهاءً بتقسيم كُردستان بين أربعة دول فمن اهم هذه الدول والكيانات قبل الميلاد : دولة لولو التي تأسست 2500 قبل الميلاد، أُسست في منطقة هالمان الممتدة من منطقة زهاو في كُردستان ايران حالياً الى هكاري في كُردستان تركيا . امبراطورية كوتيل 2100 ق.م. دولة الكوشيين أُسست في منطقة كرمانشاه في كُردستان ايران ، واستولت على بابل ودامت تلك الدولة حوالي ستة قرون دولة ميديا أو الدولة المادية ، عاصمتها نينوى لاحقاً بعد القضاء على دولة الاشوريين 550 ق.م (قادر، 2003: ص85). كذلك الحال بعد ظهور الإسلام، فان لكُرد بعض حكومات ودول وامارات تذكر كا الحكومة الراودية 230-420 والحكومة الدوستكية التي تأسست في ديار بكر سنة 305-476ه، كذلك الحكومات الايوبية 567-685 وغيرها من الحكومات .وظل الكُرد يتمتعون بالاستقلال ويحكمون أنفسهم في امارات متعددة في التاريخ المعاصر ومن أهم هذه الامارات: إمارة بابان، امارة سوران، امارة اردلان، امارة ديار بكر وغيرها من الامارات الكُردية حيث يعتقد المؤرخ الكُردي المعروف شرف خان البدليسي في كتابه (شرف نامة) أن بعض هؤلاء الامراء والولاة كانوا يتمتعون بسلطان دولة كاملة السيادة (قادر، 2003: ص87).

لقد قُسمت كُردستان اولاً بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية في عام 1514 وثبت ذلك التقسيم بشكل نهائي في اتفاقية قصر شيرين سنة 1639. وبعد أربعة قرون غيرت بريطانيا وفرنسا الخطوط السياسية في كُردستان بشكل أكثر من خلال تقسيم كُردستان العثمانية الى ثلاثة أقسام رئيسة ، أكُردستان ايران فقد بقيت كما هي (محو، 2007: ص11).

لقدكانت معركة جالديران وما نجم عنها أول تقسيم لكُردستان بين الامبراطوريتيالعثمانية والفارسية كما تم التوضيح اليها ولكنها لم تكن بالطبع الاخيرة، فقد دب الضعف في جسم الدولة العثمانية وأصبحت تعرف بالرجل المريض والتف حولها الطامعون في ارثها وتركتها وسعوا لتوزيع تركتها ، لذلك جاءت اتفاقية سايكس- بيكو 1916م لتقسيم تلك التركة بما فيها كُردستان (قادر، 2003: ص91).

بعد أنهيار الامبراطورية العثمانية ، حصلت معظم شعوب الشرق الاوسط التي كانت تحت الحكم العثماني على دول خاصة بها ، باستثناء الكُرد بالرغم من أن دول الحلفاء وعدت الكُرد بدو لة في معاهدة سيفر في 10 آب 1920 (محو، 2007: ص22).

تنص معاهدة سيفر وفقاً لبنود (62-63-64)على حق الـ كُرد الموجودين في تركيا في حكومة ذاتية ومن الممكن أن تتطور الى استقلال تام والوحدة مع ولاية الموصل (كُردستان الجنوبية)في حالة ظهور رغبة في ذلك ، في استفتاء عام مع قناعة عصبة الامم بأن الكُرد جديرون بهذا الاستقلال (قادر، 2003: ص92). نصت المادتان (63-64) على ضرورة موافقة الحكومة التركية على نتيجة الاستفتاء وان عليها أن تتنازل عن كل حقوقها وامتيازاتها في المنطقة ، وأن الحلفاء لن يعارضوا بعد ذلك الاتحاد الطوعي بين الدولة الكُردية في تركيا والولاية التي تسمى بولاية الموصل ذات الغالبية الكُرديةولكن عدة عوامل آلت دون تنفيذ الاتفاقية وبالتالي دون تحقيق الدولة الكُردية، منها: الانتصارات التي حققتها الدولة التركية برئاسة أتاتورك مؤسس الدولة التركية الحديثة على اليونان وفوق كل ذلك مصالح دول الحلفاء الت ي أصبحت متناقضة مع مصالح الكُرد (قادر، 2003: ص92).بعد التأثير الو اضح لتركيا على سياسة كل من بريطانيا وفرنسا ، حلت اتفاقية سيفر باتفاقية لوزان في 23 تموز 1923م وأصبحت تقسيم كُردستان الىأربعة أجزاء أمراً واقعاً . وبدأت الدولة التركية الحديثة بعملية التتريك (Turkification)وكذلك حظر كل المدارس والجمعيات و الإصدارات الكُردية (محو، 2007: ص23).

أن الكُرد كانوا منذ التوقيع على معاهدة سيفر يخشى من عدم تنفيذ تلك الـ معاهدة من قبل بريطانيا وحلفائها وان تلك المخاوف والشكوك كانت في محلها ، بحيث أظهرت بريطانيا استعدادها بإعادة النظر بأية معاهدة فيها إشارة إلى كُردستان مستقلة . ففي البرقية الموجهة من لندن من وكيل الدولة في الخارجية البريطانية إلى وكيل وزارة المستعمرات إشارة واضحة للموقف البريطاني الجديد من مسألة كُردستان ، وتذكر " بأنه ثمة احتمال بتعديل المادة 64 من معاهدة سيفر ، بطريقة تحذف منها كل إشارة إلى دولة كُردية مستقلة في المستقبل ....". هكذا تخلت بريطانيا فعلياً عن مطلب الاستقلال الكُردي واكتفت هي وحلفائها بالمطالبة فقط بنظام حكم ذاتي للولايات الكُردية في كُردستان الشمالية. وحتى ذلك المطلب كان فيه شيء كثير من الغموض بحيث أمكن الأتراك فيما بعد من التنصل من أي التزام تجاه الكُرد (سيف الدين، 2008: ص28).

تخلى البريطانيون في لوزان بالكامل عن أساليبهم التي استعملوها في سيفر ، حيث استخدموا في سيفر مصطلحات (كُرد-كُردستان) بحرية، وهكذا فان حق تقرير المصير الذي اعترفت به بريطانيا ودافعت عنه ، قد الغي من بريطانيا نفسها وبدلاً من ذلك قُسمت كُردستان الى أربعة أجزاء . وأخرجت القضية الكُردية من نطاق الدولية الى قضية داخلية تتعلق بالدول التي تقتسم الامة الكُردية (سيف الدين، 2004: ص151).

ظل الوضع في كُردستان بعد لوزان متوتراً وأزداد تفاقماً ، ومما ساهم في ذلك التوتر هو نتائج المؤتمر التي اثار الاحباط في نفوس الكُرد ولم يترك لهم املاً في حق تقرير المصير القومي واتسمت الإجراءات العملية والقانونية اللاحقة التي اتخذتها الدوائر التركية في كُردستان تركيا بطابع شوفيني معاد للكُرد وبشكل واضح . ولقد كان دستور الجمهورية التركية الذي سُن في نيسان عام 1924 برهاناً قاطعاً وقوياً على ذلك حيث أن ذلك الدستور وفقاً لمواد (68، 69، 70، 88) ينص على أن سكان تركيا ومواطنيهم لا يسمونهم الا أتراكاً وتجاهل تماماً عن وجود القوميات الاخرى في البلاد ذلك كان حال الكُرد في بقية الاجزاء الاخرى من كُردستان (لازاريف، 2007: ص57-58).

3-2-1-6 الحركات السياسية الكُردية

تعد حركة تحرر الكُردستاني من أقدم حركات الشرق الأوسط، حيث انها ومنذ أكثر من قرن تعبر عن أماني وأهداف تطلعات الأمة الكُردية، واجهت الاستعمار والاحتلال الأجنبي، بهدف إيصال شعب كُردستان إلى حق تقرير المصير والاستقلال الوطني.كوانإثنا ومنذ ذلك العهد قد تحررت ونالت حق تقرير مصيرها ، إلا أن الكُرد بقيت تعيش في ظل الظروف الاستعمارية وكما يقول الكاتب التركي المعروف إسماعيل بيشكجي: " أن كردستان بقيت مستعمرة دولية خاضعة لنفوذ أشد أمم الشرق الأوسط عنصرية " (رسول، 2005: ص13).

ان حركة التحرر الكُردستاني منذ ظهورها إلى يومنا هذا احتفظت بمضمونها وأهدافها التاريخيالمتمثلة في التحرر واستقلال كُردستان ، ولكن تبقى للظروف الدولية والإقليمية والمحلية التأثير الواضح في رسم وتحديد الإستراتيجيات والأهداف القومية. وأن لكل حركة كردية سواء كانت داخل العراق أو تركيا أو إيران أو سوريا ظروفها السياسية الخاصة وبالتالي تختلف سقف مطالبهم وحقوقهم وأهدافهم. بالرغم من أن هذا لا يعني تخلي الحركة الكُردية عن المطلب القومي الجوهري أو الحلم الذي يحلم به الأمة الكُرديةالا وهو الاستقلال . فالحركة الكُردية داخل كل من تركيا والعراق وإيران وسوريا، تتمثل غايتها في الانفصال بكردستان عن الدول الأربعةالتي تتقاسمها ، وإقامة دولة كُردستانية تجمع شتات الكُرد وتجسيد هويتهم (وهبان، 2004: ص284).

فالحركة السياسية الكُردية في كُردستان الشمالية (كُردستان تركيا)، كانت تتمثل بجمعيات سياسية كجمعية والأحزابوبعض الحركات التي قادها رجال الدين . وبالتالي كانت تلك الحركات أمام خيار التصدي للسياسة العنصرية التي مارسها الأتراك بعد معاهدة لوزان، واللجوء إلى الثورة المسلحة (طالباني، 2009: ص60). ففي الأعوام 1925، 1930، 1937، حدثت ثلاث ثورات التي قادها الشيخ سعيد وجمعية خويبون (الاستقلال) القومية الكُرديةوسيد رضا درسيمي على التوالي ، بالرغم من أن هذه الثورات الثلاث قد سحقت بقسوة (محو، 2007: ص23).

كانت في كُردستان الشمالية جمعية سياسية باسم (جمعية الاستقلال الكُردي) التي كانت يترأسهارجل الدين الشيخ عبدالقادر الشمزيني النهري وتم تشكيل حزب سياسي في عام 1927على يد مجموعة من المثقفين أمثال (عبدالله جودت،شكري بابـــان ، د. شكري محمد صكبان جلادت امين عالي بدرخان ، وغيرهم...) المنشقين عن جمعيـــة الاستقلال الكُردي، وسميت هذا الحزب بخويبون (حزب الاستقلال). قرر هذا الحـــزب بتشكيل جيش نظامي كُردي ويجري تسليحوتدريبه على فنون القتال ، بالإضافة إلـــى القيام بالعمل الدبلوماسي لغرض إيصال صوت شعب الشعب الكُـــردي إلـــى المحافـــل الدولية، وقد طالب هذا الحزب بإقامةدولة كُردية موحدة ، وقد قام الحزب بثورة قادهـــا الجنرال إحسان نوري عام 1930 ولكن تم سحقها بتعـــاون بريطانيـــا مـــع الأتـــراك (طالباني، 2009: ص61).

ففي الستينات القرن العشرين تأثرت الكُرد في كُردستان تركيا بنجاحات الزعيم الكُردي الراحل ملا مصطفى البارزاني ، ومن هذا المنطلق قـــرر مجموعـــة مؤيـــدين للبارزاني في سنة 1965 بتأسيس حزب خاص بهم يعمل بشكل سري ويحمـــل اســـم الحزب الديمقراطي الكُردي في تركيا (KDPT) (محو، 2007: ص24).

بالرغم من أن العلاقات بين الحركة الكُردية في كُردستان الـــشمالية والحركـــة الكُردية في كُردستان الجنوبية تعود الى عهد الشيخ عبدالسلام البارزاني والشيخ أحمـــد البارزاني، عندما كانا يقومبمناصرة الثورات في كُردستان الـــشمالية . فعلـــى ســـبيل المثال، قام الشيخ أحمد البارزاني بارسال مائة مقاتل مـــرتين لمناصـــرة الكُـــرد فـــي الانتفاضة التي اشعلها أبناء سيدو أغا أحد قادة الكُرد ضد الوحدات التركية العـــسكرية في تموز عام 1920 (لازاريف، 2007: ص236).

الامر الذي ادى الى ابداء الحكومة التركية من استيائها جراء ما يقوم به الـــشيخ أحمد البارزاني من أعمال ضد الحكومة التركية . ففي أواسط ايلول عام 1930 وصـــل رئيس الحكومة العراقية نوري السعيد الى أنقرة لتسوية النزاع على الحـــدود التركيـــة

العراقية. وفي لقائه مع نظيره التركي عصمت باشا، عبر الاتراك عن قلقهم الجدي جراء ما يقوم به الشيخ أحمد البارزاني (لازاريف، 2007: ص236).

على الرغم من أن الساحة السياسية التركية شهدت تأسيس عدة أحزاب كُردية الا أن أهمها وأكثرها فاعلية على الاطلاق هو الحزب العمال الكُردستاني الـ (pkk). وقد ظهر حزب العمال الكُردستاني في بداية السبعينات كتيار ايديولوجي تأثر بالافكار والنشاطات الثورية ذات الطابع الماركسي التي انتشرت في الجامعات والمعاهد التركية (جواد، 2000: ص24).

أزداد نشاط الحزب بين الاعوام (1980-1984)، الامر الذي دعا الحزب الى اعلان هدفه الاساسي وهو انفصال كُردستان الشمالية عن تركيا ، وتأسيس دولة كُردية وذلك عن طريق الكفاح المسلح . كما أن الحزب أبدى استعداده للتفاوض مع الحكومة التركية حول حلول وسط تضمن الحقوق الكُردية ، إلا أن تركيا لجأت إلىكبح جُماح الكُرد بالقوة المسلحة والتي بلغتذروتها في منتصف عقد الثمانينات (الهزايمة، 2007: ص259). أُعتقل زعيم الحزب العمال الكُردستاني عبد الله أوجلان في 15 فبراير 1999، حيث تمكنت السلطات التركية وبعملية مخابراتية اتهمت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بالتواطؤ فيها ، بحيث تم اختطافه من نيروبي عاصمة كينيا (جواد، 2000: ص31).

تعيش تركيا ألان تناقضاً كبيراً بين سياسة الدولة الرافضة للاعتراف بالوجود الكُردي وبين العمل الدؤوب للأحزاب التركية لكسب الأصوات الكُردية، وأن الأحزاب التي تستند للأصوات الكُردية ستكون مجبرة على الخوض في المشكلة الكُردية واقتراح حلول سلمية تفاوضية (جواد، 2000: ص30).

بالرغم من أن هناك نوعاً من الانفتاح الثقافي الذي أعلن عنه الحكومة التركية برئاسة أردوغان في الآونة الأخيرة إلاأنه لم يفلحفي حل القضية الكُردية في تركيا ، وأنه بالنهاية نابع من الدعايات الانتخابية مثلما أشرت إليها، بالإضافة إلى الضغوطات التي تتعرض إليها الحكومة التركية من قبل الغرب لغرض الانفتاح تجاه الكُرد مقابل

الدخول إلى الاتحاد الأوربي. لذلك فأنه بعيدة عن القناعة السياسية التي يجب أن تُبنيها الحكومة التركية قبل التفكير بحذو أي خطوة تجاه هذه القضية . ان الاستنتاج الذي توصلت اليه الحكومة التركية بأنها أنهت المشكلة الكُردية هو استنتاج غير صحيح ، وان عدم وضع أسس قانونية ودستورية لضمان حل دائم وشامل يعني بقاء المشكلة ويهدد بانفجارها في أية لحظة من اللحظات (جواد، 2000: ص33).

أما الحركة الكُردية في كُردستان الشرقية (كُردستان ايران)، حيث ظهرت أول بوادر الحركة الكُردية في ايران بعد الحرب العالمية الاولى ، وأول ما ظهرت على شكل جمعيات كُردية ، أسهمت هذه الجمعيات بدورها الى إبراز قائد عشائري كُردي اسمه اسماعيل أغا سمكو المعروف (بسمكو شكاك) ، والذي قام بأول ثورة ضد السلطة المركزية في ايران عام 1920 من أجل استقلال الكُرد، إلا أن ثورته قد خمدت بعد اغتياله عام 1930 (الهزايمة، 2007: ص260-261).

بالرغم من أن سمكو شكاك نجح في البداية في السيطرة على أنحاء واسعة من كُردستان الشرقية فشل مع ذلك في تحقيق الاستقلال الكُردي . وبعد ذلك كان على الحركة الكُردية في كُردستان ايران ان تنتظر حتى الحرب العالمية الثانية لكي تعاود ظهورها (محو، 2007: ص27).

تعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبيرة في تاريخ الحركة القومية الكُردية في كُردستان ايران .فكما هو معروف ، تم اقتسام ايران ما بين القوات البريطانية والسوفيتية أثناء الحرب. وبما أن الكُرد كانوا ضمن المنطقة التي سيطرت عليها القوات السوفيتية (شمال ايران)، فقد عمدت هذه القوات الى تشجيع الروح القومية الكُردية وتأجيجها في ايران ، لذلك حيث تبنت القوات السوفيتية أول تجمع قومي ثقافي كُردي وهو التجمع المعروف باسم الكوملة الذي تأسس في عام 1942 في مدينة مهاباد . وبمساعدة السوفيت تحولت الكوملة في عام 1945 الى حزب سياسي أطلق عليه اسم الحزب الديمقراطي الكُردستاني (جواد، 2000: ص38).

ثم طور هذا الحزب بصورة سريعة الى تنظيم فعال بعد أن وفرت لنفسه أسباب النجاح وإرشادات تنظيمية هامة ، ثم ترأس القاضي محمد (القاضي مهاباد وعينها) هذا الحزب وفي بداية عام 1946 أعلن القاضي محمد عن قيام جمهورية مهاباد الكُردية في كُردستان إيران عن طريق الدعم المعنوي والمادي والعسكري الذي قدمته الاتحاد السوفيتي لهذه الجمهورية (جواد، 2000: ص39).

كانت الوسائل الدفاع الوحيدة لدى جمهورية مهاباد تتكون من جماعات من المشايخين المسلحين لمختلف مشايخ القبائل الذين أظهروا ولاءهم للجمهورية الجديدة ، ولكن حاولت حكومة مهاباد أن تخلق جيشاً منظماً (شابري و لورانت، 1991: ص352).

كذلك كانت هناك مساندة لجمهورية المهاباد من أجزاء أخرى من كُردستان، على سبيل المثال ، قام الزعيم الراحل للكُرد ملا مصطفى البارزاني والمئات من قواته بمساندة جمهورية مهاباد في عام 1946 لمواجهة القوات الايرانية (قرني وهلال، 1994: ص299).

بعد سنة من تأسيس الجمهورية توصلت الحكومة الايرانية الى الاتفاق مع الحكومة السوفيتية، الذي تم بموجبه تزويد السوفيت بالنفط والغاز أدى الى انسحاب القوات السوفيتية من شمال ايران ، وترك مصير الجمهورية الكُردية المعلنة تلقى مصيرها المحتوم على يد الجيش الايراني واعدام قادتها (الهزايمة، 2007: ص261).

لقد جاء الانهيار السريع لتجربة مهاباد الذي تم بمساعدة عسكرية بريطانية وأمريكية للقوات الايرانية وبتنصل الاتحاد السوفيتي عن وعوده ، ليثبت للكُرد مرةً أخرى بأن الوضع الدولي لن يسمح لهم بالحصول على أكثر مما تمنحه حكومات المنطقة لهم (جواد، 2000: ص40).

أما الحركة السياسية الكُردية في كُردستان الجنوبية (كُردستان العراق)، فقد شهدت كُردستان العراق في الفترة ما بين 1919 و 1932 عدة حركات وانتفاضات مسلحة قامت لدوافع وأسباب مختلفة فبعد الاحتلال البريطاني لعراق ، قام الشيخ محمود

البرزنجي في مدينة السليمانية با لانتفاض ضد البريطانيين ، وتبعه عدد من الشيوخ الكُرد أمثال الشيخ أحمد البارزاني (جواد، 2000: ص48-49).

تبقى حركات تلك المدة تمثل الرفض للهيمنة البريطانية والحكومية التي بـــدأت تحد من حرية التصرف المحدودة التي تمتع بها الكُرد لفترة طويلة بصفتهم من ســكان المناطق النائية والبعيدة عن السلطة المركزية العثمانية ، كما انها كانت تمثل رغبة الكُرد في انشاء كيان مستقل لهم أسوة بالدول الجديدة التي انشئت في ذلــك الوقــت (جــواد، 2000: ص49).

برز الى الساحة أول حزب سياسي كُردي في كُردستان العراق باسم (حــزب هيوا) سنة 1941، حيث استطاع هذا الحزب بعد فترة وجيزة من تأسيسه من استقطاب مجاميع كُرديةلا بأس بها ، ولكن رفض غالبيــة الكُــرد ذوي الاتجاهــات اليــسارية الانضمام اليه لانهم اعتقدوا بان هذا الحزب هو من صنيعة بريطانيا ومواليا لها (جواد، 2000: ص50).

على خلاف ذلك أعتقد الكثير من القياديين الحزب في ذلك الوقت ، ذوي الاتجاه اليميني أن الحزب هو حزب تقدمي قو مي. في هذا الصدد يقول الــدكتور عبــدالعزيز الشمزيني وهو كان أحد الضباط البارزين في حزب هيوا في مؤلفه (كُردستان والحركة التحررية الكُردية)، " لقد كان حزب هيوا حتى نهاية 1934 حزباً تقدمياً ومــن أقــوى الاحزاب السياسية الكُردية في تاريخ الحركة التحررية الكُردية أنذ اك وأكثرها تنظيماُ " (طالباني، 2009: ص95).

لقد كانت لثورة البارزان التي نشبت في منطقة بارزان الواقعة في شمال غــرب مدينة أربيل،نقطة خلاف جوهري داخل الحزب ، بحيث كان رؤى الحزب حول تلــك الانتفاضة مختلفة، فاليساريون من الحزب كــانوا مؤيــدين للانتفاضــة ودعــوا الــى المشاركة اليمينيين منهم كانوا دعوا الى عدم المشاركة في الانتفاضــة ، لكــي لا تلفت نظر الطبقة الحاكمة العراقية ولا تغضب حكومــة بريطانيــا (طالبــاني، 2009: ص97).

لقد شُهدت الساحة السياسية لكُردستان العراق في الثلاثينيات والأربعينيات القرن الماضيعدة أحزاب اخرىالى جانب حزب هيوا مثل، حزب شورش ورزكاري والحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكُردي ، ولكن تعد ولادة االحزب الديمقراطي الكُردي (PDK)نقطة تحول هامة في تاريخ الحركة السياسية الكُردية في كُردستان العراق.

يقول مسعود البارزاني في كتابه (البارزاني والحركة ا لتحررية الكُردية) حول تأسيس الحزب الديمقراطي الكُردي " بعد التجربة الناجحة في تأسيس الحزب الديمقراطي الكُردستاني في ايران والدروس التي استنبطت من ثورة بارزان 1943-1945 بات واضحاً أن المرحلة الراهنة تتطلب تأسيس حزب ديمقراطي كُردي في العراق على غرار الحزب الديمقراطي الكُردستاني في ايران ، فبعد دراسة مستفيضة لأوضاع المنطقة واحتمالات المستقبل قرر الملا مصطفى البارزاني مع رفاقه الضباط الوطنيين تأسيس حزب يضطلع بمهام المرحلة الراهنة وفق التغيرات الجديدة تنسجم أهدافه مع تطلعات الجماهير" (طالباني، 2009: ص122-123).

تأسست الحزب الديمقراطي الكُردي في 16 آب 1946 وتم اختيار الزعيم الكُردي الراحل ملا مصطفى البارزاني رئيساً للحزب . ودخلت الى صفوف الحزب بعض من الاحزاب والتيارت الكُردية الاخرى الموجودة قبل ولادة الحزب الديمقراطي الكُردي منهم الحزبين شورش ورزكاري ،وفيما مضى تغير أسم الحزب من الحزب الديمقراطي الكُردي الى الحزب الديمقراطي الكُردستاني (طالباني، 2009: ص123).

أُسس الحزب الديمقراطي الكُردستاني ، لكي يعبر عن مرحلة تنظيمية أكثر نضجاً، وواصل الحزب الديمقراطي الكُردستاني نضاله السياسي وبدأ بالنشاط السري والتوعية القومية، وواصل نضاله القومي (قادر، 2003: ص111). بعد سقوط جمهورية مهابادعندما أصبح الملا مصطفى البارزاني أحد جنرالاتها وأركان حرب ، بدأ ملا مصطفى البارزاني مع 502 من رفاقه في شهر أيار 1947 في منطقة بارزان قرب الحدود العراقية التركية ، مسيرتهم التاريخية بمحاذاة الحدود الإيرانية مع كل من

العراق وتركيا إلى الاتحاد السوفيتي . فبعد مسيرة دامت واحداً وعشرين يوماً حافلاً بالمواجهات والصدامات مع جيوش العراق وايران وتركيا عبر هؤلاء نهر اَراس واختتموا مسيرتهم التاريخية باللجوء إلى الاتحاد السوفيتي (شيخ يزدين ، 2003: ص311).

أمضى مصطفى البارزاني ورفاقه في المنفى ما يقارب ألاثنتي عشرة سنة . ومع قيام ثورة 14 تموز 1958 التي أطاحت فيها النظام الملكي من قبل الجنرال عبد الكريم قاسم عادت الحركة القومية الكُردية في كُردستان العراق مجدداً . (محو، 2007: ص29) ومع قيام تلك الثورة أطلق الكُرد عنان تفاؤلهم المكبوت ، فظنوا أن يوم الثورة هو البداية لتحقيق أهدافهم السياسية التي فشل الحكم الملكي في تحقيقها . فقد أعلن عبد الكريم قاسم عن نهج جديد للتعامل مع القضية الكُردية (العزاوي، 2003: ص212).

قامت الثورة في البداية بالكثير من الإجراءات مما تشير الى نية الثورة وقيادتها بحل القضية الكُردية في العراق بالطرق السلمية . فقد اصدرت دستوراً جديداً يعترف بوجود قوميتين رئيسيتين في العراق (المادة الثالثة من الدستور) كما سمح لملا مصطفى البارزاني ورفاقه بالعودة الى العراق وأستقبلوا رسمياً وشعبياً ، كما وأُجيزت مجموعة من الصحف والإصدارات الكُردية أُجيز الحزب الديمقراطي الكُردستاني . ولكن سرعان ما قامت الحكومة العراقية في تلك العهد بالتراجع عن وعودها ، وكُشف عن عبدالكريم قاسم بانه كان يلعب لعبة سياسية عند قطع تلك الوعود على نفسه، وأن حجم الحقوق التي يطالب بها الكُرد تعجيزية في نظره وتهدد العراق ، وأخذ قاسم يؤلب العشائر الكُردية على بعضها ويهمش دور البارزاني ويتجاهله وبدأ يسخر من التاريخ الكُردي وأُهملت كُردستان العراق من الخدمات والتنمية، الامر الذي أدى الى ثورة أيلول (قادر، 2003: ص112-113).

حدثت ثورة ايلول في اليوم الحادي عشر من ايلول سنة 1961. يقول مسعود البارزاني بهذا الشأن " أتفقت الاراء على أن الحادي عشر من شهر ايلول سنة 1961

كان بداية الثورة الكبرى للحركة الكُردية في كُردستان العراق ، عندما بادرت الحكومة العراقية في هذا اليوم بقصف بعض تجمعات الثوار الكُرد بالطائرات في منطقة دربند بازيان ووادي خلكان ، ثم شرعت القوات البرية المحتشدة في المنطقة بهجوم كاسح على محور طريق السليمانية " (علو، 2007: ص223).

وهكذا أستمرت الحرب بين الحركة الكُردية والحكومة العراقية حتى عام 1970 عندما توصل حزب البعث العربي الاشتراكي الذي وصل الى السلطة في عام 1968، الى اتفاقية أُعترف بموجبهبلحق الكُرد بالتمتع بالحكم الذاتي ، وسميت هذه الاتفاقية ببيان الحادي عشر آذار 1970 (جواد، 2000: ص54).

وبعد أربعة أشهر من التوقيع على الاتفاقية ، بدأت الحكومة العراقية بالتراجع عن وعودهاحيث قامت بعدة خروقات مخالفة للاتفاقية. قامت الحكومة العراقية باصدار دستور مؤقتوتجاهل الدستور حقوق الكُرد ، ونص الدستور على ان الحزب الحاكم الوحيد هو الحزب البعث خلافاً للاتفاقية التي نصت على ان الحزب الديمقراطي شريك للبعث في العراقتم تجريد الوزراء الكُرد من صلاحياتهم ، استمرت عمليات تعريب مدينة كركوك وخانقينوغيرهما ، وطرد منها أعداد كبيرة من الكُرد ووفد باعداد كبيرة من العرب ليحلوا محلهم ، كما قامت الحكومة العراقية بطرد 120 الف عائلة من الكُرد الفيلين وصُدرت ممتلكاتهمكما جرت محاولتان لاغتيال الملا مصطفى البارزاني ، وغيرهم من الإجراءات المعادية لنص الاتفاقية (قادر، 2000: ص115).

سارع الحزب الديمقراطي الكُردستاني الى مناشدة الحكومة والتفاوض من أجل حل الخلافات والخروقات ،لكن الحكومة استمرت على خروقاتها وأرسلت ربع مليون جندي من كافة القطاعات الجيش بأحدث الاسلحة لقمع اية حركة مقاومة، بالمقابل ألتحق عشرات الآلاف بالثورة ووجدتالحركة الكُردية نفسها بقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني أمام حرب حقيقية شاملة مرةً اخرى وكانت الحركة الكُردية تُدعم من قبل ايرانكتهديد ايراني للعراق للتنازل عن موضوع شط العرب بحيث كانت ايران في حالة الصراع مع العراق. حيث استطاعت الحركة الكُردية بدحر قوات كبيرة من

الجيش العراقي وقدرت الحكومة العراقية الضحايا من الجيش العراقي بـــ 61 الف بين قتيل وجريح، الامر الذي ادى الى الاتفاق العراقي الايراني في الجزائـــر عـــام 1975 بوساطة امريكية جزائرية حيث كانت هذه الاتفاقية بمثاب ة المـــؤامرة علـــى الحركـــة الكُردية ودحرها، تنازل العراق بموجبها عن نصف شط العرب لايران مقابـــل قطـــع العون عن الكُرد وحصارهم والضغط عليهم لانهاء الثورة (قادر، 2003: ص116).

كانت الاتفاقية الجزائرية بمثابة مؤامرة دولية على الحركة الكُرديـــة والـــشعب الكُردي،حيث كانت تمثل انتكاسة كبيرة للحركة الكُردية بكل مقاييس . ولكـــن الثـــورة الكُردية لم تنته ، حيث أنتعشت روح الثورة من جديد قادتها الاتحاد الوطني الكُردستاني الفصيل المنشق من الحزب الديمقراطي الكُردستاني في عـــام 1975 بزعمـــه جـــلال الطالباني. وبدأ الحزب الديمقراطي من جديد بتنظيم نفسه وظهرت ما تـــسمى بالقيـــادة المؤقتة للحزب وبدأ الاتحاد الوطني الكُردستاني بحرب العصابات وتبعتـــه فـــي ذلـــك فصائل كُردية أخرى (قادر، 2003: ص116).

استمرت الحكومات العراقية المتعاقبة بضرب الـــشعب الكُـــ ردي، واســـتهداف المناطق الكُردية. ففي الثمانينات القرن العشرين قامت الحكومة العراقيـــ ة فـــي عهـــد الرئيس العراقي السابق صدام حسين بممارسة أبشع لجرائم ضد الشعب الكُردي . حيث قامت الحكومة العراقية بتهجير الاف القرى وجُمعت أهلها في مجمعات قسرية ، تـــشير بعض الاحصائيات بان أكثر من 4500 قرية هدمت وهجرت أهلها ورحلوها واختفـــوا الكثيرمن اهلها (سليمان، 2010: ص169).

كما ضُربت مدينة حلبجة في 16 اذار سنة 1988 بالأسلحة الكيمياوية وأسفرت عن استشهاد أكثر من 5000 كُردي أغلبية من الاطفال والنساء والشيوخ وجُرح عشرة الاف، حيث أفرغت ثلاث طائرات حربية عراقية حمولتها من القنابل الكيمياوية المكونة من غازات الاعصاب والسيانيد والميكوتـــورين علـــى المنطقـــة (ســـليمان، 2010: ص172).

كما تعرضالشعب الكُردي بعمليات الابادة الجماعية (GENOCIDE)، وراحت ضحيتها أكثر من 182الف كُردي من الشيوخ والنساء والاطفال والشباب . وجهة الجبهة الكُردستانية في نهاية شهر آب 1988 نداءً عاجلاً إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي ولجنة الصليب الاحمر واللجنة العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة و الى كافة المنظامت السياسية والاجتماعية والانسانية ، واتحاد النقابات العربية والبلدان الاخرى، بان يعربوا عن احتجاجهم واستيائهم ضد الحكومة العراقية أزاء الحملات والهجمات العسكرية الواسعة التي شنها باسم انفال على كُردستان (رسول، 2006: ص471).

أما الحركة الكُردية في كُردستان الغربية (كُردستان سوريا) وفي مناطق أخرى من العالم، حيث كانت مؤثرة بما يحدث لدى الحركات الكُردية الاخرى في الاجزاء الاخرى من كُردستان . تأسست الحزب الديمقراطي الكُردي في سوريا في عقد الخمسينات وأهداف الحزب ظلت ثقافية اجتماعية أكثر منها سياسية ، الا أن هذه الاهداف تحولت الى أهداف سياسية عندما قامت ثورة ايلول لعام 1961 بقيادة الزعيم الكُردي الراحل ملا مصطفى البارزاني في كُردستان العراق كما ذكرنا ، فشهدت سوريا اجراءات حكومية كثيرةكان القصد منها الحد من النشاطات الكُردية ، فنتج عنها اضعاف الحزب الديمقراطي الكُردي وسجن معظم أعضائه، ووصل الامر الى ارسال سوريا في نهاية عم 1963قوة عسكرية كبيرة لمساعدة القوات العراقية في حملاته ضد تلك الثورة (الهزايمة، 2007: ص266).

وهذا يعني أن الكُرد في كُردستان سوريا وبسبب قلة عددهم كانوا يلعبون دور التابع للحركات الكُردية الاقوى في الدول المجاورة . عندما كانت سوريا تعيش تحت الانتداب الفرنسي، حاولت فرنسا أن تعطي الكُرد بعض الحقوق والامتيازات الثقافية وسمحت لهم باصدار مطبوعات باللغة الكُردية ووافقت على تأسيس نواد وجمعيات ثقافية واجتماعية في المناطق التي يشكلون فيها اغلبية كبيرة (جواد، 2000: ص62-63). الا أن كل هذه الامور لم تدفع الكُرد للمطالبة بوضع خاص في سوريا كالاستقلال

أو الخكم الذاتي وانما تمركزت مطالبهم حول مسائل تتعلق بتحسين مستواهم الاجتماعي والثقافي ضمن الدولة السورية وبضمانات فرنسية (جواد، 2000: ص63).

أما في لبنان فقد تم تأسيس حزب ديمقراطي كُردستاني اخر وبدعم من الملا مصطفى البارزاني وبقي تابعاً للحزب الديمقراطي الكُري العراقي ، الا أنه أنشق عن الحزب العراقي في بداية السبعينات ، وتمتع الحزب الكُردي في لبنان بدعم من كمال جنبلاط، لكن نشاطه ظل يتسم بالطابع الثقافي والاجتماعي أكثر من اتسامه بالطابع السياسي. (الهزايمة، 2007: ص267).

وبالنسبة لكُرد في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، نتيجة لقلة عددهم وتوزعهم على عدد من المناطق ، ولانضمام أهم كوادرهم الى الحزب الشيوعي السوفيتية وأستخدام الحروف الروسية في الكتابة جعلهم مبعدين عن التأثيرات السياسية التي كانت تحصل لدى الحركة الكُردية في المناطق الاخرى . وحتى بعد اهيار الاتحاد السوفيتي لم يظهر ما يدلل على و جود مشكلة كُردية في هذه المناطق (جواد، 2000: ص67).

أما المجموعات الكُردية في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية ، فانها تشكل ثقلاً كبيراُ في الحركة الكُردية بصورة عامة ، نظراُ لما تقوم بها تلك المجموعات من نشر كل يحدث ويقال ويكتب في كُردستان عنها ، وكذلك تقديم الدعم المالي الى الاحزاب والحركات الكُردية العاملة في مناطق كُردستان المختلفة (جواد، 2000: ص67).

3-2-2 قضية جنوب سودان

يوصف المجتمع السوداني بأنه صورة مصغرة لإفريقيا، نظرا لاتساع حجم التنوعات الاثنية فيه على شاكلة التنوعات الموجودة في القارة الافريقية وتظهر دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي للسودان ، أن اتسعا مساحته مليون ميل وربع أي ما يعادل (2,5) مليون كم2،وغني موارده الطبيعية ، فضلا عن تنوعه المناخي والنباتي قد شكل عبر التاريخ عامل جذب لإعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة والعرب المسلمين للاستقرار فيه (العزاوي، 2003: ص279).

لقد دفعت التكوينات الاجتماعية والانقسامات الدينية واللغوية المشار اليها انفا ، السودان ليكون واحدا من أكثر الأقطار العربية الأفريقية تنوعا في الثقافة السياسية ، فهو من الدول العربية المميزة التي تتمحور فيها الهوية الثقافية الوطنية والقومية ، وبين العروبة والافريقية، يضاف الى ذلك وجود التنوع الديني بين المسلمين وغير المسلمين.

بلغ مجموع سكان السودان حسب تقديرات عام 1995 ما يقارب 25 مليون نسمة، يعيش معظمهم (77%) في الجزء الشمالي والأوسط، ويدين غالبيتهم (70%) بالإسلام، في حين تتوزع النسبة الباقية بين المسيحية ومجموعة من الأديان المحلية التقليدية المختلفة (العزاوي، 2003: ص280).

فجنوب السودان شأنه في ذلك بقية مناطق الأخرى في السودان في تنوعه القبلي والديني والثقافي، فهو يتألف من أربع مجموعات سكانية رئيسة تتوزع على النحو الأتي:

1. النيليون: يتكونون من قبائل الدينكا والشلك والنوير والانواك ، ويقطن معظمهم في مديرية بحر الغزال وأعالي النيل.
2. النيليون الحاميون: يتكونون من قبائل المورالي والديدنقا والبويا والتبوسا واللا توكا ويتركز معظمهم في مديرية الاستوائية.
3. القبائل السودانية: وأهمها قبائل الزاندي وتقطن في الجزء الغربي والجنوبي الغربي من المنطقة.
4. قبائل أخرى تكونت من هذه المجموعات إلى فروع وشعب متنوعة (العزاوي، 2003: ص283).

لقد نجم عن هذا التنوع القبلي انقسام لغوي حاد بين أبناء الجنوب، حيث قدرت اللغات الرئيسة فيه باثنتي عشرة لغة ، إضافة إلى عشرات اللغات واللهجات المحلية الأخرى، مع ملاحظة أن اللغة العربية الدارجة أو ما يسمى (عربي جوبا) هي لغة التخاطب الرئيسة فيما بين القبائل المتعددة ، وان اللغة الانجليزية، هي لغة الصفوة المثقفة من أبناء الج نوب، ويشكل مجموع السكان الغير ارواحيين في الجنوب من المسلمين

والمسيحيين ما يعادل 35% أما البقية فيعتنقون ديانات طرطمية أو ارواحية يلعب فيها الاعتقاد بأرواح أسلافهم دورا كبيرا (العزاوي، 2003: ص283).

تعد حقبة الحكم الاستعماري البريطاني من المراحل الحرجة التي ساهمت في بلورة وتأجيج مسألة قضية الجنوب بشكلها الحالي فقد حرصت بريطانيا منذ ا لبدء بفصل شمال السودان عن جنوبه ابقاء الاخير في معزل عن تيارات التعريب والاسلمة ، رغبة منها في ضم اقاليم الجنوب الى المستعمرات البريطانية في شرق افريقيا الا أن المتغيرات المحلية والدولية قد حالت دون ذلك ، حيث لم تستطع بريطانيا تنفيذ سياستها تلك فأضطرت في المؤتمر الاداري الذي عقدته في نيسان 1947 مع ممثلي الاحزاب الشمالية، لبحث ترتيبات الاستقلال، الى الاعتراف بوحدة السودان الكاملة. (العزاوي، 2003: ص284).

وقد تأكد هذا الاتجاه في مؤتمر جوبا في تموز 1947 لأجل البحث في الوضع الجديد للاقليم الجنوبي ولكن المؤتمر لم يسفر بنتائج ايجابية مما ادى الى تصعيد التوتر وعدم الثقة بين أبناء الجنوب والشمال، وقد ازداد الأمر تعقيداً عندما قام الشماليون باحتكار الوظائف دون أن تعطي الجنوبيين ما يتناسب و وزنهم السكاني. وقد جاء تمرد الفرقة الاستوائية في آب 1955، وما واكبه من أعمال عنف واضطرابات في الجنوب، ولم يخف من حدة التوتر الا التعهد الذي قدمته الاحزاب الشمالية بضرورة النظر في مطالب الجنوبيين حول الحكم الفيدرالي (العزاوي، 2003: ص284).

الأمر الذي أدى إلى حرب أهلية دامية بدأت منذ استقلال السودان عام 1956 واستمرت حتى عام 1972 توقفت لمدة أحد عشر عاما ، ثم ما لبثت أن اندلعت من جديد في عام 1983 (وهبان، 2003-2004: ص287).

منحت اتفاقية السلام الشامل الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في التا اسع العشر من يناير 2005 بنيروبي، الحركة الشعبية السيطرة الكاملة على كل مفاصل السلطة في الجنوب خلال الفترة الانتقالية ، فضلاً عن تمكينها من المشاركة بنسبة مقدرة في الحكم على مستوى مركز والولايات الشمالية (حبيب الله، 2005: ص104).

فمن نيفاشا إلى لجنة الخبراء بتفويضها الممنوح لها بموجب اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا، الموقعة بين الحكومة السودانية والمتمردين الجنوبيين عام 2005م، إلى لاهاي إلى أديس أبابا، رضي البعض عن الاتفاق الأول ولم ينفذوه، وتراضوا على قرار تحكيم لاهاي ولم يتواضعوا على الالتزام به، وفشلوا أخير ا في تقريب وجهات النظر بخصوص المقترحاتمقللمة في أديس أبابا ولم يتمكنوا على أقل تقدير من إصدار بيان مشترك يوضح حجم الجهود المبذولة، أو ما تم من اتفاق أو اختلاف حول منطقة أبيي الغنية بالنفط (عبدالفتاح، 2010) .

وبهذا، يعد الاختلاف بين الشريكين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية مؤشرا خطيرا على وجود معضلة رئيسة تقف في وجه الاستفتاء على انفصال جنوب السودان، والاستفتاء الموازي بشأن تقرير ضم أبيي إلى الشمال أو الجنوب في يناير كانون الثاني 2011، بموجب اتفاقية السلام الشامل، التي أنهت عقودا من الحرب الأهلية في السودان (عبدالفتاح، 2010).

ان امتلاك السودان لحدود مشتركة مع تسع دو ل مختلفة، يشير الى صعوبة تقرير سياسة خارجية ثابتة ومستقرة للتعامل مع هذه الدول . فقد فرضت طبيعة السودان الديمغرافية والمتمثلة بوجود جماعات عرقية وقبلية ودينية متداخلة مع دول الجوار ، فرضت عليه منذ البدء موقفاً حرجاً.

فقد شهدت العلاقة بين السودان واثيوبيا نوع من التوتر وعدم الاستقرار ، بحيث شكلت قضية الجنوب والدعم الاثيوبي المتواصل لها ، أهم أسباب ذلك التوتر في العلاقاتحيث سعت اثيوبيا الى دعم حركة الانيابيا الانفصالية ، فقدمت لها الدعم المالي والعسكري والسياسي وفتحت اراضيها امام تلك الحركة لتهديد الامن الوطني السوداني في اطار استراتيجية اثيوبية ترمي الى اكتساب موقع نفوذ اقليمي متميز على حساب السودان (العزاوي، 2003: ص305).

فقد تصاعد الدعم الاثيوبي للحركات الانفصال يين الجنوبيين ، ومنها الحركة الانفصالية الذي كان يراسها جون قرنق .

اما الدور الاوغندي في قضية جنوب السودان ، فلم تكن بعيدة هي الاخرى عن التدخل في الشأن السوداني فقد شكل التداخل القبلي على جانبي الحدود المشتركة للبلدين دافعاً مؤثراً في تغليب الطابع الصراعي على البلدين.

سعت اوغندا الى تغذية ودعم حر كة الانفصال في الجنوب ، فقدمت اوغندا ومنذ عهد الرئيس ميلتون ابوتي الكثير من التسهيلات الى الانيانيا الانفصالية منذ ظهورها عام 1963. وقد أخذت وتيرة الدعم الاوغندي تتصاعد بين عامي 1969 – 1970، حينما فسحت اوغندا لقوات الانيانيا بإنشاء المعسكرات داخل اراضيها (العزاوي، 2003: ص309). كذلك الحال مع التدخلات الارتيرية والاسرائيلية.

اما التدخل الدولي في القضية ، والذي نشير هنا الى دور الولايات المتحدة الامريكية في تلك القضية ، فان للسودان كانت مشكلته الرئيسية مع الغرب عموماً والولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة . وقد أدرجت سودان ضمن الدول الراعية للإرهاب في سجل الخا رجية الامريكية. ولسوء العلاقاتبين الدولتين تم قطع المساعدات الأمريكيةعن السودان . والجدير بالذكر ان للولايات المتحدة موقفها السابق الذي يرفض أن يحصل سودان على القروض التي يحتاجها قبل أن يغير من سياساته الخاصة بمساندة الإرهاب الدولي. ولقد ساعدت الولايات المتحدة في إصدار قرار مجلس الأمن وسارعت بسحب دبلوماسييها من السودان (رسلان، 2004: ص177).

في يناير 2004 اصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن تقريراً هاماً عن السودان ، حيث قال التقرير " ان السودان يشكل بلداً رئيسياً في الحرب الامريكية ضد الانظمة الفاشلة والنزاعات المتصلة والارهاب في القارة الافريقية ومنطقة البحر الاحمر واذا قدر للولايات المتحدة ان تفشل في اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع السودان من الانزلاق في اطار الدول الفاشلة فان عدم الاستقرار في الاقليم سوف يواصل تهديد المصالح الامريكية " (رسلان، 2004: ص176).

كل هذه العوامل كانت بمثابة الارهاصات للتدخل في شؤون السودان وبالتالي سُمحت هذه العوامل للولايات المتحدة فرصة التدخل في قضية جنوب سودان ، ولكن

يظل مسألة نفط سودان والذي يقع حوالي 70% منه في جنوبه عامل ستراتيجي للتدخلات الامريكية في مساندة تلك القضية . الاهتمام الأميركي بنفط السودان لا يعود فقط إلى أن اكتشافه تم على يد شركة شيفرون الأميركية التي أنفقت ما يفوق مليار دولار على نشاطها هناك قبل خروجها في العام 1992، وأن كل النفط السوداني الذي تستمتع به الشركات الصينية والماليزية والهندية يأتي من حقول اكتشفتها شيفرون، وإنما يعود كذلك إلى إستراتيجية الإدارة تجاه الطاقة والتي تعطي فيها الأولوية لزيادة الإمدادات بدلا من خطة ترشيد الاستهلاك كما كان سائدا منذ الحظر النفطي (احمد، 2004).

لقد ظلت قضية الجنوب تمثل أكبر تحد للنظم الوطنية التي تعاقبت على الحكم في السودان ولم يستطع أي منها وضع حد لتلك القضية المستمرة منذ أكثر من أربعين عاما والتي استنزفت الاقتصاد السوداني ، ودمرت بنيته التحتية وساهمت في مقتل وتشريد الملايين من أبناء الجنوب ، ورغم المحاولات التي بذلت لإحلال السلام من قبل بعض الحكومات الوطنية وأطراف إقليمية ودولية (العزاوي، 2003: ص285).

والجدير بالاهتمام إن قضية الجنوب قد أفرزت أنماطا من الصراع السياسي حول بعض القضايا والإشكاليات كهوية الدولة السودانية ونظام الحكم فيها وصياغة الدستور وتوزيع السلطات الإدارية والسياسية.

وبالنهاية توصلت القضية إلى المطالبة بالانفصال وإعلان الاستقلال عن طريق استفتاء في التاسع من يناير كانون الثاني 2011، حيث صوتت الناخبون بأغلبية كاسحة لصالح الانفصال بنسبة حوالي 98,83 في المؤشر في قيام أحدث دولة في افريقيا، مثلما ورد في وسائل الاعلام العربية والعالمية (عبدالفتاح، 2010).

3-2-3 قضية الأقليات في لبنان

تشكل لبنان أعلى مراحل الاستقطاب الطائفي من خلال توظيف الدين وإخضاعه لمصالح السياسية، والصراع في شكله الظاهري مسيحي إسلامي عامة، ولكن هذا

التقسيم الأوسع يتفتت بدوره إلى تقسيمات فرعية تظهر في بناء النظـــام مـــن برلمـــان ورئاسة الجمهورية ووزارات ووظائف.

وفقاً لإحصائيات أو التقديرات الرسمية تنقسم لبنان مناصـــفة بـــين المـــسلمين والمسيحيين ثم يأتي الانقسام المذهبي الطائفي فالمسلمون هم ســـنة وشـــيعة ودروز ، المسيحيون هم ماروينون والروم الارذوكس والروم الكاثو ليك والأرمن والبروتستانت. وتخضع لبنان سياسياً في تنظيم التعددية الاثنية ، إلى ما عرف بالميثاق الـــوطني 1943 ثم ميثاق الطائف 1989 الذي جاء بعد حرب طائفية طاحنة أوصلت لبنان إلـــى حافـــة التقسيم الطائفي (علي وحنا،2002: ص 100-101). ذلك الحرب الاهلي الذي أدى الى توجيه ضربة لاحد مراكز التحضر العربي . كما انه أدى الى خلق مـــشكلة جديـــدة على المستوى العربي ، تتعلق بكيفية معالجة الوضع في لبنان خاصة وان لبنان له أهمية خاصة لسوريا (أبو عامود، 1996: ص93).

في الواقع ان وثيقة الطائف لا تخرج ، ان في سياقها السياسي أو فـــي توازنهـــا الداخلي كنص عن عملية تنظيم الدولة بصفتها حقل لقاء بين الجماعات الطائفية الدينيـــة ولو كان الذين ساهموا في صياغتها يقولون " انها تتضمن بين سطورها وفوق بعـــض سطورها امكان الية نمو مؤسساتي اندماجية وغير طائفية موازية على المدى البعيد ويستشهدون بعدد من البنود التي تؤسس في رأيهم لهذه الآلية، كالمادة 7 من الفقرة أ من المقطع الثاني " (الزين، 1991: ص17).

وللتعرف على مشكلة التعددية العرقية السياسية اللبنانية ، ينبغي أن نعـــود الـــى ثوابت تاريخية للبلد والتعددية العرقية الطائفية.

ففي الاول من أ يلول 1920، وعلى أثر أنتصار القوات الفرنسية يوم 24 تموز في ميسلون على جيش الحكومة العربية التي كانت أتخذت مع الملك الفيصل بن الحسين دمشق مقراً لها ، أعلن المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو انـــشاء دولـــة لبنـــان الكبير وسبق ذلك منح فرنسا في مؤتمر سان ريمو في نيـــسا ن 1920 انتـــداباً علـــى سوريا ولبنان، عملاً باتفاقات سايكس – بيكو المعقود عام 1916 بين فرسنا وبريطانيا .

أما حدود دولة لبنان الكبير فكان غورو قد حددها في الشهر السابق لإعلانه، ضم بمقتضاها إلى المتصرفية جبل لبنان السابقة أقساماً من ولاية بيروت ، لاسيما المدن الساحلية الثلاث : بيروت، طرابلس وصيدا، وأقضية بعلبك والمعلقة وراشيا وحاصبيا الاربعة التي كانت تابعة لولاية الشام (سلام، 1996: ص97).

ان تفضيل"صيغة لبنان الكبيركانت من بين الخيارات المطروحة انذاك ، أي انشاء دولة في حدود المتصرفية أو منح جبل لبنان استقلالاً ذاتياً في اطار سوريا اتحادية، بحيث كان الخيار الاكثر تطابقاً ورغبات القيادات السياسية والدينية للطائفة المارونية. غير أن توسيع حدود هذا الكيان المستحدث أدى الى تقلص نسبة المسيحيين في عدد السكان من 80 في المئة في المتصرفية الى 51 في المئة في لبنان الكبير ، وذلك بحسب احصاء 1932. أما الموارنة فلم يعودوا يمثلون سوى 30 في المئة من السكان فيما كانوا يشكلون وحدهم الاغلبية المطلقة من سكان المتصرفية ، حيث كانت نسبتهم 58 في المئة (سلام، 1996: ص98). وهذا ما عبر عنه نصر الله بطرس صفير المرجع الديني الماروني في الكنيسة المارونية بلبنان في لقائه مع قناة الجزيرة بتاريخ 2010/1/30 ، عندما قال " المسيحيون في لبنان هم قديمون جداً وهم ساهموا لا بل كانوا الاساس في انهاض البلد .ولكن في هذه السنوات الاخيرة هاجر العديد من المسيحيين الى بلدان اخرى ولذلك فان الوضع بدأ يتغير شيئاً فشيئاً ولا أدري اذا ما كان سيتغير تماماً .... وان عددهم يتناقص يوماً بعد يوم فيذهبون الى بلدان أخرى يطمئنون فيها ويعلمون ".

وقد أثار هذا التغيير في التشكل الديمغرافي للكيان الجديد مسألة شرعية لبنان الكبير وهويته، كما أثار مشكلة انضمام الجماعات الجديدة إليه وانصهارها فيه، وكذلك مسألة أشكال المشاركة وأساليب الإدارة السياسية.

وفي حين وجدت غالبية الموارنة في اعلان دولة لبنان الكبير تحقيقاً لمشروعها القومي عاش المسلمون في غالبيتهم الحدث نفسه بمرارة بالغة ، ليس بسبب ابادة مملكة فيصل العربية فحسب ،بل لانهم وجدوا أنفسه وقد فُصلوا عن اخوانهم في الدين وضُموا

قسراُ الى دولة حاربوا فكرة قيامها ، ثم اصبحوا داخلها في موقع الاقلية (حسين، 2008: ص80).

تشير الثوابت التاريخية الى نشأة فئات عرقية دينية مختلفة ، وانها تتناول وضعية الشعب ونوعية العلاقة بين تلك الفئات ،باعتبار ان ا لشعب هو شعب غير متجانس لجهة أصوله القومية والعرقية ، وباعتباره أيضا شعباً تعددياً في انتماءاته الحضارية والفكرية والإيديولوجية (حسين، 2008: ص80).

إن شعب اللبناني هو أجزاء من شعوب متعددة عاشت وتعيش في المنطقة المحيطة بلبنان، وتحاول كل منها استعمال الأجزاء الخاصة بها للسيطرة عليه . ولتلافي ما يمكن أن يؤدي اليه هذا الواقع ، يطرح البعض نظام الحياد (بقاء الشعب بعيدة عن مطلق الصراعات والحروب والانتماءات الإيديولوجيةالتي تحيط بلبنان) كصيغة مثلى للتعايش بين هذه الفئات (حسين، 2008: ص81).

اختلف اللبنانيون على تحديد هوي ة لبنان منذ إنشاء الكيان اللبناني، باعتبار أن الهوية القومية للبنان هي نتيجة لقومية أبنائه. وقد اصطدم كل من دعاة القومية العربية والسورية واللبنانية خلال مرحلتي الانتداب والاستقلال على هذا التحديد.

كما اتخذ الصدام أشكالاً متنوعة ، ففي الفترات الهادئة كانت الهوية القومية تطرح على هامش الحياة السياسية التقليدية ، أو تطغى عليها المشاكل السياسية اليومية. فيما الازمات الحادة كانت تشكل عاملاً مؤثراً لإبرازالنزاعات العقائدية القومية والعرقية . وكان لبنان هو الموضع الملائم لذلك بحكم خصائصه وظروفه ، ومن ثم كانت تلك زالنعات تعبر عن حقيقة التفاعلات بين أطراف الصر اع في المنطقة والقوى المعنية به (أبو عامود، 1996: ص95).

فالتيار القومي اللبناني يعتبر أن للبنان خصائص مميزة ، تجعله يتمايز بها عن محيطه العربيوبالتالي يجد المبرر للابتعاد عن أية وحدة او اندماج عربي او قبول بفكرةالوحدة العربية . فبيار الجميل يعتبر " أن لبنان عربي اللسان والجوار والمصلحة ولكن اللبنانيين ليسوا من أصل عربي ... ونحن نؤمن بوجود قومية لبنانية على قدم

المساواة مع القومية العربية ... وتعلقنا بالقومية اللبنانية هو الذي يشكل السبب لنزاعنا مع القوميين العرب ونحن لا نستطيع أن نقبل بالقومية العربية ، لان ديناً معيناً (الإسلام) يؤلف جوهر العروبة بينما يتألف لبنان من مجموعة أديان وأجناس مختلفة " (حسين، 2008: ص82).

في المقابل لجأ دعاة القومية العربية الى الحجج ذاتها التي لجأ اليها دعاة القومية اللبنانية من حيث تكوين الامة في محاولة لانكار صفة الامة عن اللبنانيين . فالقوميون العرب لا يعترفون بوجود أمة لبنانية على الرغم من اعترافهم ولو بتحفظ على وجود كيان لبناني باعتباره مرحلة في طريق السعي نحو دولة عربية موحدة ، ويعتبرون أن الاستعمار هو الذي جزأ الشعب العربي الى مجموعات تعيش في دول وكيانات سياسية مستقلة، ومن مصلحتها تكمن في التوحد من جديد ، وهذا يعتبر جوهر الخلاف العقائدي بين التيارين (حسين، 2008: ص83).

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أن الدولة اللبنانية لم تستطع لبننة المجتمع بحيث تخلق روح المواطنة التي تتجاوز انتماء المواطن الى طائفة معينة ، وقد أرتبط بهذا الوضع عامل أخر يتلخص في ارتباط عدد من الطوائف اللبنانية بعلاقات خارجية خاصة بعيدا عن الدولة اللبنانية ، الأمر الذي جعل من عملية اختراق الجسد السياسي اللبناني عملية متاحة (ابو عامود، 1996: ص92).

3-2-4 قضية الأقباط في المصر

اذا نظرنا الى الخلفية التاريخية ، نجد أن المسيحية دخلت الى مصر في بداية النصف الثاني من القرن الاول الميلادي ، مما يعني أن المسيحية في مصر قديمة قدم المسيحية ذاتها، ثم دخل الاسلام مصر نحو عام 641م، واستسلمت قلعة بابليون البيزنطية ولا زالت اثارها موجودة حتى الآن قرب الكنيسة المعلقة والمتحف القبطي بمنطقة مصر القديمة بالقاهرة (علي وحنا، 2002: ص243).

وهكذا انتشر الإسلام بين الأقباط، كما انتشرت اللغة العربية لتحل مكان اللغة القبطية. خلال الحقبة الفاطمية تحول كثيرون من الأقباط إلى الإسلام ، فصاروا أغلبية. ومن ثم بقي الأقباط في وطنهم الأم كأقلية . يقول جوزيف بشارة وهو كاتب مصري قبطي " تعرضت اللغة القبطية لحرب شعواء من العرب حين احتلوا مصر في القرن السابع الميلادي، فأمر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (646-705) بإنهاء استخدام القبطية في الدووابن الرسمية واعتبار العربية لغة رسمية لمصر . عانى المصريون عندئذ تحت وطأة الحكام العرب، إذ لم يُسمح لهم بالعمل طالما لم يتقنوا العربية " (بشارة، 2010).

وبقيت القبطية لغة غير رسمية استخدمها المصريون المسيحيون فيما بينهم وفي منازلهم وكنائسهم حتى القرن السابع العشر وربما كان تمسك المصريين المسيحيين في ذلك الوقت باللغة القبطية سبباً في اطلاق لقب " الاقباط "عليهم وعلى انسالهم (بشارة، 2010).

كلمة الاقباط مصر هي جمع لكلمة قبط وتُ نطق حتى الان في الصعيد (جنوب مصر) "جبط"، وهي كلمة مكتوبة بحروف عربية لما يعني "جيبت"، أي ما يكتب باللاتينية "EGYPT" وهي مأخوذة من الاصل " أيجيبتوس" اليونانية والتي تعني في نهاية المطاف "مصر"، وبمعنى آخر فان قبط مصر أو أقباط مصر تعني أولا وأخيرا كلمة المصريين (علي وحنا، 2002: ص2001).

معنى ذلك أن يوجد هناك خصوصية للأقلية القبطية، التي هي مستمدة من الخواص المميزة لمصر ذاتها التي تكونت في إطارموقع محدد ،وتاريخ معروف ، ومجتمع له سماته وتقاليده وصراعاته . ينتمي معظم الاقباط في مصر الى الكنيسة الارثوذكسية المرقسية القبطية ومقرها مدينة الاسكندرية . ويوجد بينهم عدد قليل من اتباع الكنيسة الكاثوليكية في روما وعدد محدو د جداً من بينهم من اتباع المذهب البروتستانتي (بغدادي، 1993: ص147).

تختلف المصادر في تقدير عدد الأقباط في مصر، فقد اظهر احصاء عام 1976، ان عددهم بلغ 2,285,620 نسمة من المجموع الكلي البالغ وفقاً للتعداد نفسه 37,543000نسمة، أي أن نسبتهم تصل الى 6,7بالمائة من مجموع السكان . وهناك مصادر اخرى يقدر نسبة الاقباط في مصر بخمسة ملايينالى ثمانية ملايين نسمة . اما محمد حسنين هيكل الكاتب المصري المعروف ، فانه يرى أن عددهم وصل في عام 1989 الى ستة ملايين نسمة من بين 52 مليون نسمة (بغدادي، 1993: ص147-148).

أن التكوين الاقتصادي الاجتماعي الرئيسي في مصر والذي انتظم فيه الفلاحون المنتجونوهم غالبية الشعب العظمىظل على قدر كبير من الثبات منذ زمن الفراعنة الى بداية عهد محمد علي . ومن هنا فمع استمرار العناصر الرئيسية للحضارة المادية استمر الاقباط بشكل عام وبعد دخول الاسلام ايضاً لا في وضع الطائفة أو الجاليةلتلي تختص بعمل معين ، وانما توزعوا رأسياً في مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية من الفلاحين وعمال وحرفيين وموظفين وتجار وملاك أرض ....الخ، وأفقياً في مؤسسات الدولة بشكل عام (يوسف، 1984: ص199-200).

ان تدويل القضية القبطية هي من اهم القضايا المطروحة على الساحة القبطية المهجرية لاقباط المهجر والعمل على الجهد الذاتي لتحقيق هذا الغرض. يعتقد الكثير من أقباط المهجر بأنه يجب أن تُصعد الأمور الى المحكمة الدولية طالما يمتلكون المستندات القانونية في هذا الشق ومن ناحية اخرى توطيد العلاقات بين المؤسسات الدولية وأقباط المهجر لعرض القضية على المحافل الدولية وتكوين جماعات ضغط سياسية عالمية تتبني القضية القبطية (تادرس، 2010).

يروا الأقباط، بان النظام الديمقراطي هو الحل لقضية الأقباط في مصر وأن الحل للقضية القبطية ملتصق التصاق كامل بتطبيق مبادئ حقوق الانسان كاملة وتفعيل البنية الاساسية لحرية الفكر وترسيخ المسار الديمقراطي في الحكم (تادرس، 2010).

3-2-5 النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والاقليات

لقد كثر الحديث وحسب الكثير من المنظرين والسياسيين ، أن من معالم النظام العالمي الجديد انه سوف يؤدي إلى نمو الوعي القومي والاثني لدى الكثير من الشعوب والقوميات وتعاظم دورهم والعمل نحو المزيد من الاستقلالية والانفصالية . ورأى بعضهم فيما جرى من تفرق اثني وديني في الاتحاد السوفيتي السابق نفسه وفي يوغسلافيا ، بداية لاتجاه نحو تفتت كثير من الكيانات القائمة، بحكم المنازع الدينية أو العرقية أو القومية (عبد الدائم، 1994: ص69).

ويرى الكثير، بان في ظل النظام العالمي الجديد ظهرت إعادة ترتيب الأولويات في أهداف الأمم المتحدة المثبتة في الميثاق ، ففي ذلك يشيروا إلى التركيز على حقوق الإنسان والسيادة المقيدة وحقوق الأقليات وحق التدخل الإنساني ونزع السلاح لدى دول العالم الثالث ...الخ وبالتالي استخدام الوسائل والأساليب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على المنظمة الدولية (البستاني، 1991: ص29).

بالتالي من رأى أن ما حدث في كُردستان العراق وفي جنوب سودان ولبنان وغيرها من العالم ، يمكن أن يكون نموذجاً لما سيحدث، في بقاع أخرى في السنين المقبلة، وستشهد في غالب الأحوال صعود نزعات قومية سليمة تنطلق من الهوية الثقافية الذاتية للشعوب. أن النظام العالمي الجديد يؤدي الى بزوغ متجدد نام للهويات الثقافية الذاتية للشعوب ولكياناتها القومية (علي وحنا، 2002: ص246).

ان أحد أبعاد النظام العالمي الجديد الذي ساعد في عملية نهوض القوميات والأقليات هو البعد الثقافي والاتصالي. ان ربط وسائل الاعلام مع الوسائل الالكترونية الحديثة وخلق نظام اتصالي مبني على ترابط هذه الوسائل أطلق ثورة اعلامية ابرزت امكانات هائلة بجهة تطوير الحياة الانسانية أو للسيطرة عليها (دجاني، 1994: ص263).

ترابط وسائل الاعلام أدى الى الثورة الحالية التي ربطت وسائل الاعلام ربطاً وثيقاً بالوسائل الالكترونية الحديثة كالأدمغة الالكترونية والاقمار الصناعية كما ربطت هذه الوسائل الالكترونية بها بحيث أصبحت وسائل الاعلام والوسائل الالكترونية تتكامل

بعضها مع البعض الاخر ضمن نظام اتصال الذي يشكل الان عصب نظـــام العـــالمي الجديد (دجاني، 1994: ص263).

ان التطور الذي شهده مجالا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المتصلة بهـــذين المجالين ذلك بدوره الى انتشار الاخبار والاراء بشكل سريع ممـــا يـــ سهل عمليـــة توصيل مطالب وحقوق القوميات والاقليات والشعوب بعالم الخارجي ، ولم يعد ما تتعرض اليها تلك القوميات والاقليات من العمليات الابادة الجماعية وهدم الحريات وحقوق الانسان شأناً داخلي لدولة ما ، وانما أصبح شأناً عالمياً. وان استخدام تقنيات الاتـــصالات الحديثـــة مثل الاقمار الصناعية أثره على المجالين الثقافي والحضاري بوجه عام وبالتالي أدى الى زيادة الاحساس بالمسؤلية والوعي بوحدة مصير الانسانية (جلال، 2001: ص43).

ونظراً لهذه المكانة المهمة التي يحتلها الإعلام ليس فقط في توجيه الرأي العـــام ، وانما في صنعه ايضاً ، وهو يعتبر الجزء المهم في دائرة التخطيط والتوجيه للنظام العالمي الجديد (قنان، 1999: ص150).

وفي هذا الصدد يقول بريجنسكي " ان تأثير العلم والتكنلوجيا في الانسان ومجتمعه بخاصة في البلاد الاكثر تقدماً في العالم أخذ بالازدياد ، ليصبح المصدر الاكبـــر للتغييـــر المعاصر ..... ان المجتمع ما بعد الصناعي يصبح مجتمعاً تكنترنياً أي مجتمعاً يـــشكله ثقافياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً تأثير التكتولوجية والالكترونيات وبوجه خاص في مجال العقول الالكترونية والاتصالات " (شرف، 1992: ص53-54).

كذلك لا يمكن لاي حكومة في ظل النظـــام العـــالمي الجديـــد ببعـــده الاتـــصالي والتكنلوجي أن يحجب المعلومات عن القوى المعارضـــة وقمـــع أصـــواتهم . فمـــثلا اذا استطاعت الحكومة في لبنان قمع أصوات المعارضة بالغاء امكانية بث برامج سياسية في المحطات الفضائية الـ لبنانية، فان حجب المعلومات عن آذان وعيون اللبنانيين غير ممكـــن في هذا العصر لان المشرع اللبناني أو فني ي التكنلوجيا اللبنـــانيين لـــن يـــستطيعوا منـــع المواطن من مشاهدة محطات مثل الجزيـــرة أو MBC أو المحطـــة الفرنـــسية TV5 أو CNN وغيرها (مشارقة، 2002: ص367).

الفصل الرابع
النظام العالمي الجديد والقضية الكُردية في العراق

4-1 بداية النظام العالمي الجديد والقضية الكُردية في العراق

في هذا المبحث ، سنتطرق إلى موضوع تدويل القضية الكُردية في العراق من حيث تأثير النظام العالمي الجديد على هذا الجانب ، وما واجهته الكُرد من الانتفاضة والهجرة المليونية ودور القرار 688 لمجلس الامن في تدويل القضية.

4-1-1 انتفاضة اذار 1991 وبداية بلورة القضية الكُردية دولياً في ظل النظام العالمي الجديد.

بعد هزيمة القوات العراقية في الحرب الخليج الثانية على يد قوات التحالف الدولي التي قادتها الولايات الـ متحدة عام 1991، بدأت الانتفاضة الكُردية في كُردستان العراق في 4 اذار 1991 التي عمت كل كُردستان وواجهت الحكومة العراقية السابقة بالتالي فقدت الحكومة العراقية سيطرتها على معظم مناطق كُردستان بمدنها وبـ لداتها واريافها (طالباني، 2009: ص508).

قامت الانتفاضة في كُردستان، نتيجة لتلك الممارسات القمعية التي قامت بها الحكومة العراقية السابقةفي كُردستان . ولقد كانت الانتفاضة الكُردية مقتصرة على الشعب الكُردي بمساندة قوات البشمركة الكُردية (طالباني، 2009: ص512).

ان الانتفاضة نُظمت وقادتها مجموعة من الأحزاب الكُرية من أبرزها : الحزب الديمقراطي الكُردستاني بزعامة مسعود البارزاني الذي يحتل الآن منصب رئيس إقليم كُردستان والاتحاد الوطني الكُردستاني بزعامة جلال الطالباني الرئيس العراقي الحالي ، إلى جانب الحزب الاشتراكي الكُردستاني والحزب الشيوعي العراقي وغيرهما من الأحزابالكُردية التي شكلت جبهة باسم الجبهة الكُردستانية ، قادت النضال إلى حين نجاح الانتفاضة الجماهيرية (المفتي، 2005: ص71).

بعدما عمت الانتفاضة المحافظاتسليمانية وأربيل ودهوك ،انتفضت الشعب الكُردي بكركوكتقدمت القوات الكُردية نحو المدينة وفي 20 آذار 1991 تمت السيطرة التامة على المدينة وهروب المسئولين فيها بما فيهمعلي حسن المجيد المسئول العسكري عن المنطقة الشمالية سابقاً). كما تم الاستيلاء على الوثائق الرسمية التي تُكشف تفاصيل الأوامر الصادرة بإبادة الكُرد بشكل جماعي (طالباني، 2009: ص511).

فيما يتعلق بموقفالولايات المتحدة الامريكية بتلك الانتفاضة ، كانت الولايات المتحدة الامريكيةمترددة في دعمها لتلك الانتفاضة وفي هذا الصدد يقول بيترو غالبريث العضو السابق بمجلس الشيوخ الامريكي في كتابه (نهاية العراق) " لم يكن هناك أي دعم أمريكي للانتفاضة بل على العكس من ذ لك بدت واشنطن وكأنها تريد للانتفاضة الفشل " (غالبريث، 2007: ص69). والجدير بالملاحظة، ان غالبريث كان موجوداً في كُردستان العراق أثناء اندلاع الانتفاضة.

عندما حدثت الانتفاضة في كُردستان وفي جنوب العراق ، أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن عدم موافقتها لا قامة نظام شبيه بالنظام الاسلامي في ايران في جنوب العراق وأعلنت كل من ايران وتركيا وسوريا المجاورات لكُردستان العراق عن عدم موافقتها لاقامة دولة كُردية في شمال العراق (طالباني، 2009: ص513). وقد صرح السيناتور فول برايتدفاعاً عن سياسة ادارة جورج بوش الاب في الكونغرس الامريكي"انتصار الشيعة في جنوب العراق لم يكن في صالح الولايات المتحدة ، لانه يقوي النفوذ الايراني في منطقة الخليج ويهدد المصالح البنرولية للولايات المتحدة وحليفاتها في المنطقةكما ان انتصار الكُرد لم يكن في مصلحتنا ، لانه يؤدي الى زعزعة وضع حليفتنا الاستراتيجية بتركيا وان اقامة حكومة ديمقراطية في العراق ليست في صالح الولايات المتحدة ،لان حليفاتها العرقيفي المنطقة لا تتبع هذا النظام " (طالباني، 2009: ص513-514).

ان فشل الادارة الامريكية في دعم الانتفاضة هو الذي نتج عنه إنشاء كيان كُردي في كُرد ستان العراق حين أُجبر الادارة الامريكية على تحديد ملا ذ أمن لهم بعد قمع الانتفاضة من قبل الحكومة العراقية باشد وسائل العسكرية من الدبابات والمدافع والمروحيات، فهجرت الملايين من الكُرد الى حدود تركيا وايران ، مما أسفرت عن أول تأثير لاحدى مكونات النظام العالمي الجديد وهي الفضائيات على تدويل القضية الكُردية في العراق، عندما قامت تلك الفضائيات بنقل المأساة الشعب الكُردي بشكل حي ومباشر الى الرأي العالمي (غالبريث، 2007: ص73).

4-1-2 الهجرة المليونية لكُرد العراق ودور الإعلام كأحد فواعل النظام العالمي في تدويل القضية الكُردية في العراق

دخلت القوات العراقية الى مدن كُردية وقصفت المدن والبلدات بالمدافع وبصواريخ من الطائرات المروحية بشكل عشوائي وقامت العوائل الكُردية في المدن والمجمعات السكنية بترك ممتلكاتها والهجرة نحو الحدود الايرانية والتركية وتلاحقها الطائرات المروحية بنيران رشاشاتها وصواريخها وتحرق السيارات والحافلات والشاحنات التي تقلهم (طالباني، 2009: ص516).

وهكذا بدأت الهجرة المليونية في آذار، 1991 مشياً على الأقدام عبر سلسلة الجبال التي تفصل تركيا عن العراق ، ليعسكروا على سفوح الجبال الشديدة الانحدار على الجانب التركي، بالاضافة الى الهجرة المتواجدة على الحدود الايرانية العراقية ودون أن يتوفر لهم المأوى أو الطعام بدأوا يموتون بالمئات وكان الرئيس التركي اوزال قد رفض السماح لهم بالتوغل في الاراضي التركية (غالبريث، 2007: ص68). الا القضية بدأت بالتدويل من منطلق تلك المأساة عندما سمح لكاميرات الفضائيات كإحدى مكونات النظام العالمي الجديد ، نتيجة للثورة الاتصالية التي بدأت تظهر مع ظهور النظام العالمي الجديد بأن تصور معاناة هؤلاء الناس ، مما أسفرت عن ولادة ظاهرة CNN وABC فانت الصور التلفزيونية لرجال الكُرد وهم يدفنون

أجساد أطفالهم الصغيرة تعرض متباينة مع مشاهد الرئيس الامريكي السابق بوش ، وهو يصطاد السمك أثناء إجازته بولاية فلوريدا . ثم تجاوزة الامور قدرة تحمل الرئيس التركي السابق أوزال أولاً ومن بعده رئيس الوزراء البريطاني السابق جون ميجر ، وأخيراً الرئيس بوش (غالبريث، 2007: ص68).

لم يكن الدافع الرئيسي الكامن خلف التدخل في كُردستان العراق كامناً في مبادرة قادة الدول لاقناع الجماهير الرافضة بالاستجابة للمعاناة الانسانية ، بل كان الاعلام والرأي العام المحلي هما اللذين ضغطا على صناع القرار السياسي للقيام بالتدخل لاغراض انسانية، وان هذا الإجراء لم يتخذ لحماية الكُرد لولا الاهتمام الذي كرسه الاعلام الغربي في الحديث عن محنة الكُرد على طول الحدود التركية والايرانية (بيليس وسميث، 2004: ص832).

وعلى كل حال فان عمليات التدخل التي تنطلق أولاً من الاهتمام بالاستجابة للضغوط الموجهة من وسائل الإعلام والرأي العام تدحض بشكل واضح تعريف الكاتب بيكو باريك (Bhikhu Parekh) للتدخل بأنه " أعمال تمليها في المقام الأول المشاعر الإنسانية أو التعاطف أو التآخي " (بيليس وسميث، 2004: ص833).

نستطيع أن نقول بان الهجوم على الكُرد وضربهم على يد الحكومة العراقية في عهد حزب البعث، أدى الى استدعاء دولي على نطاق واسع، بحيث أُجبر المجتمع الدولي لاتخاذ بعض الخطوات الممانعة لحماية الضحايا (Chomsky, 1997: p15).

ففي أعقاب تخبطه في إيجاد حل، أمر الرئيس الأمريكي بوش القوات الأمريكية وبموافقة الرئيس التركي اوزال خشية من تسرب روح الكفاح المقاومة إلى كُردستان تركيا وبطلب من الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران بدخول شمال العراق لتأمين منطقة أمنة للكُرد (طالباني، 2009: ص517). حيث أسفرت تلك الجهود في اقرار قرار دولي، وهو قرار 688 مجلس الامن الذي أعطت للقضية الكُردية البعد الدولي، حيث أنه ولاول مرة في ظل النظام العالمي الجديبعد معاهدة سيفر الدولية ، تُبحث المسألة الكُردية في المحافل الدولية وسنتحدث عنه بالتفصيل في المبحث التالي.

4-1-3 القرار 688 لمجلس الأمن وتدويل القضية الكُردية في النظام العالمي الجديد

اصدر القرار من مـ جلس الامن في الخامس من نيسان 1991 برقم 688 وتناول القرار القمع الذي تعرض اليه الكُرد في العراق ، وأعتبر ذلك تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين وشدد على ضرورة ضمان حقوق الانسان و الحريات السياسية لمواطني الكُرد. وكانت تلك هي المرة الاولى التي تتحدث الهيئة الدولية عن القضية الكُردية بمثل هذا الوضوح والصراحة (قادر، 2003: ص118).

ففي 17 نيسان 1991 أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الامريكي أن القوات الامريكية دخلت كُردستان العراق سرعن للبدء في اقامة مخيمات للاجئين الكُرد ترافقها قوات بريطانية وفرنسية وغيرها ، لغرض البدء بتنفيذ القرار 688 لمجلس الامن (الشو، 1992: ص98).

حيث وفرت الحماية الدولية لمنطقة كُردستان من قبل طائرات التحالف ومنع الطائرات العراقية من التحليق فوق أجواء خط العرض 36 التي سميت بمنطقة حضر الطيران (NO FLYZONE)، وبالتالي أدت الى منح فرصة تاريخية للكُرد لتدشين تجربة حكم فريدة في المنطقة منذ بدء ثوراتهم المتكررة (المفتي، 2005: ص71).

تولت الطائرات الأمريكية والبريطانية التي كانت تنطلق من قاعدة اينجرليك التركية مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات وتم توفير ما سمي بـ (الملاذ الآمن) للكُرد (قادر، 2003: ص118). ان القرار 688 طالب بالكف فوراً عن كافة أشكال انتهاك حقوق الإنسان من الحكومة العراقية في ذلك الوقت . ان القرار رُبط بموضوع التدخل الإنساني الذي أصبح ضرورة إنسانية ملحة.

ان القرار كان الأول نوعه من حيث تجسيد السياسة الدولية الجديدة ، عقب انتهاء مرحلة الحرب البا ردة ونهاية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ويعتبر من الخطوات المهمة في سير النظام العالمي الجديد . وهي سياسة تغير مفهوم عدم حق التدخل في شؤون الدول إلى حق التدخل (البرزنجي، 1999: ص50).

ورد هذا الحق لاول مرة في تاريخ التقارير السنوية عن أعمال الامم المتحـــ دة. حيث اصدر الامين العام للامم المتحدة في 6 ايلول 1991 تقريره السنوي وأشار الـــى موضوع حق التدخل، عندما ذكر بان مبدأ عدم التدخل في الاختصاص المحلي الأساسي للدول لا يمكن عده حاجزاً واقياً يمكن ان ترتكب من ور ائه انتهاكات جسيمة ، أو حالات شتى من الحيلولة دون ار تكاب أعمال فظيعة لا يمكن الاحتجاج به قانوناً أو أخلاقاً ضد اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة ، خاصة حينما يكون السلم أيـــضاً معرضـــاً للخطـــر (البستاني، 1991: ص61-62).

ويستند دعاة الحق في التدخل الى الجرائم ضد الانسانية . والجرائم ضد الانسانية يمكن أن تُ عرف بأنها "الجرائم التي تُ رتكب ضد عدد من السكان المـــدنيين او جماعـــة قومية أو عرقية أو دينية ، في اطار هجوم عسكري متعمد واسع النطاق ومتكرر ويعبر عن نهج سلوكي من قبل دولة " (الفتلاوي وربيع، 2009: ص306). وأن ما تعـــرض اليه الكُرد في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات القرن ا لعشرين مـــن قبـــل الحكومـــة العراقية السابقة يعد من الجرائم ضد الانسانية.

فمتابعةً من فرنسا لدعوتها الى مبدأ الحق في التدخل في اطار النظـــام العـــالمي الجديد، الذي ازيلت فيه العقبات السياسية أمام هذا الحق بديلاً عن عدم التدخل بوصـــفه قاعدة مستقرة في القانون ا لتقليدي المعمول به . تقدمت فرنسا بمشروع قرار الى مجلس الامن بعد تلقيه مذكرتين من ايران وتركيا حول نزوح الكُرد الى ايران وتركيـــا كمـــا ذكرت ونُقش هذا المشروع في مجلس الامن وتحول الى قرار دولي وصدر بأكثريـــة 10 أصوات ضد 3 وهي كوبا واليمن وزيمبابوي وامتناع الصين والهند ع ن التصويت (البستاني، 1999: ص66).

ان الشعارات والدعوات التي تطلق في ميدان حقوق الانسان من دعـــاة النظـــام العالمي الجديد في الواقع تخاطب مجتمعات هشة المتردية لحقوق الانسان ، حتى تدغدغ امال الشعوب والمجموعات التي تعاني القمع كمنقذ لهم (البستاني، 1991: ص75).

قلقت الحكومة العراقية آنذاك بسحب الإدارات الحكومية من كُردستان ، ظناً منه أن الكُرد سيخفقون في إدارة شؤونهم وسيعودون طائعين إلى أحضان السلطة المركزية،الأمر الذي كذّبته الوقائع ، إذ سرعان ما بادرت الأحزاب الكُردية إلى ملء الفراغ السياسي والأمني للسلطة (صابر، 2004: ص732).

حيث سارعت الأحزاب الكُردية بقيام انتخابات في عام 1992، و ولدت أول برلمان وحكومة باسم برلمان وحكومة إقليم كُردستان، بدأت تمارس نشاطاها ومظاهر السيادة على الإقليم الكُردي بعيداً عن أي وجود فعلي لحكومة العراق . واعتبرت ذلك أول خطوة نحو بناء كيا ن ديمقراطي وخطوة أولى نحو شرعنة القضية الكُردية في العراق في ظل النظام العالمي ونقطة تحول في تاريخ السد ياسي الكُردي في كُردستان العراق (قادر، 2003: ص118).

4-1-4 دور المنظمات العالمية والبرلمانات والمؤتمرات كإحدى فواعل النظام العالمي الجديد في تدويل القضية الكُردية

كما أشرت إليها في الفصل الثالث . فالدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد . فالنظام العالمي الجديد يتضمن العديد من الوحدات التي قد تأخذ شكل الدولة وقد تأخذ أشكالاً أخرى ، كما أنها قد توجد داخل الدولة نفسها كالأقاليم وهذه الوحدات تشكل شبكة من الوحدات المترابطة ذات المستويات المتعددة التي تبدأ من مستوى الوحدات الفاعلة داخل الدولة وا لدول والمنظمات والمؤسسات الأخرى (سليم، 2005: ص48).

فقد أصبحت معظم المنظمات غير الحكومية في مختلف المجالات أكثر تأثيراً في كثير من الاحوال من الدول ذات السيادة . وقد كثف هؤلاء الفاعلون الجدد شحذهم لجهود الحكومات المختلفة بخصوص العديد من القضايا الهامة مما أثر على عملية اتخاذ القرار. وعلى سبيل المثال لا الحصر تأتي منظمة العفو الدولية (ICRC) و

وكالات الغوث والمنظمات التي تعمل في مجال الحقوق الانسان و حماية الاقليات (جلال، 2001: ص47-48).

هذه التطورات هي في الواقع جزء من تكوين النظام العالمي الجديد ، وبالتالي ساعدت هذه التطورات من ناحية اخرى الى تدويل القضية الكُردية ، من قبل هذه المكونات والفواعل الصاعدة الى النظام الدولي فالمؤتمرات الدولية والاقليمية التي عقدت أشارت البعض منها الى القضية الكُردية فعلى سبيل المثال قامت الجنة السويدية لحقوق الانسات بعقد مؤتمر دولي بستوك هولم في عام 1991 حيث شاركت فيها ممثلي لاكثر من 30 دولة، حيث أُكدت المؤتمر على جملة من المسائل التي تعلقت بالكُرد وما تعرض اليه الكُرد في عا م 1991 من الهجرة والابادة الجماعية والانتهاكات الاخرى واوصت المؤتمر على ضرورة وقف جميع الانتهاكات بحق الكُرد واطلاق صراح كل المعتقلين السياسيين الكُرد وان يُمنح الكُرد بحقوقهم ، كما وطالبت المؤتمر من الامم المتحدة في ادراج القضية الكُردية في العراق في جدول المؤتمرات لامم المتحدة اذا عُقدت حول منطقة الشرق الاوسط (فيلي، 1993: ص7).

كما ان القضية الكُردية كانت حاضرة على طاولة البرلمانات الدولية ، عندما اكدوا على مشروعية حق التدخل في اشارة الى مشروعية التدخل الدولي لتأسيس الملاذ الامن للكُرد عبر القرار 688لمجلس ا لامن الدولي. فقد اعتمد المؤتمر البرلماني الدولي في دورته الاخيرة التي عقدت في سينتياغو في التشيلي بين 7 الى 13 تشرين الاول 1991 قراراً حول وضع تدابير لمنع الابادة الجماعية والتدخل ضدها عن طريق التعاون الدولي في اطار الهيئات الدولية المختصة مثل الامم المتحد ة (البستاني، 1991: ص64). كما أن البرلمان الاوروبي أيدت القرار 688 في تصريح له في عام 1992 واكدت على تأيدها لمنطقة حضر الطيران التي أقامت من قبل المجلس الدولي لحماية الكُرد.

كما أن القضية الكُردية كانت حاضرة ايضاً في مؤتمرات المنظامت الدولية ، حيث قامت منظم ة لاشتراكية الديمقراطية الدولية ، كمنظمة سياسية تعاونية بين تضم

الاحزاب ذات التوجه الاشتركي الديمقراطي في عام 1998 بمؤتمر صحفي في مبنى البرلمان الاوربي ببروكسل ، نشرت في مجلة كولان العربي العدد 260 سنة 1998. حيث ركزت على القضية الكُردية في العراق وأُكدت على أن ما تعرض اليه الكُرد في المنطقة (كُردستان العراق)من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والهجرة القسرية من قبل الحكومة العراقية ، تؤثر على أمن المنطقة وامن أوروبا وبالتالي تمنح القضية البعد الدولي والمنطقة لاتستقر الا بمعالجة تلك القضية معالجة عادلة عن طريق الحوار وبطرق دبلوماسية ومنحهم الحقوق السياسية والثقافية.

4-1-5 عقبة الحرب الأهلية واتفاقية واشنطن كخيار دولي لحل حلة تلك العقبة

بدأت الحرب الأهلية كُردستان العراق بين الحزبين الرئيسين ، الحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة مسعود البارزاني والحزب الاتحاد الوطني الكُردستاني بقيادة جلال الطالباني في مارس 1994 (علي، 2008: ص316).

اندلعت الحرب الأهليةبعد قيام الانتخابات سنة 1992 وتشكيل الحكومة والبرلمان. ربما كانت أحد الأسباب هو عدم الهضم الديمقراطية وما تتمخض عنها من الانتخابات ونتائجهافعدم القبول بنتائج الانتخابات بالرغم من إنها أدت إلى تشكيل الحكومة بطريقة ففتي ففتيوعدم القبول ثقافة الآخر حولت الوضع الى كارثة داخلية كادت أن تقضي على روح المولود الكُردي الجديد في ظل النظام العالمي الجديد وأن تفسخ المجال لقوىالإقليم أن تتدخل في محاولة منهم لإفشال تلك التجربة الكُردية. لذلك نجد أن تلك العقبة كاد ت أن تأخذ الطابع الإقليمي وأصبح المجتمع الدولي مهتمة بتلك العقبة، الأمر التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكيةبأنها أزمة (شريف، 1997: ص706).

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بذلك الحرب وأصبحت السياسة الخارجية الأمريكيةتهتم به ، كما أنها ألقت مسؤولية اندلاع هذا الحرب على عاتق الحزبين

الكُرديين كما وصفها المتحدث الرسمي لوزارة الخا رجية الأمريكية في تلك الفترة نيكولاس بيرنز (راندال، 1997: ص402).

رأت الولايات المتحدة ان اللامبالا ة أمام هذه العقبة ربما تؤدي إلى تردي مصالح الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي لا تصب في مصلحة الكُرد في المنطقة ، لذلك أحذرت الولايات المتحدة قادة الكُرد على ذلك وبذلت جهدها لإخمادنار هذا الحرب (الحسني، 1999: ص58).

بدأت الولايات المتحدة بإجراءات والاعداد لاتفاقية واشنطن. ففي هذا الصدد زار نائب وزير الخارجية السابق ديفيد ويلش وألتقى بمسعود البارزاني وجلال الطالباني ودعاهم لزيارة رسمية الى الولايات المتحدة وفي مؤتمر صحفي له في كُردستان نشره مجلة الكولان العربي العدد 26 لسنة 1998 قال ويلش "نحن مستمرون للحفاظ ع لى منطقة حظر الطيران والدفاع عن الكُرد وعن بقية الاقليات الاخرى ... جئت لكي نصل مع قادة الحزبيين الى اتفاق نهائي كما نحن واثقون على ذلك ".

جاءت اتفاقية واشنطن في 17 ايلول تحت ادارة وزارة الخارجية الامريكية لكي تعلنالولايات المتحدة عن انتهاء تلك العقبة ، حيث كانت تلك الاتفاقية بمثابة اتفاقية دولية تحت ادارة الولايات المتحدة الامريكية تشارك فيها أطراف كُردية وكانت لها صدى دولي. كما انها أدت الى تقليص الهيمنة الاقليمية في المنطقة وجعلت من القيادة السياسية الكُردية أن تلعب دوراً مهماًان تكون موضع الاحترام على صعيد دول الجوار لاقليم كُردستان العراق (احسان، 2001: ص139).

كانت اتفاقية واشنطن بمثابة نقطة تحول للانتقال بالقضية الكُردية من قضية انسانيةالى قضية سياسية . ففي رسالة خاصة بعثتها الرئيس الامريكي السابق الى الكونغرس في 7 تشرين الثاني 1998نشرتها مجلة الكولا ن العربي العدد 30 لسنة 1998، أكدت فيها على ضرورة احترام الحقوق السياسية للكُرد والالتزام باتفاقية واشنطن.وتأتي هذه التطورات بعدما كانت التوجهات الاميركية تنحو نحو أعتبار المشكلة الكُردية بمثابة مشكلة انسانية أكثر منها سياسية والتوصية بمنحهم حكماً ذاتياً

كحل لمشكلة هذا الشعب السياسية وكتجسيد لحقوقه الوطنية ولم تطالب بحقه في تقرير المصير أو الاستقلال السياسي ككيان سياسي مستقل (كليمان، 1993: ص64-65).

كما يعتقد مسعود البارزاني رئيس اقليم كُردستان حالياً ، بان اتفاقية واشنطن تعتبر احدى الوثائق الدولية لمنح القضية الكُردية بُعداً سياسياً وليست انسانية وانها المرة الاولى التي تعبر فيها الامريكيين عن قناعتهم للقضية الكُردية كقضية سياسية والعامل معها على هذا النحو (البارزاني، 1998: ص14).

4-2 المتغيرات السياسية التي غيرت بعض مفاهيم السياسة في ظل النظام العالمي الجديد وتأثيرها على القضية الكُردية

في هذا المبحث سنتطرق الى تلك المتغيرات التي غيرت بعض مفاهيم سياسية ، كالعولمة وتأثيرها على سيادة الدول والمتغيرات التي حدثت على مفهوم الدبلوماسية والتي انصبت في مصلحة القضية الكُردية في العراق في ظل النظام العالمي الجديد.

4-2-1 العولمة وسيادة الدول وتأثيرها على القضية الكُردية

بعد تعريف العولمة و الحديث عن العلاقة بين العولمة والنظام العالمي الجديد كمفهوم مرتبط بالنظام العالمي في الفصل الثالث ، سيتم الان الحديث عن تأثير العولمة على سيادة الدول.

كانت الدول بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الحرب الباردة تحظى بسيادة مطلقة ومتينة. وأعتبر الدولة قوية من الخارج اذا كانت تحضى بسيادة متينة وقوة متوازنة مع دول اخرى ولم تتدخل أي دولة في شؤونها الداخلي(Clark, 1999,p58). إلى أن هذه السيادة لم تعد مطلقة وفقا للنظام العالمي الجديد والعولمة، وأصبحت تُكسر ممانع السيادة لأسباب إنسانية وأسباب يتعلق بحقوق الإنسان . وقد تكون للعولمة دور كبير في تفعيل آليات الاختراق والكشف عن المستور في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة. فالعولمة هي ناتجة عن مجموعة من التطورات التي شهدها العالم خلال العقدين

الأخيرين من القرن العشرين وهي التطورات المعاصرة في مجال العلمي والتكنولوجي. خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تمثلت في تسهيل وتكثيف الاتصالات بين مختلف جهات العالم (أبو عامود، 2008: أ، ص74).

ان التغير طرأ على مفهوم السيادة الوطنية لا يمكن فهمه بمعزل عن حقيقة ان الدول القومية لم تعد هي الفاعل الوحيد في نطاق العلاقات الدولية وذلك على خلاف الفترة السابقة لعام 1945 كما أشرت اليها في الفصل الثالث ، فالى جانب الدول أصبحت هناك كيانات دولية عديدة تضطلع اليوم بدور كبير يفوق دور الدول ذاتها في بعض الاحيان في توجيه مسار حركة الاحداث على أمتداد الساحة الدولية (اسماعيل، 2008: ص30).

فالسيادة هي استقلال أعلى وسلطة نهائية و صفة الدولة تشير الى حقها في استخدام السلطة القضائية المطلقة على أقليمها (Dougherty And Pfaltzgraff, 1999: p604).

السيادة تتمثل في سلطة الدولة في الداخل والخارج وصفاتها ، هي انها سيادة واحدة لا تقبل التجزئة ولا يمكن التصرف بها . ويعني ذلك ان الدولة في الداخل أو الخارج لا يعلوها أية سلطة أخرى . وعرفها جان بودان "بانها السلطة العليا على المواطنين والرعايا التي لا تخضع للقوانين "كذلك يمكن الاعتماد على تعريف محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو سنة 1949 في " ان السيادة هي بحكم الضرورة ولاية الدولة في حدود اقليمها ولاية انفرادية ومطلقة ، وان احترام السيادة الاقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساساً جوهرياً من أسس العلاقات الدولية " . أضف الى ذلك نجد أن العدد الكبير من الفقهاء اتفقوا على أن أوصافها واحدة لا تتجزأ ولا تقبل التصرف وغير خاضعة للتقادم المكتسب او للتقادم المسقط (حداد، 2000: ص273).

ان من اهم المسمات مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، هو تغير النظرة الى السيادة فلم تعد السيادة مطلقة كما كانت سابقاكما أشرت اليها . فالاتجاهات الفقهية الحديثة في القانون الدولي العام تتجه الآن نحو المزيد من التقييد للسيادة وهذا نابع في الواقع من

تبلور مفاهيم ومبادئ حول تعزيز ممارسة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. فتميزت مرحلة مابعد الحرب الباردة، بالنظر لانتهاء الصراع على مستوى القمة، بانتقال الصراعات والنزاعات الى مستويات الإقليمية، فشهدت مختلف المناطق الإقليمية نشوب نزاعات بعضها مدفوعة بأسباب إيديولوجية او سياسية والأخرى مدفوع بأسباب اثنية (توفيق ،2000: ص 383). ان حالة التفكك التي حلت ببعض الدول مثل الاتحاد السوفيتي السابق ،والصراعات داخل الدولة الواحدة او حتى انهيار الدولة احيانا اخرى استوجب من المجتمع الدولي اعادة النظر في صيغ تعامله مع هذه التطورات الجديدة ودعت الحاجة الى قيام الامم المتحدة بدور جديد ومضاف من اعمال انسانية من اجل وضع حد للفوضى في داخل الدولة .في هذا الاطار برز التركيز غير المسبوق على مبدأ حماية حقوق الانسان،و تحويله الى احد مرتكزات السياسة الخارجية للدول الغربية ،كما بدأت تظهر تدريجيا فكرة انشاء نظام قانوني دولي يتناسب وواقع العولمة الذي يقتضي موضوعيا تجاوز سيادة الدول وياخذ بعين الاعتبار مبدأ وحد ة الجنس البشري واولوية القيم الانسانية الشاملة على المعطي ات السياسية والقانونية المحلية (أباه، 2001: ص71).

ان موضوع حقوق الاقليات والقوميات اثار ت الجدل بين مؤيدي التدخل وخصومهم من المستندين لمبدأ سيادة الدول ومنع التدخل في شؤونها . والجدير بالملاحظة ان الـ نظام الدولي لم يعد دوليا بل اصبح عالميا ،اي ان العلاقات الدولية اصبحت اممية بمعنى عدم اقتصارها على الدولة كفاعل رئيس وحيد في العلاقات الدولية ظهرت قنوات عديدة يمكن من خلالها ان يتفاعل الفرد مع النظام العالمي . وان مجرد وجود هذه القنوات جعل الفرد احد الـ مخاطبين من جانب القانون الدولي مما يدخل انتهاكات حقوق الفرد كأحد الوسائل المشروعة للتداول في مجال العلاقات الخارجية .وفي الواقع ان حقوق الانسان تنشئ نظاما قانونيا جديدا.

إنها بحكم طبيعتها تلغي التمييز التقليدي بين النظام الداخلي والنظا م الدولي، وبالتالي يجب الا ينظر اليها من زاوية السيادة المطلقة او من زاوية التدخل السياسي ،

بل يجب على العكس ادراك ان حقوق الانسان تقضي ضمنا التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية، وضمن هذا الاطار يجب ان تكون الدولة النموذج في ضمان حقوق الانسان واليها يجب ان يعهد المجتمع الدولي بشكل اساسي المسؤولية الاولى عن حماية حقوق الافراد (اباه، 2001: ص72).

وحينما تكون الدولة غير جديرة بهذه المهمة وغير قادرة على تحمل المسئوولية وذلك حينما تنتهك هذه الدول ذاتها المباديء الاساسية لميثاق الامم المتحدة التي التزمت بها وحين تتحول الى اهدار حقوق المواطنون بدلا من حمايتهم وهو مالم يعد ممكنا لدولة ما اخفاؤه عن الراي العام في ظل ثورة المعلومات التي نعيشها اليوم. وفي مثل هذه الظروف يتعين على المجتمع الدولي اي المنظمات الدولية والاقليمية ان تتحمل مسؤوليتها نيابة عن الدولة التي تخفق في القيام بواجباتها في هذا الميدان، لذلك لا يمكن ان يصبح حماية السيادة او التمسك بها ذريعة تستر من وراءها أنظمة شمولية لإهدار حقوق المواطنين (توفيق،2000: ص386 -387). وقد اصطدمت مواثيق ومبادئ حقوق الإنسان دائما بمبدأي السيادة التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويقول أستاذ القانون الدولي العام بيتاتي ان " ثمة ما يلفت نظر فعلاً في هذا القانون الإنساني الجديد الذي يعمل له حالياً والذي يفرض تدخلاً دون ان يتنكر للسيادة . فالأمر يقتضي وضع مدى قانوني جديد حيث ترتبط بشكل وثيق ولا فكاك منه شرعية التدخل الإنساني والمبدأ الأساسي لاستقلال الدولة وعدم خضوعها لإرادة خارجية " (حداد، 2000: ص582-583).

ويُميز بيتاتي بين اربعة انواع من التدخل :تدخل غير المادي أعقب الإعلان العالمي لحقوق الانسان وعاش نحو عقدين من الزمن ، وتدخل يستند على عمليات انسانية عبر حدودية تنفذها منظمات دولية بقبول مسبق ومشروط من الدول، وتدخل اجباري. الأمثلةعليه كثيرة ومعروفة ، كإرسال المساعدات الانسانية وتوزيعها من قبل الامم المتحدة مصحوبة بوحدات عسكرية متمتعة بدرجة عالية من القوة تمكنها من انقاذ مهماتها الانسانية التي يكون قد صدر بشأنها قرارا ت من الامم المتحدة ولا تحتاج

لموافقة مسبقة من الدول المعنية العراق .اما النوع الرابعفي الترتيب الذي يقدمه بيتاتي، فهو التدخل الوقائي الذي يشهد نموا وتطورا في سياق واطار الدبلوماسية الوقائية التي تبنتها الامم المتحدة منذ العام 1992 (حداد، 2000: ص583). وفي هذا السياق ، ان القرار 688 انف الذكر شكل سابقة فيتطور حق التدخل الدولي الانساني . اذ انه كان ينص على حرية ايصال المعونة الانسانية رغم ارادة الدولة ذات السيادة واصبحت عمليات انقاذ الكُرد في العراق مرجعاً اعتمد عليه الفقه الدولي للدفاع عن التوجه الذي ينادي بتطوير قواعد القانون الدولي واعطاء الاولوية لاحترام حقوق الانسان . كما انه أصبح سابقة قانونية لما حدث بعد ذلك لصومال سنة 1992 وفي انغولا سنة 1993 وفي بوسنة وبعض البلدان الأخرى (حداد، 2000: ص583).

وهناك من يقول بان عولمة حقوق الانسان تنسف الـ سيادة السياسية للدو لة التى تتعرض ربطضربات عسكرية من قبل المجتـ مع الدولي او الى انتهاك السيادة. كذلك الحال بالنسبة الى حالات الجرائم الانسانية التي تحدث داخل ا لدولة ولم تستطيع الدول باخفائها ، بسبب التطورات التكنولوجية والاتصالات والفضائيات التي تعتبر أداةً للعولمة مما تؤدي بالدول الى اجتياز سيادتهم ، لغرض للهن ممارسات الدول لهذه الجرائم . وهذا ماجرى في عراق ودعت الأمر إلىاجتياز سيادة تلك الدول مقن قبل المجتمع الدولي والقوى الكبرى وبالتالي انصبت في مصلحة القضية الكُردية وتأسيس كيان كُردي باسم إقليم كُردستان (إسماعيل، 2008: ص113). مهما يكن من أمر فان العولمة تمثل أهم افرازات النظام العالمي الجديد، وهي حركة يمكن اعتبارها كونية ذات طبيعة شمولية تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية والاجتماعيةانها عملية ديناميكية معقدة وشا ئكة وانسيابية عبر الحدود ميادين (ئاكره يى، 2004: ص157).

4-2-2 التغيرات التي طرأت على مفهوم الدبلوماسية ودور الدبلوماسية الكُردية في منح القضية البعد الدولي

ليس للدبلوماسية تعريف محدد متفق عليه ، وليس من المرغوب فيه علمياً الاصرار على تعريف جامد غير قابل للتكييف مع تطور المفهوم المتقلب للدبلوماسية

من حيث الوظيفة والموضوع والممارسة . فالتعاريف التي سبقت تمتع المنظمات الدولية بالشخصية الدولية مثلاً ، كانت تؤكد على ممارسة الدول وحدها للدبلوماسية في علاقات بعضها مع بعض بواسطة ممثليها الدبلوماسيين دون المنظمات الدولية . ومن أشهرها تعريف الدبلوماسي البريطاني المعروف السير ارنست ساتو بأن الدبلوماسية هي " استعمال الذكاء واللباقة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة " (البكري، 1986: ص41).

كما انها يمكن أن تُعرف على " أنها تصرف الدول في العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات". أو انها " العملية التي تحاول الدول من خلالها التعبير عن مصالحها القومية " (Stoessinger, 1973: p221).

فانكانت الدبلوماسية في السابق حُصرت بين حكومات الدول ، الا ان هذا المفهوم تغيرت تماماً ولم تعتمارسها الدول فقط وانما الى جانب الدول ، هناك أطراف أخرى تمارسها كا المنظمات غير الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات المجتمع المدني والاقاليم والشخصيات الدولية والامم وكل هذه التغيرات التي طرأت على مفهوم الدبلوماسية حدثت في ظل النظام العالمي الجديد وتعاظمت أهميت ها وتأثيرها منذ مستهل التسعينات (جمعة، 2004: ص10).

وفي ظل المتغيرات التي حدثت على مفهوم الدبلوماسية في ظل النظام العالمي الجديد، ظهور تسميات مختلفة للدبلوماسية منها: دبلوماسية متعددة المسارات (Multy Track Diplomacy)، تتمثل هذا النوع من الدبلوماسية في الاتصال والتفاعل بين الافراد في الاطر الثقافية والفنية والرياضية والعلمية من خلال شبكة الانترنت والفضائيات. كالدور التي قامت بها شبكة CNN الامريكية في حرب الخليج الثانية 1990 ودور وسائل الاعلافي بؤر الصراع الدولية والمحلية (جمعة، 2004: ص11).

ان الدور الدبلوماسي التي قامت بها شبكة CNN في حرب الخليج الثانية 1990-1991 أخلقت ما تسمى بدبلوماسية مفتوحة (Opening Diplomacy)، نظراً

لما قامت بها CNN من فتح باب المخاطبة لكل من رئيس العراقي السابق صدام حسين والرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية بـــوش، لمخاطبـــة الـــشعبيين الأمريكـــي والعراقي بشكل مباشر (صادق، 1996: ص36-37). وفي صدد تأثير وسائل الإعلام في حرب الخليج الثانية، يقول الكاتب السيد أمين شلبي في كتابـــه (فـــي الدبلوماســـية المعاصرة)،" كانت وسائل الاعلام طرفاً أساسياً ومؤثراً في اتجاه الأزمـــة وتطورهـــا، حتى ان المفاوضين كانوا يعملون وفي أذهانهم ماذا ستقدم وسائل الإعلام ومراســـلوها ويعلم كل جانب ، وهو يخاطب وسائل الاعلام عن مخرجات المفاوضات وما حققته من نجاح أو فشل ، إنما يخاطب الرأي العام في بلاده بكل اتجاهاته ومواقفه من موضـــوع المفاوضات " (الرشدان والموسى، د. ت: ص75).

استفادت الكُرد من تلك التغيرات التي حدثت على مفهوم الدبلوماسية والتي جلبت بهم معه النظم العالمي الجديد ، بدأً من عام 1991 في أثناء قيام الانتفاضة الكُردية وتواصلت وتطورت مع التطورات التي حدثت على الـ قضية الكُردية من انبثـــاق حكومـــة وبرلمـــان كُردية، انتهاءً بتشكيل مؤسسةرئاسة إقليم كُردستان وانتخاب رئيس اقليم كُردستان. ففـــي آذار عام 1991 بدأت التحرك الدبلوماسي الكُردي عندما قام وفد سياسي كُردي بـ زيـــارة رسمية إلى تركيا وأعلنوا عن تعاونهم لتركيا، كما طلبوا معاونة تركيا لهم. فرئيس تركيـــا السابق اوزال قرر بفتح باب الدبلوماسية بوجه الكُرد وطلب من الادارة الأمريكية بان تهتم بالكُرد، ثم وصل الامر بالرئيس التركي السابق اوزال بان يستقبلهم شخـــصياً (Barkey and Fuller, 1998: p51).

تواصلت هذه الجهود الدبلوماسية للقيادة السياسية الكُردية لبيان وجهة النظر الكُردية في تفسير حقوقهم القومية وطرح هذه الحقوق أمام بعض من رؤســـاء العـــالم كـــالرئيس الفرنسي السابق فرانسو ميتران وبعض قادة العالم . استمرت هذه الجهود حتى بعد تشكيل برلمان وحكومة كُردستان لأول مرة في عام 1992، مما أسفرت تلـــك الجهـــود بجلـــب الاعترافات سواء كانت من الإدارة الأمريكية أو حكومات بعـــض دول الأخـــرى بـــذلك البرلمان والحكومة لكونهم شكلوا بطريقة ديمقراطية عن طريق الانتخابـــات (إحـــسان، 2001: ص84).

فتعود العلاقات الامريكية الكُردية الى حرب الخليج الثانيـــة وحـــرب تحريـــر الكويت 1991، عندما أقامت هي وبريطانيا منطقة حظر الطيران في كُردستان العراق وسُمحت للكُرد بنوع من الحكم الذاتي (شكرى، 2005: ص131).

لقد كان الموقف الامريكي دائماً د اعماً للكُرد في وجه الاضـــطهاد والانتهاكـــات الصارخة التي مورست عليهم من قبل النظام البعثي في العراق ، وحتى بعد 2003 من أجل ترسيخ حقوقهم في عراق تعددي ديمقراطي فيدرالي . ومن جانبه يرى الكُـــرد أن الولايات المتحدة الامريكية هي العنصر الاساسيالمتوافر والقادر على رد ع مخـــاطر وتهديدات الاعداء والخصوم الاقليميين ، ولان مستقبل القضية الكُرديـــة فـــي العـــراق سيعتمد الى حد كبير على الموقف الامريكي الداعم (النصراوى، 2009: ص167).

ان علاقات الدبلوماسية لاقليم كُردستان مع العالم في ظل تلك التطورات أصبحت لا تقل أهميةً من علاقات الدبل وماسية بين الدول، بل ان ماشهده اقلـــيم كُردســـتان مـــن العلاقات الدبلوماسية وما يقوم به رئيس اقليم كُردستان من ممارسة الدبلومـــسايةمـــع الغرب ومع دول العربية وحتى دول المجاور لاقليم كُردستان هي في الحقيقة علاقـــات تُحتسب في خانة الدبلوماسية الرسمية المحترفة . فاقليم كُردستان يتضمن الكثيـــر مـــن القنصليات الاوروبية الامريكية العربية والاقليمية ومقر البعثة الدائمة للامـــم المتحـــدة ، ناهيك عن وجود مكتب رسمي يمثل اقليم كُردستان في الكثير من الدول علـــى شـــاكلة السفارات والقنصلياتكما أن الدستور العراقي الدائم سُمح لاقليم كُردستان بفت ح مكاتب له في الدول الذي يمتلك العراق معهم علاقات رسمية . كما أن رئيس اقلـــيم كُردســـتان يُعامل ويُستقبل على مستوى الرؤساء والمل وك. حيث استعرض مجلة صوت الاخر في عدده 320 كانون الاول 2010 أهم زيارات رئيس الاقليم في ذلك العام ، بحيث تم أستقباله من قبل رئيس الولا يات المتحدة اوباما ورئيس الفرنسي ورئيس وزراء التركي والمسشارة الالمانية ميركل ورئيس وزراء الايطالي ، وعلى صعيد العربي وفي نفـــس العام أُستقبل من قبل ملك المملكة العربية السعودية وملك الاردن ورئـــيس المـــصري السابق حسني مبارك ورئيس وزراء لبنان سعد الحريري.

كما أن هناك عدة عوامل داخلية تدعم الدبلوماسية الكُردية في ظل تلك التغيرات على الصعيد الدبلوماسي بعد عام 2003ومن أهم هذه العوامل : الديمقراطية، التعايش السلمي بين مكونات المجتمع الكُردستاني، والنفط.

فبالنسبة للديمقراطية سواء كانت كمبدأ أو كنظام ،فان أقليم كُرد ستان يعيش في تجربة ديمقراطية تشوبها بعض الملاحظات من الفساد ، ولكنها تمارس الديمقراطية عبر مبادئ الديقراطية، كالانتخابات والتعددية الحزبية وحرية الصحافة والاعلام وحرية التجمعات والاديان والمذاهب. وفي هذا الصدد نشر مجلة الصوت الاخر في عدده 199 حزيران عام 2008عن حديث لرئيس التحالف الديمقراطي العالمي فرانسيسكو روتلي على هامش مؤتمر التحالف الديمقراطي الذي انعقد في عام 2008 في روما وحضره رئيس اقليم كُردستان ، كرئيس للحزب الديمقراطي الكُردستاني ورؤساء أكثر من 50 حزباً عاملا بامتياز في مجال التوجه الديمقراطي ، عندما قال " ان رئيس الحزب الديمقراطي الكُردستاني واقليم كُردستان يمثلان مثالاً جيداً للشرق الاوسط في عملية تطوير الديمقراطية والانتخابات والتعددية واحترام اراء الاخرين ".

أما العامل الثاني ، فهو أن اقليم كُردستان يمثل نموذجا للتعايش بين مكونات المجتمع الكُردستلي بكل اطيافه . ففي زيارته الاخيرة الى ايطاليا لغرض منحه جائزة للطيك من قبل حلف الشمال الاطلنطي نشرته مجلة الصوت الاخر في عدده 329 بتاريخ 2 اذار 2011،وهي المرة الاولى التي تُ منح هذه الجائزة الرفيعة لاحد رؤساء الشرق الاوسطُستقبل رئيس اقليم كُردستان من قبل بابا الفاتيكان ، وأكد بابا الفاتيكان على أهمية التعايش المتواجد في الاقليم بين الكُرد والمسيحيين عندما قال " أنتم رمز للتعايش الاخوي والتسامح وشعبكم موضع تقديرنا وأحترامنا " .

أما العامل الثالث والاخير فهو النفط ، يطفوا اقليم كُردستان على بحر من النفط، وقامت حكومة اقليم كُردستان بتكريره مما ساعد على اتساع حجم الاستثمار في الاقليم واستقطاب مستثمري الاجانب الامر الذي عرقلته الحكومة العراقية بحجة عدم شرعية العقود النفطية للي أبرمتها حكومة اقليم كُردستان ، الا أن هذه الجهود باءت بالفشل

نظراً لدستورية العقود التي أبرمتها حكومة اقليم كُردستان . وفي هذا الشأن يقول الدكتور منذر فضل وهو عراقي من أصل عربي يعمل كاستاذ قانوني " ان المادة 112 من الدستور العراقي تعطي كل الحق لحكومة اقليم كُردستان بابرام العقود النفطية والغازيةوقد جاءت عقود النفط والغاز في اقليم كُردستان منصبة على الحقول المستقبلية وهو حق دستوري مشر وع لا شأن للتوافقات السياسية " (الفضل، 2008: ص3).

4-3 النظام العالمي الجديد والقضية الكُردية منذ عام 2003 والاستحقاقات السياسية الكُردية

سنتطرق في هذا المبحث الى التطور الذي حصل على القضية الكُردية من خلال الاستحقاقات السياسيةالتي حصلت عليها الكُرد بعد 2003، وتعد الفيدرالية والدستور العراقي الدائم الذي يمنح الشرعية الدستورية لإقليم كُردستان احدى أهم تلك الاستحقاقات، كل هذه التطورات وتطورات أخرى حصلت في ظل النظام العالمي الجديد.

4-3-1 الفيدرالية كطرح سياسي كُردي لحل المشكلة القومية والأقلية في العراق

بالرغم من ان هناك تعاريف كثيرة للف يدرالية من قبل الفقهاء، ولكنها وان اختلفت في الألفاظ والتعبيرات إلى أنهامتفقة من حيث المضمون . فقد عرف الفقيه مارسيلو بريلو الفدرالية بأ نها " اتحاد دول يخضع لسلطة مركزية واحدة (السلطة الفيدرالية) وتحتفظ جزئياً باستقلال ذاتي دستوري وإداري وقضائي واسع سلطة الدول أو الدويلات الأعضاء (أمين، 2006: ص13-14). ويعرفها الفقيه دايس " بأنها التدبير السياسي الذي يقصد به التوفيق بين الوحدة القومية والمحافظة على حقوق الأقليا ت " (أمين، 2006: ص14).

النظام الفيدرالي يفيد القوميات التي مازالت في طور تكوينها الحضاري وكذلك يفيد اقوى الدول المتطورة اقتصادياً وتجارياً وسياسياً لذلك يرى معظم خبراء السياسة الدولية ويشاركهم الرأي محللو الاقتصاد الدولي ، بأن النظام الفيدرالي هو برنامج اقتصادي سياسي ثقافي شامل ، يبعد الدول صغيرها وكبيرها عن دائرة الفشل (قرني، 2008: ص32).

اما في ما يتعلق بالفيدرالية العراقية والمطلب الكُردي ، فلقد طالب الكُرد في المراحل الاولى من نضالهم القومي في العراق بحق التمتع بالحكم الذاتي في كُردستان وكان هذا المطلب محكوماً في تلك الفترة من بداية الثورة بالظروف السياسية السائدة في العالم وفي المنطقة تحديدا ، على الرغم من تزامن اندلاع ثورتهم مع مرحلة تصفية الاستعمار وتحرر الشعوب وإنشاء كيانات ودول مستقلة للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار. كان الكُرد بطرحهم هذا الشعار يهدفون الى البقاء في إطار الدولة العراقية كشعب ذي خصوصيات تاريخية وجغرافية واجتماعية و ثقافية ولغوية متميزة عن الآخرين (المفتي، 2005: ص72).

لكن بسبب التعقيدات والتطورات التي رافقت العلاقة الكُرديةبالدولة العراقية ، تقدت القيادة الكُردية برؤية جديدة لبناء علاقة مبنية على أسس جديدة تحقق العدالة المنشودة وتحقق الوحدة الاختيارية لبناء الدولة العراقية الجديدة خاصة أن تطور المجتمعات البشرية والنظم السياسية في العالم أصبح أكثر تأثيراً ولم تعد النظم الشمولية أو المركزية القوية قادرة على الاستمرار .فتبنت البرلمان الكُرد ستاني المنتخب في 4 تشرين الأول 1992 الفيدرالية كنظام بديل مناسب لبلد متعدد القوميات والأديان والطوائف مثل العراق (المفتي، 2005: ص72).

وجدير بالذكر أن حل الفيدرالية لهذه القضية سبق أن طرح قبل أكثر من أربعين عاماً على الحكومة المركزية .فقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني التي كانت تفاوض حكومة البعث الاولى عام 1963 تقدمت بمشروع الى الحكومة العراقية يستند في

خطوطه العريضة على اللامركزية كأساس لنظام فيدرالي يحدد شكل العلاقة بين اقـ ـليم كُردستان وبقية مناطق العراق (المفتي، 2005: ص72).

كان مؤتمر صلاح الدين الذي حـ ضرته معظم القوى الوطنية العراقية والحركات السياسية التي تشكلت بعد غزو القوات العراقية للكويت 1990، قد أكد على قيام نظـام ديمقراطي فيدرالي برلماني تعددي يحترم حقوق الإنسان في إطار المؤسسات الدستورية وسيادة القانون واستقلال القضاء (شعبان، 2004: ص505).

ودعا مؤتمر صلاح الدين للمعارضة عام 1992 واستناداً إلى مؤتمر فيينا إلـى اعتماد حل سلمي وديمقراطي للقضية الكُردية على أسـاس قواعـد القـانون الـدولي المعاصر ومبادئ الشرعية الدولية مؤكداً على حق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها كإطار مناسب ودائم لحل القضية الكُردية ، مع إشارة إلى ان حق تقرير المصير (مؤتمر فيينا) وفي ما بعد الفيدرالية (مؤتمر صلاح الدين) ينبغي أن يقاما على أساس طـوعي اختياري وبالإرادة الحرة لممثلي الشعبيين مؤكداً عن الأخوة والشراكة العربية الكُرديـة (شعبان، 2004: ص506). كما أقر الفيدرالية في مؤتمر نيويورك الذي عقد في عـام 2000 وحضر فيه بعض القوى المعارضة وأقر من خلاله الحقوق المشروعة لـشعب كُردستان وأثارت الشكوك لدى دول الجوار بالرغم من ربط هـذه الفيدراليـة بعـراق ديمقراطي تعددي برلماني موحد (أبو طالب، 2000: ص150).

وهكذا كافح الكُرد من أجل تبني النظام الفيدرالي للعراق كضامن للتعايش القومي واستمروا في طرحهم هذا بالرغم من ان كُردستان أُعتبر إقليما فيـدرالياً بعـدما اقـر البرلمان الكُردستاني في عام 1992 النظام من جانب واحد كما ذكرت ، واستمروا في طرحهم حتى أن وجدوا الكُرد أنفسهم أمام تجربة فيدراليـة عراقيـة بعـد سـقوط الحكومة العراقية في عام 2003 وتحديداً بعد صياغة دستور العراق الجديد الدائم التي ترى في تطبيقها ضماناً لحقوقهم القومية والسياسية والثقافية وصمام ا لأمـان للتعـايش التعددي في العراق (قرني، 2008: ص32).

اعتبرت القوى الديمقراطية في العراق النظام الفيدرالي أحد المعايير الديمقراطية لنظام حكم مرتقب . وكان الاعتماد الأساس على إقليم كُردستان كإقليم فيدرالي التي اعتبرت نموذجية في تعاطيها مع الحكومة الاتحادية على أساس وطن موحد ، بل تكاد تكون تجربة كُردستان احد العوامل الرئيسة في إيجاد أعمق الروابط بين مكونات المجتمع العراقي والعمل على وحدته (الزهيري، 2006: ص11).

كان موقف الشيعة بشكل عام مساندة لفكرة النظام الفيدرالي للعراق باستثناء التيار الصدري، وانعكس ذلك الموقف عند صياغة الدستور العراقي الدائم عندما وافق الشيعة على تجسيد المادة الاولى من الدستور ، الذي ينص على "جمهورية العراق ، دولة مستقلة ذات سيادة نظام الحكم فيها جمهوري برلماني فيدرالي ديمقراطي " (الحكيم، 2005: ص65).

أما موقف السنة من الفيدرالية ، فقد كان ولا يزال معظم الفصائل السنية ترفض الفيدرالية، باعتبار ان الفيدرالية هي تأسيس واضح لعملية تفتيت العراق على أسس طائفية وقومية، لذلك انها تمهد لقيام اقليم قومي كُردي في الشمال وإقليم شيعي في الجنوب واخرى سني في الوسط . كما ان القوى العربية السنية تراجعت عن الاتفاقيات التي اتفقت عليها قوى المعارضة قبل سقوط الحكومة العراقية سنة 2003 (الجميلي، 2005: ص67).

4-3-2 الدستور والانتخابات العراقية والمكتسبات الكُردية لتعزيز قضيتهم

لم يتضمن الدساتير العراقية السابقة حقوق الكُرد بشكل واضح وصريح ، أو على الاقل لم يُعمل بالمواد الدستورية التي تخص بالكُرد ، بقدر ما يحتوي الدستور العراقي الدائم من الحقوق السياسية والمدنية للكُرد في ظل النظام العالمي الجديد . فالقانون الأساسي العراقي الذي أُقر من قبل المجلس التأسيسي العراقي في 10 تموز 1924 ونشره في 21 اذار 1925م يحتوي على أي نص يذكر بخصوص الكُرد وحقوقهم . ولم يجر عليه أي تعديل حتى بعد صدور قرار مجلس عصبة الامم في 16 كانون

الاول 1925 القاضي بإلحاق ولاية موصل (كُردستان العراق) بالدولة العراقية وإلـــزام هذه الأخيرة بإقامة إدارة كُردية خاصة في المناطق الكُردية (عمر، 2005: ص134).

أما دستور 27 تموز 1958 المؤقت، فباستثناء المادة الثالثة التي كانـــت تـــنص على أن (العرب والكُرد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الـ دستور حقـــوقهم القوميـــة ضمن الوحدة العراقية)، لم يحتوي ذلك الدستور على أي مادة أخـــرى تـــنص علـــى الحقوق السياسية للكُرد . وعلى الرغم من ان هذا النص الذي بحد ذاته لا يمكن اعتباره تشخيصاً واضحاً ومقنعاً عن وضع الكُرد وطموحهم في العراق ، الا أنه مع ذلك أصبح موضع النقد والاعتراضمن قبل بعض العرب اذ فسروا معنى الشراكة بالانفـــصال ، على أساس ان الشراكة يمكن أن تنفسخ أو تنتهي (عمر، 2005: ص169).

بعد الإطاحة بالحكم الملكي في العراق من قبل عبد الكريم قاسم قائد ثـــو رة 14 تموز 1958، بمانده القيادة الكُردية المتمثلة بالحـ زب الديمقراطي الكُردستاني آنـــذاك والوعود الذي صدر من قبل عبد الكريم قاسم بحل القضية الكُردية على ضوء مبـــادئ الثورة وأهدافها والتي كانت منسجمة في نفس الوقت مع أهـــداف الحركـــة التحرريـــة الكُردية بقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني ومتمنين أن تكون فاتحة عهد جديد لبناء العلاقات الجيدبالكُردية لما فيه خير للشعبين (البـــارزاني، 2000: ص47). بـــدأت الثورة بإعداد دستور مؤقت متضمناً المادة الثالثة المذكورة في محاولة منهـــا لتفـــسير حقوق الشعب الكُردي الإشارة إلى منح الكُرد أي حقوق سياسية والمقصود هنـــا ، عدم وجود نص في ذلك الدستور تبين فيه حق الكُرد بالحكم الذاتي الذي طالبه القيـــادة الكُردية. الأمر الذي حاول الحزب الديمقراطي الكُردســـتاني (البـــارتي) عنـــد وضـــع الدستور بإدخال نص بهذا المعنى فيه غير ان محاولات البارتي باءت بالفشل ، نظـــرا لمعارضة عبد الكريم قاسموعبد السلام عارف لهـــذا المطلـــب (الطالبـــاني، 1971: ص173).

ولم يكتفي عبد الكريم بذلك فقط بل قام بعد ذلك ، أي بعدما تأزم العلاقـــة بينـــه وبين البارتي بتجميد المادة الثالثة من الدستور وعدم العمل بها ، بل وأكثر من ذلك قـــام

عبد الكريم قاسم بشن الحملة العسكرية ضد الكُرد ، فاضطر الكُرد بحمل السلاح واندلعتنيران الثورة الكُردية . وبغض النظر عن ذلك بقي البارتي على شعاره الرئيسي الداعي إلى تحقيقالحكم الذاتي لكُردستان العراق (الطالباني، 1971: ص185).

وفيما يخص موقف دستور 4 نيسان 1963 من الكُرد وحقوقه القومية في العراقفجد ان هذا الدستور لم يتضمن أية إشارة إ لى الكُرد وحقوقهم في العراق ضمن مواده البالغة (20) مادة (عمر، 2005: ص195).

هكذا وأستمر الحال مع دزينة الدساتير العراقية المؤقتة حتى دستور 1970 الذي اعتبر أول دستورعراقي مؤقت الذي أقر على عدة نصوص بخصوص الكُرد ، الذي أظهر الى الوجود بعد صدور بيان 11 آذار 1970، بالرغم من تلك النصوص ظل حبراً على الورق ولم ينفذ في حينه . فقد تناول الدستور في المادة 2 فقرة 7 " بان شعب العراق يتكون من قوميتين رئيستين هما القومية العربية والقومية الكُردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكُردي القومية المشروعة للأقلياتكافة ضمن الوحد ة العراقية، كما ان المادة 8 فقرة 2قر بالحكم الذاتي للكُرد . كما نص الدستور على ان نظام الحكم في العراق يعتبر جمهوري ديمقراطي شعبي (شعبان، 2004: ص526).

عليه ومن كل ما تقدم يمكن أن نصف النظام السياسي في ظل دستور 1970 بانه نظام فردي استبدادي، لا يمت باي صلالى الديمقراطية الشعبية أو نظام حكومة الجمعية الذي أعلن الدستور انه يأخذ به (امين، 2007: ص337).

كما صدر قانون الحكم الذاتي رقم 33 لسنة 1974، الذي لم يلب الطموحات القومية الكُردية، الامر الذي انتهى الى المواجهات المسلحة العسكرية مع الحركة التحررية الكُردية في اذار 1974، بسبب تمسك القيادة الكُردية بالثوابت والمصالح القومية الكُردية، انتهت باتفاقية الجزائر في اذار 1975 كما ذكرت بين العراق وايران وبوساطة الجزائر، لغرض اخماد نار الثورة الكُردية (البارزاني، 2000: 331).

خلافاً لكل الدساتير الانفة الذكر فيما يخص بحقوق الكُرد، فان قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 والدستور العراقي الدائم لسنة 2005، يعتبران من أهم الدساتير العراقية معبراً عن حقوق الشعب الكُردي بشكل واضح وصريح كقومية ثانية الى جانب القومية العربية ، بالإضافة إلىتجسيد تلك التغير ات التي طرأت على بعض المطالب الكُردية ، كنتيجة طبيعية لما شهدتها القضية الكُردية من التطورات في ظل النظام العالمي الجديد كالمطالبة بالفيدرالية وتثبيتها في قانون ادارة الدولة او في الدستور الدائم. فقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في المادة الرابعة نص على أن شكل الدولة هي مركبة فيدرالية على خلاف الدساتير السابقة التي كانت تنص على الدولة الموحدة كشكل الدولة (عمر، 2005: ص381).

كما نص القانون في المادة 7 فقرة (ب) بوجود التعدد العرقي في العراق وأن الشعب العربي فيه جزء لا يتجز أ من الامة العربية، على خلاف الدساتير المؤقتة التي تؤكد جميعها على أن الشعب العراقي جزء من الامة العربية وان هذا التعبير يدل ضمنياً على أن بقية الشعوب فيه جزء من الامم الاخرى ايضاً . كما أقر القانون في المادة 9 باللغة الكُردية الى جانب اللغة العربية وأن يشمل جميع المجالات بما ف ي ذلك الوثائق الرسمية، الاوراق النقدية،وجوازات السفر وغيرها . ويعد هذا الامر انجازاً دستورياً يُحسب للقضية الكُردية مقارنة بالدساتير السابقة . كما ان القانون أعترف صريحاً بأقليم كُردستان وبحكومته في المادة 53، التي جاءت استجابة لطموحات الكُرد بعدما كان محروماً من تحقيقه في ظل الانظمة السابقة . كما ورد في القانون نص في المادة 58 لمعالجة مسألة في بالغ الاهمية ، ما تسمى بمناطق متنازع عليها ومن ضمنهم مدينة كركوك (عمر، 2005: ص401-410).

تحدث أعضاء مجلس الانتقالي عن أهمية ذلك القانون أثناء التوقيع عليه . حيث قال الطالباني رئيس العراق حالياً وعضو مجلس الحكم في ذلك الوقت " انه أفضل دستور في كل المنطقة ". كما عبر البارزاني رئيس اقليم كُردستان وعضو مجلس الحكم

في ذلك الوقت عن عراقيته مؤثراً باهمية ذلك القانون عندما قال " انني اشـــعر بـــأنني عراقي لاول مرة في حياتي " (بريمر، 2006: ص387-388).

أما الدستور العراقي الدائم الذي صوت له حوالي 85% من الشعب العراقي بنعم في عام 2005، فان ولادته يمثل عرساً وطنياً للشعب العراقي بشكل عام ويوماً تاريخياً لكُرأنه،بالاضافة ما ورد في قانون العراقي المؤقت للمرحلة ا لانتقالية فيما يخـــص بحقوق الكُرد، يتضمن مواد اخرى تعد نصوصاً قانونياً صريحاً لحقوق الكُرد ولمصلحة قضيته. فتحولت المادة 58 من قانون المرحلة الانتقالية المتعلق بمناطق متنازع عليهـــا الى المادة 140 من الدستور العراقي الدائم والذي لا يزال غير مُطبق، كما اقر الدستور بقوات البشمركة باسم الحرص الوطني لاقليم كُردستان العراق ، كما اقر الدستور بملكية الموارد الطبيعية الموجودة في أراضي اقليم كُردستان بما فيها المياه والنفط والمعـــادن تحت سطح الارض تعود ملكيتها لاقليم كُردستان وغيرها من المواد الهامة المُـــصاغة بشأن حقوق الكُرد (غالبريث، 2007: ص249-251).

فولد اقليم كُردستان العراق من جديد بصورة شرعية ، نتيجة اعتراف الدستور به وأصبحت المؤسسات السياسية والادارية الموجودة في الاقليم شرعية تمـــارس حياتهـــا السياسية والادارية.

أما الانتخابات النيابية العراقية سواء كانت الانتخابات لعام 2005 أو الانتخابات النيابيةالتي اجريت في العام الماضي ،فان الكُرد أستطاع أن يحصل على عدة مكاسب ، وأن يكون قوة ذات تأثير على مجريات الاحداث في داحل القبة البرلمانية . فالانتخابات التي اجريت في 30 كانون الثاني في عام 2005 التي تم بموجبها انتخاب 275 عضواً للجمعية الوطنية الانتقالية المسؤولة عن وضع مسودة دستو ر، وذلـــك بموجـــب نظـــام التمثيل التناسبي مع جعل العراق باكمله منطقة انتخابية واحدة وقاطعت غالبية السُنة هذه الانتخابات. ان الكُرد المتمثل بالتحالف الكُردستاني أستطاع أن يحصل على ثاني أكبـــر عدد من المقاعد وهو 75 مقعد (غالبريث، 2007: ص255-256). وهي نسبة مـــنح الكُرد وضعاً مميزاً سواء في حكم الدولة العراقية لاول مرة في حياتهم أو في الحفـــاظ

على وضعهم الجديد الذي أكتسبوه بعد 2003 واوضحت تلك النتيجة مدى التشوق لممارسة العمل السياسي بحرية وللمرة الاولى في التاريخ العراقي بشكل جدي . (العناني، 2005: ص126-127). اما الانتخابات النيابية التي جرت في نهاية شهر يناير 2010 فبالرغم من ان نسبة مقاعد الكُرد قد أنخفض الا أن الدور الكُردي لا يزال مؤثر. فالكُرد أستطاعوا من خلال هذه الانتخابات أن يحصل على مناصب مهمة ، أهمها منصب رئاسة الجمهورية ومنصب وزير الخارجية لاول مرة في تاريخ العراق . كما ان الانتخابات التي جرت في اقليم كُردستان في ظل منافسة شديدة وفي أجواء ديمقراطية وفي ضوء اهتمام عراقي اقليمي وعالمي كبير، كانت ايضاً تشكل تأثيراً على الاحداث السياسية العراقية. ولا تعود أهمية الانتخابات الكُردية ونتائجها الى نزاهة العملية ذاتها أو شفافية الاقتراع، اذ انها لم تخل أيضاً من اتهامات وشكاوي بمحاولات التأثير على العملية الانتخابية ، بل انها تكمن بالدرجة الاولى في طرحها لامكانية ترسيخ التعددية والمشاركة السياسية واللجوء الى الاليات الديمقراطية سواء كوسيلة للحكم والرقابة أو في امكانية ترسيخ مفهوم تداول السلمي للسلطة (النصراوي، 2009: ص164).

4-3-3 المعضلات التي تتعلق بعلاقة الاقليم كُردستان بنظامي المحلي والاقليمي

في هذا المبحث ، سوف نتطرق الى أهم المعضلات التي تواجه القضية الكُردية في العراق، سواء على صعيد علاقة اقليم كُردستان ببغداد أو على صعيد التهديدات التي تنطلق من دول الاقليم في بعض الاحيان لغرض اعاقة عملية تطوير القضية الكُردية.

4-3-3-1 المعضلات التي تتعلق بعلاقة الاقليم ببغداد

ان من أهم المعضلات التي تعيق بعلاقة الاقليم ببغداد ، هي قضية كركوك والتي تتمثل بعدم تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي الدائم.

تعد محافظة كركوك التي سميت فيما بعد بمحافظة التأميم ، بوابة اقليم كُردستان العراق الى السهل الرسوبي من جهة والى البادية العراقية من جهة اخرى . وقد كانت

حتى عهد قريب جزء من ولاية شهرزور الكُردي، مثلما كانت مدينة كركوك مركزاً لها قبل ان تضم الى ولاية الموصل . وبعد قيام الدولة العراقية سنة 1921 والحاق الولاية بهذه الدولة، أصبحت واحدة من اهم التشكيلات الادارية للمنطقة الشمالية سنة 1922 باسم لواء كركوك بحدودها الطبيعية بين نهري الزاب الاسفل وسيروان (ديالى) من جهة والمرتفعات العالية وتلال حمرين من جهة أخرى التي تفصل بلاد العرب عن اقليم كُردستان وهي على بعد حوالي 290 كيلومتراً شمال العاصمة العراقية بغداد (محمد، 2002: ص6).

ان حدود العراق وفقاً للدراسات التاريخية ، لم تكن يوماً من الايام تضم كركوك باي حال من الاحوال . فتلك هي كتب البلدانيين والرحالة والمستشرقين تؤكد بان حدود العراق تنتهي شمالاً بمدينة تكريت على نهر دجلة و هيت على ن هر الفرات . وجاء تقرير لجنة عصبة الامم لحل مشكلة ولاية المو صل (كُردستان العراق)، لتجلي هذه الحقيقة وتؤكد با ن " الاراضي المتنازع عليها (ويقصد بها و لاية الموصل) لم تكن يوماً من الايام جزء من العراق " كما اتفق الكثير من الباحثين العرب والمستشرقين بان مرتفعات حمرين تمثل الحدود الطبيعية والتاريخية لكُردستان ، ومن هؤلاء المستشرقين والرحالة : الرحالة الفرنسي تافرينيه سنة 1652م، فريزر سنة 1834م، مللنجن سنة 1869م، وكذلك الرحالة الهولندي ماليبارد عند اقتربه من مرتفعات حمرين بين تلك التلول المنتشرة وبطاحها الملتوية حيث يتبين أرض الـ كُرديبدو الربيع باجمل حلله (محمد، 2007: ص58-60).

ان كُردستان العراق منذ وقت مبكر على قيام الدولة العراقية تعـ رض الى حملات واسعة للتهجير والتعريب في ظل برامج مخططة وباساليب متنوعة وعلى مراحل. حيث تمثل كركوك احدى أبرز محاور التعريب في اقليم كُردستان العراق والتي سعت الحكومات العراقية الى توفير الوسائل المناسبة لذلك ، لاسيما بعد تصاعد أهميتها النفطية فهي ملتقى القوميات والطوائف والا ديان. فالى جانب الكُرد استوطنها

التركمان قادمين من الشرق والشمال ، كما استوطنها العرب عبر موجات من الجنوب والغرب (محمد، 2002: ص110).

بعد تأسيس الد ولة العراقية،سعى المسؤولون الى رسم الخريطة الادارية للمحافظة، حيث تم فصل الاقضية (قضاء جمجمال ،قضاء كفري ، قضاء دوز خورماتو) والحاقهمالمحافظات المجاورة مثل السليمانية ، ديالى، صلاح الدين ولم يبقى لكركوك سوى قضاء كركوك . وتم تحويل ناحية الزاب ذات الاغلبية في السكان العرب من محافظة نينوى الى محافظات كركوك ، للتسريع في عملية التغيير القومي لسكان المحافظة.ان مسألة تعريب محافظة كركوك ، لم تعد تمثل مشكلة تغيير في تكوينها القومي حسب، بل كانت ولا تزال تعد أبرز العقبات والمعضلات في طريق حل القضية الكُردية في العراق .وقد طالب ا لقيادة الكُردية في مفاوضاتها مع الحكومة العراقية سنة 1970أن تكون كركوك مركزاً لمنطقة كُردستان للحكـ م الذاتي (محمد، 2002: ص111).

بدأت عملية التعريبفي جميع مؤسسات الدولة فطُرد على هذا الاساس أغلبية الموظفين في الادارات التنفيذية وكذلك العمال والمتخصصون في شركة النفط وكان جميعهم من الكُرد . وعندما وسعت الحكومة العراقية السابقة دائرة التعريب بدأت تطرد الكُرد حتى من دورهم ومساكنهم ثم استملكوا كل القرى والنواحي الكُردية في محافظة كركوك بعد أن غيروا ارتبا طاتها الادارية، كذلك قاموا بتغيير أسماء القرى والقصبات والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والاحياء والشوارع والمرافق الخدمية الاخرى بل وحتى أسماء المواليد الى العربية (أحمد، 2002: ص9).

وفي ظل سياسية التعريب أنفة الذكر ، ووفقاً لنتائج تعدادات سكان العراق بين سنوات 1922-1924 و 1977، فان محافظة كركوك أرتفعت فيها نسبة العرب من 39% الى 74% بينما انخفضت نسبة الكُرد بوتائر سريعة من 42.5% الى 37.6%. (محمد، 2002: ص106).

وظلت قضية كركوك على لها الى حين اسقاط النظام العراقي السابق في 2003 وخصوصاً بعد اقرار الدستور الجديد. ويشير الدستور العراقي الحالي الى ضرورة تطبيع الاوضاع في كركوك بنهاية ديسمبر من عام 2007 المنصرف، حيث نصت المادة 140 من الدستور على تطبيع الاوضاع واجراء احصاء سكاني واستفتاء في كركوك واراض أخرى متنازع عليها لتحديد ما يريده سكانها . تعد المادة 140 نسخة معدلة من المادة 58 التي وردت في قانون ادارة الدولة الانتقالي الذي اقر في مارس 2004 (العناني، 2007: ص174). فقد نصت المادة 58 من القانون على عودة السكان المبعدين مع اعادة الممتلكات المفقودة أو التعويض عنها . وان الافراد الذين تم توطينهم في هذه المناطق من قبل النظام السابق يمكن اعادة توطينهم ، أو يمكن أن يتلقوا تعويضات من الدولة ، أو يمكن أن يتم تخصيص أراض جديدة لهم من قبل الدولة في مناطق سكناهم في المحافظات التي قدموا منها . ايجاد فرص عمل لمساعدة الذين عانوا من التمييز في الحصول على وظائف .الغاء قانون التصحيح الوطني ، الذي تم استخدامه في كركوك لاجبار الكُرد على الاعلان عن انفسهم بأنهم عرب اذا أرادوا شراء عقار أو تلقى خدمة أو حقهم في الحصول على العمل في دوائر ا لخدمة المدنية أو العمل في قطاع الطاقة . طلب توجيهات مجلس الرئاسة حول كيفية الغاء عبث النظام السابق في الحدود الادارية تأجيل البت في قرار دائم حول المناطق المتنازع عليها حتى التصديق على الدستور الدائم (العنانى، 2007: ص174).

ولكن بالرغم من وضوح ألية حل معضلة الكركوك المتمثلة بالمادة 140 من الدستور العراقي التي هي امتداد لمادة 58 من قانون ادارة الدولة الانتقالي كما أسلفنا، الا أن المادة 140 تعاني من مراوحة في التطبيق وعرقلة في تنفيذ بنودها وبالتالي تعيق عملية اعادتها الى اقليم كُردستان (الاتروشي، 2006: ص9).

فهناك مواقف معادية للقوميات الاخرى المتعايشة في الكركوك من التركمان والعرب لتشفيتلك المادة من الدستور العراقي الى جانب مواقف الدول الاقليمية . فالتركمان المستوطنون في كركوك يعارضون مسألة تطبيع الاوضاع في كركوك

واعادتها الى اقليم كُردستان .ويعتبر المؤرخ ا لعراقي عبــدالرزاق الحــسني تركمــان العراق جزءا من جيش السلطان العثماني مراد الرابع الذي أحتل العراق بعــد طــرد الصفويين منها عام 1638 حيث أبقى على بعض من جنوده بالعراق لحما ية الطــرق بين الولايات العثمانية (العنانى، 2007: ص175). كما ان العرب الذين أوفدتهم النظام للسابق الى كركوكمن عشيريتين العبيد والتكريتي ، يرفضون اجراء أي أستفتاء علــى مصير كركوك ويحاولون ابقاء كركوك ضمن الحكومة العراقيــةفــي بغــداد ، هــذه الخلافات تم التعبير عنها من قبل العربيالعنف المسلح في بعض الاحيان ، والخــلاف السياسي في أحيان أخرى.

ولكن في ظل تلك التهديدات الداخلية والاقليمية الموجهة ضد تنفيذ المادة 140، للحيلولة دون التحاقها باقليم كُردستان لا يمكن للقيادة الكُردية وا لشعب الكُردي التنازل عنها والمساومة عليها . فالحركة الكُردية منذ مطلعها لم تتنازل عن كُردستانية كركــوك وان زعيم الكُردي الراحل ملا م صطفى البارزاني في جميع مناقــشاته مــع الحكومــة العراقية كانت تتضمن في أن تكون كركوك جزء من كُردســتان ، وفــي الكثيــر مــن المناسبات أكد على ان كركوك جزء لايتجزء من كُردست ان بل قلبها النــابض (محمــد، 2002: ص102).

كما أن رئيس اقليم كُردستان مسعود البارزاني في العديد من ل قائاته وفي الكثير من المناسبات أكد على كُردستانية كركوك ورفض أي تدخل اقليمــي بهــذا الــصدد ، باعتبارها شأن عراقي لايحق لاي دولة أن تتدخل فيها . وفي لقاء له مع جريدة الــشرق الاوسط في 4 نيسان 2003بشأن كركوك ، قال " كركوك ذات الاغلبية الكُردية تاريخياً وجغرافياًلذ لن نساوم على هويتها الكُردستانية ، فاننا نريــد حــل المــشكلة فيهــا تدريجياً.. ومن جانبنا نعتبر أرض كركوك أرضــاً كُردســتانية تاريخيــاً وجغرافيــاً واجتماعياً " . ففي لقاء اخرله مع صحيفة الحياة اللـ ندنية الذي تم نشره فــي مجلــة الصوت الاخر أيضاً في عددها 123 لسنة 2006. اكد البارزاني على أن " برامجنــا واضحة ولا نسعى للتدخل في شؤون الاخرين وبال مقابل لا نسمح بالتدخل في شؤوننا ...

ومنها مسألة كركوك ، حيث انها مسألة كُردستانية عراقية ووضع الدستور العراقي الحل المناسب لها. في" اشارة له في دور السلبي للنظام الاقليمي ودول ا لجوار في اعاقة عملية تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي الدائم.

بفد سقوط النظام العرا قي السابق في نيسان عام 2003، قررت القيادة الكُردية بالذهاب الى بغداد ليسهموا في بناء أسس جديدة تقو م عليها الدولة العراقية بعد ثـــلاث عشر سنة من الاستقلال كُردستان عن العراق، وهي العراق الديمقراطي الدستوري وأن تنفيذ المادة 140 من الدستور من جانب الحكومة العراقية الحالية هي الضامن الوحيـــد لاعادة الثقة في نفوس الكُرد بالنظام العراقي وبالحكومة العراقية ، وبالتالي فأن الالتزام بالدستور يضمن للعراق وحدته بما في ذلك الالتـــزام بالمـــادة 140 (الفيلـــي، 2008: ص3).

4-3-3-2 معضلة دول الجوار لاقليم كُردستان العراق

تغير الوضع بعد 2003 أي بعد سقوط الحكومة العراقية السابقة، جذرياً في غير صالح تركيا وايران في ما يخص بالقضية الكُردية في العراق ، بينما انصب الوضع في صالح ايران فيما يخص بالشطر ا لجنوبي الشيعي وامتداد نفوذها في المنطقة. وحتى قبل السقوط كانت سياسة تركيا وايران وخاصة تركيا تجاه القضية الكُردية فـــي العـــراق ، تتلخص في خطوط حمراء لا تسمح أنقرة وطهران بتجاوزها، فهي منع قيام دولة كُردية في كُردستان العرا ق الحيلولة دون انشاء فيدرا لية في العرق بـــين الكُـــرد والعـــرب (اللباد، 2007: ص192).

وفيما يخص بمسألة الفيدرالية العراقية ، يقول السياسي الكُردي عدنان المفتي " ما أن أعلن برلمان كُردستان في 4\10\ 1992 قراره بتبني النظام الفيدرالي لادارة شؤون كُردستان العراق وعلاقته بحكومة العراق المركزية ،حتى قامت حـ فيظة الدول الاقليمية الثلاث المجاورة (تركيا، ايران، سوريا) وصدرت الاعتراضات والتحفظات من قوى

المعارضة العراقية وخاصة الاسلامية والقومية ، التي ترتبط بسياسات وايديولوجيات الانظمة الحاكمة في الدول الثلاث " (المفتي، د، ت: ص12).

كما ان دول الجوار حاولوا ولا تزال اعاقة تطوير القضية الكُردية في العراق عن طريق منع استرجاع مدينة كركوك الى اقليم كُردستان . فبالنسبة لتركيا تمثل عملية اعادة تطبيع الاوضاع في كركوك خطاً أحمر كما اشرت اليه سابقاً ، التي ترى في ذلك محاولة قد تمهد لاحكام سيطرة الكُرد على المدينة واحتمالات الحاقها باقليم كُردستان مستقبلاً. فكركوك تمثل أهمية ستراتيجية كبيرة لتلك الدول وخاصة لتركيا ، وذلك لكون كركوك تحوي على نسبة كبيرة من النفط تقدر بنسبة 40% من اجمالي احتياطات النفط العراقية التي تقدر بنحو 112مليار برميل.فاذا التحقت كركوك باقليم كُردستان فس وف يُزيد من قوة كُردستان سياسياً واقتصادياً ، مما يعني احتمال مطالبتهم بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة كُردية مستقلة ، وهو ما قد يزيد من قوة الكُرد المتواجدون في تلك الدول وبالتالي يشجعهم في الانفصال عنهم أيضاً (العنانى، 2007: ص175-176).

كذلك الحال بالنسبة لايران،حيث تخشى ايران من أن تؤدي استرجاع كركوك الى اقليم كُردستان الى تشجيعهم على الانفصال واعلان دولتهم المستقلة ، الامر الذي يمكن أن تؤثر على أوضاع السياسية لكُردستان ايران . أما سوريا، فهي ترى أن أي محاولة لاسترجاع كركوك الى اقليم كُردستان ،سوف تدفع سور يا بالتدخل بشكل أو بأخر. لذا لم يكن غريباً ان يحذر الرئيس العراقي جلال طالباني دول الاقليم من التدخل في الشأن العراقي باعتبار ان اقل يم كُردستان يعتبر جزء من العراق (العنانى، 2007: ص176).

وقد رد رئيس اقليم كُردستان العراق مسعود البارزاني على تصريحات رجال العسكرفي الجيش التركي بمنتهى الواقعية ، عندما قال " لو أعطت تركيا لنفسها الحق بالتدخل في كركوك وهي مدينة كردية وهو شأن داخلي عراقي ، فهذا يعطينا الحق بالتدخل في ديار بكر لانها مدينة كُردية ايضاً " . وعادت المؤسسة العسكرية لتهدد من

جديد بان قواتهم العسكرية ستجتاح اقليم كُردستان العراق لمنع قيام كيان كُردي وخاصة اذا ضمت كركوك لاقليم كُردستان (المندلاوي، 2007: ص212-213).

كما أن دول الجوار وعلى رأسهم تركيا وايران هددو الاقليم بالتدخل العسكري كلما كان اقليم كُردستان يحذو حذوة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحت ذريعة ضرب معاقل الحركات الكُردية المعارضة على محاذاة الحدود . فقد شن الجيش التركي حملات واسعة ضد الكُرد والتوغل داخل اراضي اقليم كُردستان العراق ، كان أعنفها في مارس 1995 وفي مايو 1997 وفي 23 سبتمبر 1997. بالاضافة الى قصف القرى الكُردية التابعة لاقليم كُردستان العراق من قبل تركيا وايران (المندلاوي، 2007: ص212).

لذلك زاد تحقيق الكُرد لمزيد من المكاسب الدستورية في العراق من توتر دول الاقليم، وصلت أحياناً الى مرحلة خطيرة قريبة من نشوب حرب ، منع حدوثها بالدرجة الاولى تدخل وتحذيرات الولايات المتحدة الامريكيةوخاصة لتركيا (سيف الدين ، 2008: ص236). ولكن هذه التحذيرات لا تشكل تهديداً لدول الجوار وخاصةً لتركيا ، حيث يواجه اقليم كُردستان العراق أكبر مخاطر وتهديدات عسكرية من قصف القرى الكُردية من قبل المدافع التركية والايرانية وتهجير القرويين فيها وكل ذلك يحدث وسط صمت وقصور دولي واضح ولم تتخذ أي اجراء دولي حازم حول ذلك ولم يبدي المجتمع الدولي موقفه بهذا الشأن وظل الموضوع يحمل أكثر من علامة استفهام حول موقف الدول والمجتمع الدولي بهذا الشأن . وفي خطوات استباقية من لدن القيادة الكُردية في اقليم كُردستان العراق عبر وسائل الاعلام، عن دعمهم للسلام والعلاقات الدبلوماسية المبنية على الصداقة والاحترام المتبادل والرغبة في التعامل الاقتصادي والاستثماري بين حكومة اقليم كُردستان وحكومتي تركيا وايران (المندلاوي، 2007: ص212).

ان حاجة كُردستان العراق لدول الجوار لا تقل عن حاجة تركيا لها ، لذلك على دول الجوار وخاصة تركيا ان تعامل كُرد العراق كشركاء وليس كخصم . وثمة حقيقة اخرى، وهي ان استقرار العراق وكُردستان العراق يصب في مصلحة تركيا ، وان

تركيا ودول الجوار لا تستطيعا انكار الحقيقة الكُردية الى مالا نهاية ، لان الشعوب لا تموت وان قدرة دول الجوار على كبح الهوية الكُردية باتت شبه عديمة . وعلى تركيا اليوم المتلهفة لدخول الاتحاد الاوروبي ، أن تمنح حقوق الكُرد وان تنظر الى مطالب الكُرد في العراق وان تدرك حقيقة ، هي ان دولة الامر الواقع الكُردية القائمة منذ 19 سنة راسخة وقانونية حسب الدستور العراقي بمؤسساتها الحكومية والدستورية وامكاناتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها الخارجية والدبلوماسية وعلمها الخاص ... لا ينقصها الا الاعتراف الدولي (سيف الدين، 2008: ص246).

فبالرغم من ان اقليم كُردستان تشهد علاقات طيبة حالياً مع دول الجوار ، من فتح قناصل دبلوماسية لتلك الدول الى وجود المئات من الشركات لغرض الاستثمار في اقليم كُردستان، الا أن المخاوف وتهديدات تلك الدول لاقليم كُردستان بين حين واخر تظل قائمة.

الخاتمة

النظام الذي أظهر الى الوجود بعد انتهاء الحـــرب البـــاردة وانهيـــار الاتحـــاد السوفيتي، هوالنظام العالمي الجديد والذي أُ علن عنه عشيةحرب الخليج الثانيـــة . وان الصيغة الوحيدة فيه المطروحة على العالم كله ، هي صيغة " الدعوة العالمية " التي تأخذ شكل نزعة انسانية تنادي بالتعاون العالمي والوئام العالمي لاجل احترام حقوق ا لانسان وحقوق القوميات والاقليات.

لقد أخذت في الحسبان حقوق الانسان وحق الشعوب وحقوق القويات والاقليـــات وحظيت بنوع من الحماية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، وخاصة في الدول التي تتكون مجتمعاتها من قوميات وأقليات متعددة وتكون أوضاع حقوق الانسان فيها هـــشة وتُعاني شعوبها من انتهاكات منهجية وخطيرة.

ان الحماية الدولية التي وفرتها النظام العالمي الجديد لقوميات واقليات، نُـــضمت في اطار التدخل الدولي وسميت بالتدخل لاغراض انسانية .وهذا يعني ان ه لم يعد مفهوم السيادة مفهوماً مقدساً في النظام العالمي الجديد ، طالما هناك انتهاكات جسيمة تُرتكـــب بحق الاقلياتوكان ولا يزال للوسائل الاعلام دور كبير في تغطية تلك الاحداث ، نظراً لما يشهده النظام العالمي من الثورة التكنلوجية في مجال الاتصالات.

في ظل النظام العالمي الجديد ، لم يعد الدول الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية والعلاقات الدوليةبل والى جانب الدول أ صبح هناك فواعل اخرى يؤثر على السياسة الدولية كالمنظمات الدوليةومنظمات المجتمع المدني وغيرها ، الامر الذي ساهمو فـــي ايصال صوت الاقليات والقوميات المظلومة الى المجتمع الدولي ودعمهم.

كما ان النظام العالمي الجديد غيرت مفاهيم تقليدية اخرى كالدبلوماسية، بحيـــث يتعدىمفهوم الدبلوماسية حدود الدول ، ولم تعد الدول فقط مـــن تمارســـها وأصـــبحت المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وشـــركات متعـــددة الجنـــسيات واقـــاليم يمارسون الدبلوماسية أيضاً. وفي هذا الصدد عرفنا كيف ان اقليم كُردســـتان ورئيـــسه يمارس الدبلوماسية ويُعامل معه على أعلى مستويات من الدبلوماسية الرسمية.

فهذه التطورات التي شهدها النظام العالمي الجديد وخصائصه ومكوناته الجـــدد ، هي في الحقيقة انصبت في مصلحة تلك القوميات والاقليات التي اُستعمرت أراضيها او تجزءت وساعدتهم على النهوض وتأسيس كيانهم القومي ، بل أوصل البعض منهم الـــى حد الاستقلال كما حصل في جنوب السودان . كما ساعدت الاقليات الدينية وتساعد فـــي المطالبة بحقوقهم وتعريف هويتهم كما يحدث في لبنان وفي مصر بالنـــسبة لاقبـــاط و بلدان أخرى في الشرق الاوسط.

أما الكُرد فهم أمة في أربعة أجزاء كُردستان وكقومية في كل جزء منه ، فقد أستفاد أيضاً من تلك التطورات والخصائص والمكونات للنظام المذكور، فلم تكن بعيدة عنهـــا. وان تواصل الكُرد مع تلك التطورات للنظام العالمي الجديد مستمرة ، ولكن هناك تفاوت في الاستفادة من تلك التطورات بالنسبة لكل اجزاء كُردستان . تاريخيـــاً وعمليـــاً ثبـــت وجود الامة الكُردية قوامه قرابة 50,000000 مليون نسمة على أرضه، غالباً ما تكون جبلية تمثل الجزء الجنوبي والجنوبي الغربي من تركيا والشمالي الشرقي مـــن ســـوريا والشمالي من العراق والشمال الغربي من ايران ويضاف اليه شمال أرمينيـــا وغـــرب أذربيجان وبالتالي فهم وجود مؤثر وكبير لا يُ فنى ولا يُ همش في ظل النظام العـــالمي الجديد، وهذا ما يفترض أن تتعامل معها الدول التي تسيطر على جزء مـــن كُردســـتان وتتضمن أكراداً فيه.

لذلك فان هكذا أمماً يفترض اعطاءهم استقلالهم أو على الاقل منحهم الفيدرالية ، والا بقي الوضع كفتيل ينتظر شرارة من النظام العالمي الجديد ، وبالتـــالي ولان العـــالم يسير للخيارات الديمقراطية ، فاننا نرى ضرورة اعطاء الكُرد حقوقهم بالعيش الكـــريم واستخدام لغتهم واعطاءهم الحق في تأسيس الاحزاب والتنظيمات السياسية كأي شريحة ضمن أي مجتمع واحتواء طموحاتهم بعد تذويبهم في المجتمـــع العربـــي الـــسوري او العراقي أو في المجتمع التركي أو الايراني الفارسي على الاقل.

ان العالم اليوم وفي ظل الخصائص والتطورات الذي ذكرناه للنظـــام العـــالمي الجديد، يتجه اليوم نحو التقسيم ونيل حقوقه المشروعة، كما حدث في السودان والاعلان

عن استقلال جنوب سودان بعد قيام الجنوبيين باستفتاء . والمقصود هنا، أن المجتمعات التي تتميز بالتعددية القومية والدينية والمذهبية قد تتجه نحو التقسيمات والتجزئة لينال كل الاقليات والقوميات حقوقهم . وهذا أمرُ قد يدفع بالكُرد الى الاستقلال الذاتي ضمن مجتمعات الدول سواء في ايران أو تركيا أو سوريا بل وحتى في أذربيجان وارمينيا عوضاً عن تجمعهم كقومية مستقلة.

وفيما يخصبالقضية الكُردية في العراق، نجد ان هذه القضية قد قطعت شوطاً كبيراً في ظل النظام العالمي الجديد وأستفادة بشكل أكبر من خصائص النظام العالمي مقارنةً بالاجزاء الاخرى من كُردستان . ففي بداية التسعينات طُرحت لاول مرة القضية لكُرادية في العراق على طاولة دولية ونُقشت الانتهاكات التي تعرض اليه الكُرد على يد الحكومة العراقية السابقة،حيث صُدر القرار 688 واقيمت منطقة أمنة لهم . كان هذا القرار بمثابة نقطة تحول هامة في تاريخ القضية الكُردية في العراق ، وكان لوسائل الاعلام كأحد مكونات النظام العالمي الجديد في ظل ما تشاهده الثورة الاتصالية والفضائية دور كبير في اصدار هذا القرار بالاضافة الى دور المنظمات الدولية الغير حكومية في اثارة المأساة التي عانت منها الكُرد في تلك الفترة . وظلت القضية في طورها المستمر من اقرار الفيدرالية الى المرحلة السياسية الراهنة من اقرار اقليم كُردستان دستوريا وشرعيا حتى المشاركة الدبلوماسية والسياسية في اعلى مستوياتها للقيادة الكُردية وبناء علاقات دبلوماسية على أعلى مستوى مع المحيط الخارجي والاعتراف بالقوات البشمركة دستورياً لحفظ الاقليم و وجود مؤسسات دستورية سياسية من رئاسة الاقليم والحكومة والبرلمان، بالاضافة الى اكتشاف كميات هائلة من النفط في الاقليم وتكريرها، لغرض بناء اقتصاد متين.

كل هذه التطورات التي شهدتها القضية الكُردية في العراق ، في الواقع حدثت ربتأثيرالنظام العالمي الجديد من منطلق حق القوميات والاقليات في تقرير مصيرها ، والكُرد في العراق يستحقون الاستقلال نظراً لما يمتلكون كل مقومات الدولة من

الارض والشعب والمؤسسات والاقتصاد والجيش وغيرها . وان هذه القضية بهذا الشكل من التطور، قد تتجه نحو الاستقلال وتقرير مصيرها في المستقبل.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

1. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1990 انتهت معها النظام الثنائي القطبي والذي ظهر بوضوح بعد انتهاء الحرب الباردة . وظهر بعد ذلك النظام العالمي الجديد والنمط السائد فيه هو الاحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية . واعلن عن هذا النظام عشية حرب الخليج الثانية . هذا النظام يختلف من حيث خصائصه ومكوناته مع النظام القديم.
2. لم تعد الدول فقط هم لاعبوا في العلاقات الدولية ، وانما الى جانب الدول هناك لاعبوا أخرين لا يقل دورهم عن دور الدول في صنع القرار الدولي والتأثير على السياسة الدولية، ومن أهمهم المنظمات الدولية الغير حكومية ،وسائل الاعلام ، منظمات المجتمع المدني، الاقاليم الفيدرالية، الشخصيات السياسية.
3. كان ولا يزال للوسائل الاعلام والمنظمات الغير حكومية دور كبير في اثارة معاناة الاقليات والقوميات دولياً وبالتالي منح القضية بُعداً دولياً، وخاصة دور الاعلام والفضائيات الذي ظهر بقوة بفعل الثورة الاتصالية الهائلة.
4. أصبح مفهوم السيادة في ظل النظام العالمي الجديد مفهوم قابل للاختراق تحت تسمية التدخلات الانسانية ، على عكس النظام الدولي السابق الذي قدس مفهوم السيادة بحيث كانت غير قابلة للاختراق والتدخلات الدولية تحت أي ذريعة تُذكر . لذلك نجد ان الدول لم تعد بمقدورهم التلاعب بمصائر الاقليات والقوميات المضطهدة، ولم تعد مسألة انتهاك حقوق الانسان والاقليات مسألة داخلية لاي دولة.
5. ان الكثير من القوميات والاقليات تتجه نحو الاستقلال وتقرير المصير في ظل مباديء وخصائص النظام العالمي الجديد والعولمة التي تشكل عقبة للدولة القومية

وأصبحت تختق حدود الدول بسهولة ، لغرض عولمة حقوق الانسان ومنح قضايا اقلياتو المسائل الانسانية طابعاً دولياً وهذا ما حدث لقضية جنوب سودان عندما اعلنت عن استقلالها، الامر الذي تفتقدها تلك الاقليات من الفرصة في النظام الدولي السابق في التعبيرعن هذا التوجه ، نظراً لان النظام الثنائي القطبي الهشة كان قد انقسم العالم بين معسكرين الغربي والشرقي ولم تكن هناك هامش للاقليات للتعبير عن ارادتها.

6. ان الاقليات سواء العرقية منها أو الدينية تبحث عن هويتها في ظل النظام العالمي الجديدنظراً لما يقدم النظام العالمي من وسائل تمنحهم في البحث عن هذا الحق . وهذ ما يجري في لبنان ومصر حيث ان الاقليات الدينية والمذهبية تبحث عن هويتها بعيدة عن الهوية القومية السائدة كالهوية العربية.

7. يعتبر الكُرد امة مجزأة على أربعة أجزاء وكُردستان هي موطنهم ، ويختلف الظروف السياسية المحلية لكل جزء ، وهي تعدمن الامم القدامى الموجودة في الشرق الاوسط الذي لم يحصل على استقلاله، نظراً لعدمالتوافق بين مبادئ وخصائص النظام الدولي السابق وبينمسألة تقرير مصائر القوميات والاقليات ، وعدم تفعيل مسلةُ حقوق الانسان وحقوق الاقليات ع لى محمل جد . الا أن النظام العالمي الجديد منذ مطلعه في بداية التسعينات جاء بمبادئ أخرى على عكس النظام الدولي السابقأُتيحت للكُرد فرصة لكي تُعبر عن ارادتها. ولاول مرة يتوافق مبادئ نظام دولي مع الكُرد، وهي مبادئ النظام العالمي الجديد.

8. كان لبوادر هذا التوافقوتأثير النظام العالمي الجديد على الكُرد أكثر وضوحاً على القضية الكُردية في العراق . حيث منُحت القضية الكُردية في العراق بُعداً دولياً في بداية التسعينات لاول مرة في تاريخ القضية، بعدما طُرحت القضية على طاولة مجلس الامن الدولي . وكان للثورة الاعلامية والاتصالية ودور الفضائيات كاحدى ممهدات ومكونات النظام العالمي الجديد دور كبير في منح القضية بُعداً دولياً ، عندما قامت تلك الفضائيات وخاصة (CNN)الامريكية بتغطية المعاناة الانساد ية

والانتهاكات التي تعرضت اليها الكُرد في العراق وبالتالي اثارة الرأي العالم العالمي ومن ثم ضغطت على الحكومات وخاصة الادارة الامريكية في عهد رئيس الامريكي السابق بوش الاب وحكومة فرنسا في عهد ميتران.

9. ان القرار 688 لمجلس الامن الذي أُتخذ في عام 1991 بشأن الكُرد في العراق ، جلب معه مفهوم جديد أضاف الى أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الدولية ، الا وهو مفهوم التدخل الانساني ، الامر الذي لم يشهده النظام الدولي السابق والانظمة الدولية السابقة هذا المفهوم طوال العهود الماضية . وأصبحت القضية الكُردية في العراق الخلفية التاريخية والمعرفية بهذا الشأن وموضع الدراسة والبحوث لكثير من الباحثين المختصين في شؤون العلاقات الدولية.

10. القرار 688 حدثاً دولياً كبيراً ونقطة تحول تاريخي لقضية الكُردية ، حيث أدى القرار الى خلق كيان كُردي على أرضه كُردستان الجنوبية (كُردستان العراق)، من خلال التدخل الدولي وتأسيس منطقة حظر طيران وبدأت القضية تأخذ طابع تشكيل حكومة وبرلمان اقليم كُردستان بعد الدخول في العملية الديمقراطية.

11. كانت للمنظمات الدولية الغير حكومية كمنظمة الاشتراكية الديمقراطية الدولية والبرلمانتا وخاصة برلمان اوروبا وا لمؤتمرات الدولية كاحدى مكونات النظام العالمي الجديدهور كبير في مذح القضية البُ عد الدولي والدفاع عن القرار 688 ومناقشة الانتهاكات والجرائم ضد الانسانية التي تعرضت اليها الكُرد على يد الحكومة العراقية السابقة في عهد حزب البعث وادانتها وقدمو مساعدات انسانية.

12. بسبب التغيرات التي حصلت على بعض المفاهيم في ظل النظام العالمي الجديد في أدبيات العلاقات الدولية كالدبلوماسية، أنصبت هذه التغيرات في مصلحة الاقليات والقوميات التي حُرمت من الاتصال بالبيئة الدولية والعالم الخارجي في عهد النظام الدولي السابق. فالكُرد في كُردستان العراق أستطاع أن يستغل هذه التغيرات وأن تُحرك جهودها الد بلوماسيةصوب تحقيق الغطاء الآمن لقضيتها في المرحلة الاولى واقامة العلاقات الدبلوماسية على اعلى مستوى في المراحل اللاحقة.

13. دخلت القضية الكُردية في العراق وفي ظل نفس النظام العالمي بعد سقوط الحكومة العراقية السابقة في عام 2003 مرحلة جديدة، وهي مرحلة فرض سياسة أمر الواقع على الحكومة العراقية الجديدة. حيث أستطاع الكُرد أن يحصلوا على الكثير من المستحقات القومية من الفيدرالية وشرعنة ودستورية اقليم كُردستان ودستورية البشمركة كحرس اقليم وحصلوا على مناصب سيادية مهمة في بغداد كاستحقاق قومي كالرئاسة الجمهورية ومنصب وزير الخارجية، بالاضافة الى رئاسة اقليم كُردستان في كُردستان.

14. أصبح كُردستان موضع استقطاب دبلوماسي اقتصادي كبير في العراق، سيما بعد اكتشاف ابار نفط فيه وتصديره ويوجد في أربيل عاصمة الاقليم العشرات من القنصليات الاوروبية والاسيوية والاقليمية والعربية، والمئات من الشركات متعددة الجنسيات لغرض الاستثمار في الاقليم، سيما وان حكومة اقليم كُردستان تقدمت تساهلات كبيرة للمستثمرين.

15. أصبح كُردستان في ظل النظام العالمي الجديد بمثابة دولة مستقلة غير مُعلنة، بعدما توافر فيه كل مقومات الدولة من الشعب والارض والحكومة والاقتصاد والجيش والعلاقات الدبلوماسية..الخ.

التوصيات:

ويوصي الباحث بما يلي:

1. تعديل واضافة بعض مواد ميثاق الامم الامتحدة، بحيث تتلائم مع التطورات التي تشهدها العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد والعولمة، كحق التدخل الانساني واضافته كمادة لميثاق الامم المتحدة، لتكون الخلفية القانونية الدولية لحماية الاقليات والقوميات عندما تتعرض الى الانتهاكات والابادة الجماعية.
2. تفعيل ميثاق حقوق الاقليات الذي اعتمد من الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الاول عام 1992، بشكل أن ينعكس على صياغة دساتير الدول سواء كانت دول من ذوي المجتمعات التعددية العرقية أو الدينية أو مجتمعات غير تعددية.

3. ان مجرد ابرام اتفاقيات دولية وان كانت ملزمة فأنها لا تكفي لوحدها لضمان ممارسة الانسان لحقوقه أو ممارسة الاقليات أو القوميات لحقوقها ، اذ لا بد من تواجد رقابة دولية لمراقبة سلوك الاعضاء في تنفيذ التزاماتها الدولية تجاه الاقليات.

4. ربط مسألة حقوق الاقليات والقوميات ربطاً جدلياً بتطوير العلاقات الدولية وتعزيز السلم العالمي مسألة ضرورية وهامة .اذ يستمد المجتمع الدولي ممثلة بالامم المتحدة من خلالها المسوغ الشرعي للتدخل في انهاء خرق حقوق الانسان اينما تقع وبصرف النظر عن المعتقد الديني والمذهبي او الجنس أو الاصل أو اللغة أو المعتقد السياسي.

5.الترابط بين الديمقراطية وحقوق الاقليات والقوميات . فالديمقراطية هي صمام الامان للشعوب والاقليات والعلاقة بينهما هي علاقة تاريخية جدلية . اذ ان حرية الشعوب والاقليات لن تتحقق بمجرد الدعوة الى حمايتها عن طريق المنظمات المحلية والاقليمية والدولية أو تحريك الرأي العام لممارسة الضغط على الدول التي تنتهك تلك الحقوق بل لابد من العمل ا لجاد من أجل اصلاح أو تغيير نهج انظمة تلك الدول.

6ان حقوق الاقليات والقوميات ،هي حقوق مقدسة ، على الدول التي ثبت أنها مازالت الشكل النهائي لتنظيم الجماعات أن ترعاها وتصونها كما يرغب بها أبنائها . على الدول ان تحرص على حفظ كرامة أبناء تلك الاقليات والـ قوميات وأحترام ثقافتها وتأكيد دور لغتها في حياتها وفي علومها وشدة عدائها لمحاولات طمسها أو تقليل من شأنها أو التعدي عل دورها التاريخي والحضاري . وحقوق الاقليات والقوميات هي المرجعية لحقوق الانسان الذي يملك كرامته ولا يرضي لها اهانة أو مذمة.

7.نرجح لغة الحوار كبديل للغة العسكرية لحل القضايا الاقليات والقوميات . ونرى بأن شعوب المنطقة كلها مهددة في أي حل غير حكيم مما يؤثر سلباً على العالم كله.

8. تشجيع وطرح بتبني نظام الفيدرالية للدول التي تضم جزء من كُردستان ، كحل سياسي للكُرد وتفعيل الفيدرالية العراقية وانشاء اقاليم اخرى في وسط وجنوب الى جانب اقليم كُردستان، من خلال تفعيل الدستور العراقي الدائم.
9. تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي المتعلقة بموضوع كركوك ومناطق متنازع عليها، لنبذ الحرب الطائفية في العراق والاستفادة من الدروس السابقة في تاريخ العلاقة بين الحكومات العراقية والحركة التحررية الكُردية ، باعتبار ان مدينة كركوك كمدينة كُردستانية كانت احدى الاسباب الرئيسية في اندلاع الثورات الكُردية ضد الحكومات العراقية السابقة وانها ستكون نقطة اندلاع حرب طائفي في العراق اذا لم تطبق المادة 140.
10. على الحكومة العراقية الحالية، ان تعترف بجميع الانتهاكات التي تعرض اليه الكُرد على يد الحكومات العراقية السابقة من الابادة الجماعية والحلبجة والانفال ، كما يجب عليها وبالتنسيق مع حكومة اقليم كُردستان ان تقوم ومن خلال قنواتها الدبلوماسية بالحصول على الاقرار الدولي بان هذه الجرائم تعد من الجرائم ضد الانسانية عبر الجمعية العامة للامم المتحدة.

وتتوقع الدراسة الامور التالية:

1. على صعيد الدولي والعالمي ، تتوقع الدراسة بان العالم سوف يشهد الكثير من الديمقراطية كنظام ويطالب بتغير الانظمة الدكتاتورية ، وذلك لان النظام العالمي الجديد ومن خلال الياته ومكوناته يُركز على قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق الاقليات كقضايا جوهرية لا يتنازل عنها النظام العالمي الجديد.
2. سوف يشهد العالم صحوة عرقية ستُطالب بحقوقها القومية، وسوف لا تستطيع الدول التي تواجهها هذا نوع من المطالب بالامتناع عنها ومحاربتها، لانها ستكون مؤيدة دولياً.

3. ان المجتمعات التعددية سوف تشهد الكثير من الانقسامات، وبالتالي سوف تحصل الكثير من الاقليات والقوميات على استقلالها كما حصل لسودان وانفصال جنوبه عنها.

4. سيشهد القرن الحادي والعشرين وفي ظل النظام العالمي الجديد دولة كُردية في شمال العراق، وسوف يعترف بها الكثير من دول العالم كفرنسا والمانيا وبريطانيا بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية ، كما ستعترف بها بعض دول الاقليم ومن ضمنهم تركيا وبعض دول عربية.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

ئاكره يى، نجدت(2004).**الإطار القانوني للأمن القومي** ، رسالة دكتوراه منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة - جامعة صلاح الدين- أربيل.

أباه، السيد(2001). **اتجاهات العولمة**، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان.

إبراهيم، سعدا لدين(1992). **تأملات في مسألة الأقليات**، دار سعاد الصباح، القاهرة.

أبو طالب، حسن(2000)العراق على مشارف قرن جديد **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 139، ص150-171.

أبو عامر ، علاء(2004). **العلاقات الدولية** (الظاهرة والعلم ..الدبلوماسية والإستراتيجية)، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

أبو عامود، محمد(1996). لبنان كمعمل اختبار لتفاعلات التسوية السلمية في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 125، ص 38 - 50.

ابو عامود، محمد(2008) أ.**العلاقات الدولية المعاصرة** ، ط1،دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية.

أبو عامود، محمد(2008) ب. **النظم السياسيةفي ظل العولمة** ، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

الاتروشي، فوزي(2006). التهديدات التركية لكُرد العراق طرق على حديد بارد، **مجلة الصوت الاخر**، العدد 123، ص9 -14.

إحسان، محمد(2001).**كُردستان ودوامة الحرب** ، ط2،دار ئاراس للطباعة والنشر ، أربيل.

احمد، السر(2004)**الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان** ، متوفر عبر http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E55B739F-8EC4-4BFC-: BDF5-12889A9717AE.htm

أحمد، جمال(2002)**كركوك في العصور القديمة** ، ط1،دار ئاراس للطباعة والنشر ، أربيل، إقليم كُردستان العراق.

إسماعيل، فضل الله(2008). **عولمة السياسية**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة.

ألعزام، سهيل(2003). **العولمة**، المؤلف، اربد – الأردن.

أمين، لطيف(2006)**الفيدرالية وافاق نجاحها في العراق** ، ط1، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، اقليم كردستان العراق،.

أمين، لطيف(2007)**مبدأ الفصل بين السلطات ووحدتها وتطبيقها في الدساتير العراقية**سالة ماجستير منشورة مقدمة إلى كلية القانون -جامعة السليمانية ، منشورات مكتب الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكُردستاني.

البارزاني، مسعود(1998)كفاح شعبنا اشرف على أن يؤتي ثماره ، **مجلة الكولان العربي**، العدد 30.

البارزاني، مسعود(2000). **البارزاني والحركة التحررية الكُردية 1958-1961**، ج2، مطبعة وزارة التربية، أربيل، إقليم كُردستان العراق.

بدوي، محمد وآخرون(2003).**العلاقات السياسية الدولية** ، كلية التجارة – قسم العلوم السياسية –جامعة الإسكندريةالمكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

البرزنجي، سعدي(1999)بداية ظهور النظام العالمي الجديد **مجلة كولان العربي** ، العدد 35، ص45-50.

بروينسن، مارتن(2006).**الأكراد وبناء الأمة** ، ط1، ترجمةفالح عبدا لجبا ر، الفرات للنشر والتوزيع، العراق.

بريماكوف، افغيني(2006).**العالم بعد أحداث 11 أيلول**، ط1، ترجمة احمد الهاشمي و فالح السوداني، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، لبنان.

بريمر، بول(2006)**سنة قضيته في العراق الإنضال لبناء غدٍ مرجو**)، ترجمة : عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

البستاني، باسل(1991).**النظام الدولي الجديد** (اراء ومواقف)، دار الشؤون الثقافية العامة – وزارة الثقافة والاعلام- بغداد.

بسيوني،عبير،(1995). الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد، 140، ص112 - 118.

بشارة، جوزيف(2010)**.أقباط بلا قبطية قضية بلا هوية** ،متوفر عبر : http://www.elaph.com/Web/opinion/2010/11/608248.html?entry=homepagemostvisitedtoday

البعلبكي، روحي والبعلبكي، منير (1995). المورد المُيسر عربي إنجليزي، إنجليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

بغدادي، عبدالسلام(1993)**.الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان.

البكري، عدنان(1986).**العلاقات الدبلوماسية والقنصلية** ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

بودبوس و اخرون (2000). **قضايا سياسية**، ط4، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، الجماهيرية العربية الشعبية.

بيليس وسميث (2004).**عولمة السياسة العالمية** ، ط1،مركز الخليج للأبحاث ، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تادرس، رجائي(2010). **تدويل قضية أقباط مصر**، متوفر عبر:-http://freecopts.net/arabic/2009-08-23-00-20-14/2009-08-23-00-25-54/3599-

تشومسكي، نعوم(1998). **قوى وآفاق** (تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي)، ط،1 ترجمة :ياسين الحاج صالح ،دار الحصاد للنشر والتوزيع ، سوريا - دمشق.

تشومسكي، نعوم(2000). **النظام الدولي الجديد – القديم**، ط1، ترجمة : صفوان عكاش، فُصلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، سوريا.

توفيق، سعد(1999).**النظام الدولي الجديد** ، ط1،الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن.

توفيق، سعد(2000).**مبادئ العلاقات الدولية** ، ط1،دار وائل للطباعة والنشر ، عمان، الأردن.

الجاسور، ناظم(2009).**موسوعة علم السياسة** ، ط1،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

جبر، السيد (د، ت).**المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام** ، منشاة المعارف بالإسكندرية.

جلال، محمد(2001)العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 145، ص 45-55.

جمعة، أحمد(2004). **الدبلوماسية في عصر العولمة**، دار النهضة العربية، القاهرة.

الجميلى، سلمان(2005)تحديات المشروع السني في العراق ،**مجلة السياسة الدولية** ، العدد 162، المجلد 40، ص65 - 72.

جواد، سعد(2000)**مستقبل القضية الكُردية في الشرق الأوسط** ، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

حبيب الله، محمد(2005). الفترة الانتقالية.التحديات أمام الجنوب ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، المجلد 40، ص100 -115.

حداد، ريمون(2000). **العلاقات الدولية**، ط1، دار الحقيقة، بيروت، لبنان.

الحسني، باقر(1999).**أميركا وأكراد العراق** مجلة شؤون الأوسط ، العدد 87، ص50-72.

حسين، خليل(2008)**الصراعات الاقليمية والدولية في لبنان** (مُقاربة قانونية – سياسية للواقع اللبناني ونظام الحياد في القانون الدولي)، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان.

حسين، عدنان(2010)**نظرية العلاقات الدوليـــة** ، ط3، مجـــد المؤســـسة الجامعيـــة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الحكيم، أكرم(2005)المشروع الشيعي للدولة العراقية **مجلـــة الـــسياسة الدوليـــة** ، العدد162 ، المجلد 40، ص 60-73.

الخزرجي، ثامر(2005)**العلاقات السياسية الدوليـــة** ، ط1، دار مجـــدلاوي للنـــشر والتوزيع، عمان- الأردن.

الخضيري، محسن(2001). **العولمة الاجتياحية**، ط1مجموعة النيل العربية ، القاهرة – جمهورية المصر العربية.

دجاني، نبيل(1994). **البعد الثقافي والاتصال في ضوء النظام العالمي الجديد**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

ديب،يونس و حمادي ، هاشم(2007). **النظام العالمي للقرن الواحد والعـــشرين** ، ط1، دار الحصاد و دار السوسن، دمشق، سوريا.

راندل، جوناثان(1997).**امة في شقاق .دروب كُردستان كما سلكتها** ، ط1، ترجمة: فادي حمود، دار النهار للنشر، بيروت.

رسلان، هانيء(2004)السياسة الأمريكية تجاه مستقبل الـــسودان ،**مجلـــة الـــسياسة الدولية**، العدد 156، المجلد 39.

رسول، فاتح(2005)**صفحات من تأريخ كفاح الشعب الكُردي** ، ج1، ترجمة: كمـــال غمبار، مديرية دار النشر بإقليم كُردستان العراق، السليمانية.

رسول، فاتح(2006)**صفحات من تأريخ كفاح الشعب الكُردي** ، ج3، ترجمة: كمـــال غمبار، مديرية دار النشر باقليم كُردستان العراق، السليمانية.

الرشدان، عبدالفتاح والموسى، محمد (د.ت)**أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية** ، مشروع سلسلة الكتاب العربي الجامعي التدريسي في العلوم السياسية ، عمـــان، الاردن.

الرفوع، فيصل وفهمي، عبدا لقادر(2009). **نظرية السياسة الخارجيـــة**، ط1، الجامعة الأردنية، عمان-المملكة الأردنية الهاشمية ،جامعة بغـــداد ، بغـــداد جمهوريـــة العراق.

الرمضاني، مازن(1991). **السياسة الخارجيـــة** (دراسة نظرية)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

روبيرتس و ئيدواردس (1999)**المعجم الحديث للتحليل السياسي** ، ط1، ترجمة سمير عبدا لرحيم ألجلبي، الدار العربية للموسوعات، لبنان- بيروت.

الزهيري، هاتف(2006)فيدرالية كُردستان والدعم الديمقراطي ،**مجلة الصوت الآخر** ، العدد 123، ص11.

زيتون، وضاح(2006). **المعجم السياسي**، ط1، دار أسامة للنـــشر والتوزيـــع – دار المشرق الثقافي، عمان – الأردن.

الزين، جهاد(1991). **لبنان وآفاق المستقبل** (أوراق ومناقشات ندوة)، ط1، نظمهـــا مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.

سري الدين، عايدة(2000)**المسألة الكُردية فـــي ملـــف الـــسياسة الدوليـــة** ، ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

السعداوي، عاطف(2003). أكراد العراق بين المنتظر والمـــستقبل المنظـــور ، **مجلـــة السياسة الدولية**، العدد 152، المجلد 38.

سلام، نواف(1996)**دراسات لبنانية مُهداة الى جوزف مغيزل** ،دار النهـــار للنـــشر ، بيروت – لبنان.

سليم، محمد(1994).**النظام العالمي الجديد** ، ط1مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة، مصر.

سليم، محمد(2005)تطور الاطار النظري لعلم السياسة الدوليـــة ، **مجلـــة الـــسياسة الدولية**، العدد 161، المجلد 40.

سليمان، فاتح(2010)**عمليات الأنفال وآثارها على الشباب** (دراسة اجتماعية نفسية ميدانية)، ط1، مطبعة الثقافة، وزارة الثقافة والشباب لاقليم كُردستان.

السيد، محمد(1989)**تحليل السياسة الخارجية** مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، القاهرة.

سيف الدين، بيار(2004). **السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كُردستان(1923-1926)**رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى جامعة دهوك ، ط1، دار سبيرز للطباعة والنشر، دهوك، إقليم كردستان العراق.

سيف الدين، بيار(2008)**تركيا وكُردستان العراق** (الجارين الحائرين)، ط1، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، سليمانية، إقليم كردستان العراق.

سيلرز، مورتمر(2001).**النظام العالمي الجديد** (حدود السيادة، حقوق الانسان، تقرير مصاير الشعوب)، ط1، ترجمةصادق ابراهيم عودة ، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

شابري،اني و شابري ، لورانت(1991)**سياسة الأقليات في الشرق الادنى** (الاسباب المؤدية للانفجار)، ط1، ترجمة: د. ذوقان قرقوط،مكتبة مدبولي ، القاهرة، مصر.

شرف، أحمد(1992). **مسيرة النظام الدولي الجديد قبلوبعد حرب الخليج** ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر.

شريف، حسين(1999). **الإرهاب الدولي وانعكاسه على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً**، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

الشريفي، نداء(2007)**تجليات العولمة على التنمية السياسية** (دراسة استقرائية استنباطية)، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان.

شعبان، عبد الحسين(2004).**الدستور ونظام الحكم** ، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

شعيب، عماد(2010). **ملامح الأفق النظام السياسي العالمي الجديد** (سيرورة التشكل)، متوفر عبر(http://www.dascsy riamag.net) .

شكرى، معتز(2005).مستقبل العلاقات الطائفية ،**مجلة السياسة الدولية** ، العدد 160، المجلد 40، ص128-140.

الشو، محمد(1992). **أزمة الخليج في مجلس الأمن الدولي آب 1990-1991**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى الجامعة الأردنية.

شيخ يزدين، شوكت(2003)**من مهاباد الى اَراس** ، ط1، ترجمة: شاخوان كركوكي، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل.

شيفر، بويد(1966). **القومية** (عرض وتحليل)، ترجمة : جعفر خصباك و عدنان الحَميري، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان.

صابر، فوزية(2004). **وضع الكُردي في العراق (رؤية مستقبلية)**، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.

صادق، حيدر(1996). **مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

صباريني، غازي(2005)**الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام** ، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

الطالباني، جلال(1971). **كُردستان والحركة القومية الكُردية** ، ط2، دار الطليعة للنشر، بيروت.

طالباني، مكرم(2009)**مراحل تطور الحركة القومية الكُردية** ، ج1، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية-العراق.

عبد الماجد، حامد(2000)**مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

عبد ربه، صابر(2001)**موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد** (دراسة ميدانيـــة)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

عبدا لدائم، عبد الله(1994)**القومية العربية والنظام العالمي الجديد** ، ط1،دار الآداب، بيروت – لبنان.

عبـــدالفتاح، منـــى(2010). **ابـــي والانفـــصال ..أيـــن الطريـــق؟** متـــوفر عبـــر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/65D9C30C-9654 4AE8-AFA5-. htm?GoogleStatID= 24.EBBD58752015

العزاوي، دهام(2003)**الأقليات والأمن القومي العربي** (دراسة في البعـــد الـــداخلي والإقليمي والدولي)، ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن.

عزيز، ليلاف(2007)**الحقوق السياسية للكُرد في الدول التي تضم كُردستان** ، رسالة ماجستير منشورةمؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، إقليم كردســـتان العراق.

عسو، منصور(1992). **العلاقات الدولية**، (د. ن).

العطار، علي(2004)**العولمة والنظام العالمي الجديد** ، ط2، دار العلوم العربية للنشر والطباعة، بيروت – لبنان.

العطية، عصام(د، ت). **القانون الدولي العام**، ط5، كلية القانون جامعة بغداد.

علو، سعيد(2007). **العلاقات العراقية الايرانية واثرها على القـــضية الكُرديـــة فـــي العراق**، دار دجلة، المملكة الاردنية الهاشمية.

علي، صلاح(2008)**العلاقات الدولية مفهومها وتطورها** ، ط1، دار الوفـــاء لـــدنيا للطباعة والنشر، المنصورة، مصر.

علي، حيدر وحنا، ميلاد(2002). **أزمة الأقليات في الوطن العربـــي**، ط1، دار الفكـــر المعاصر، بيروت- لبنان.

عمر، شورش(2005)**حقوق الشعب الكُردي في الدساتير العراقية** ، منشورات مركز كُردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية.

العمري، أحمد(1985). **معجم العلوم السياسية الميسّر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عميش، سمير (2001). **القومية والعولمة** (الوعي القومي والنظام العالمي الجديد)، ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

العنانى، خليل (2005). تساؤلات ما بعد الانتخابات **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 160، المجلد 40، ص 125 -143.

العنانى، خليل (2007). كركوك.مدينة على حافة الانفجار ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 169، المجلد 42، ص170-185.

غالبريث، بيترو (2007). **نهاية العراق** ، ط1، ترجمة: أياد أحمد، دار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، لبنان.

غزلة، حسن (1996). **النظام الدولي الجديد والأصولية** (إشكالية العلاقة)، ط1، دائرة المكتبة الوطنية، عمان – الأردن.

الفتلاوي سهيل و ربيع عماد (2009). **القانون الدولي الإنساني** ، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

الفضل، منذر (2008). **لماذا الطعن بعقود النفط والغاز في كُردستان** ؟، جريدة التاخي، العدد 5340، ص 3.

فهمي، عبدالقادر (1997). **النظام السياسي الدولي** (دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة)، ط1،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

الفيلي، أحمد (2008). **التحالف الاستراتيجي العربي - الكُردي واثار مماطلات تنفيذ المادة 140 من الدستور**، جريدة التأخي، العدد 5340، ص3.

فيلي، اراز (1993). **القضية الكُردية والمؤتمرات الدولية خلال السنوات الأخيرة** ، جريدة خبات، العدد 682، ص 5-18.

قادر، مثنى (2003). **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية** ، ط1، رسالة ماجستير منشورة، منشورات مركز كُردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية، إقليم كردستان العراق.

قرني و هلال(1994)**السياسات الخارجية للدول العربية** ، ط1، مركز كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

قرني، أحمد(2008)**الفيدرالية في سؤال وجواب** مجلة الصوت الآخر ، العدد 193، ص 13 - 14.

القطاطشة، محمد(2010).**العلاقات الاقتصادية الدولية** (دراسة في النظام الاقتصادي الدولي)، دائرة المكتبة الوطنية، وزارة الثقافة – المملكة الأردنية الهاشمية.

قنان، جمال(1999)**العرب وتحديات النظام العالمي** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، الامارات العربية المتحدة.

القوزي، محمد(2002)**العلاقات الدولية في التاريخ الحد يث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان.

الكافي والقاضي(2006). **معجم مصطلحات حقوق الإنسان**، مركز الإسكندرية للكتاب.

كليمان، اهارون(1993). **أبعاد النظام العالمي الجديد على تسوية أزمة الشرق الأوسط**، تقرير طاقم مركز الأبحاث الإستراتيجية الإسرائيلي – يافة(حرب الخليج أبعاد على إسرائيل) ترجمة: بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن.

لازاريف، م(2007)**المسألة الكُردية (1923-1945)**، ط1، ترجمة: د. عبدي حاجي، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، السليمانية، إقليم كردستان العراق..

اللباد، مصطفى(2007)العامل الكُردي في السياسة التركية ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 169، المجلد 42، ص35-45.

المجالي، شيم(2009). **السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي سنة 2003**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة مؤتة ، عمان، الاردن.

مجدلاوي، فاروق(2004)**الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية** (في ضوء الهيمنة الأمريكية على الهيئات والمنظمات الدولية)، ط1، دار روائع مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

مجيد، بلاسم، القضية الكُردية.. والحرب القومية، مقال متوفر عبر:http://www.annabaa.org/nbanews/67/180.htm

مجيد، كمال(2002). **العولمة والدولة**(راسة لآثار العولمة على السلطة)، ط1، دار الحكمة لندن.

محمد، خليل(2002). **كركوك**(راسات في التكوين القومي للسكان)، ط1، منشورات جريدة ميديا، مطبعة دارا.

محمد، خليل(2007). **المنطقة المتنازع عليها بين الحاضر الملتهب والمستقبل المجهول**،منشورات مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكُردستاني ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، إقليم كُردستان العراق.

محو، لقمان(2007). **الكورد وكُردستان**(بلوغرافيا مختارة ومعرفة)، ط1، ترجمة: هفال، مطبعة مؤسسة ئاراس، اربيل، إقليم كردستان العراق.

مسعد، محي(1999). **ظاهرة العولمة** (الأوهام والحقائق)، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية.

مسعد، نيفين(1994). **معجم المصطلحات السياسية**، ط1، المؤلف، القاهرة، مصر.

مشارقة، تيسير(2002). **العولمة والهوية** (أوراق المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون جامعة فيلادلفيا)، ط2، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

مطر، سليم(2003). **جدل الهويات** (عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزدية)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

المفتي، عدنان(2005).بناء الدولة العراقية ...رؤية كُردية،**مجلة السياسة الدولية** ، العدد 162، ص 65- 80.

المفتي، عدنان. (د. ت). **الاكراد ..العلاقات العربية الكُردية** ، المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

مقلد، إسماعيل(1982).**نظريات السياسة الدولية** (راسة تحليلية مقارنة)، ط1، جامعة الكويت.

المناصرة، عزا لدين(2004). **الهويات والتعددية اللغوية**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

المندلاوي، محمد(2007). **الفكر الاستراتيجي المعاصر للزعيم مسعود البارزاني رئيس اقليم كُردستان العراق** ، ط1، مؤسسة دار الرافدين للصحافة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

مهدي، عاشور(2002). **التعددية الاثنية**إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية)، المركز العلمي للدراسات السياسية. عمان – الأردن.

مهدي، محمد(2002). **التعددية الإثنية**إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية) المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.

الموسى، محمد(1993)**حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردنية.

موسى، محمد(1996). **العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية** (أضواء العلاقات الدولية والنظام الدولي)، ط1، الجزء الثاني، دار البيارق، بيروت – لبنان.

النصراوي، صلاح(2009). الاكراد وبغداد.علاقات معقدة وخيارات مفتوحة ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 178، المجلد 44، 162 - 175.

نعمة، كاظم(1979). **العلاقات الدولية**، الجزء الأول، كلية القانون والسياسة – قسم السياسة، جامعة بغداد.

الهزايمة، محمد(2007). **قضايا دولية** (تركة قرنمضى وحمولة قرن اتى)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

الهواري، انور(2000).نحن والنظام العالمي (البناء المزدوج)،**مجلة السياسة الدولية** ، العدد139.

وهبان، أحمد(2003-2004)**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر** ، الدار ألجامعيه.

يسين، السيد(2000). **العالمية والعولمة**دار نهضة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر.

يسين، السيد(2007).**الديمقراطية وحوار الثقافات** تحليل للازمة وتفكيك للخطاب)، مكتبة الأسرة، القاهرة.

يوسف، أبو سيف(1984)**راسات في القومية العربية والوحدة** ، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان.

يوسفعماد و الصباغ اروى (2003). **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، ط3، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الاردن.

ب. المراجع باللغة الاجنبية:

Barkey, herri and Fuller, Graham, (1998). **Turkeys Kurdish Quistion**, Rowman Little Field Publishers, United States of America.

Bernholz, Peter (1985). The International **Game of Power**,New Babylon Studies in The Social Sciences, ISBN 0-89925-033-5.

Chomsky, Noam (1997). **World Orders Old and New**, First Edition, Pluto Press, UK, ISBN 07453 1340 X hbk.

Clark, Lan (1999). **Globalization And International Relations Theory**, ISBN 0-19-878210-1.

Dong, Qingwen (1995). **Overcoming Ethnocentrism Through Developing Intercultural Communication Sensitivity And Multy culturalism**, PHD Dissertation, University Of The Pacific.

Dougherty and pfaltzgraff, (1999) **contendingtheiriesof International Relations** ,HARPER and ROW publishers, new york Third Edition.

Goldstein, Joshua S (2004). **International Relations**, Second Edition, Pearson Longman Publication, American University, Washington, D.C. ISBN 0-321-12906-7.

Henderson, Conway W(1998). **International Relations (conflict and cooperation at the turn of the 21st century)**, University Of South Carolina – Spatanburg, ISBN 0-07-1157492-2.

Kumar Sen,Asit (1995). **International Relations Since World War1**, Fifth Edition, Published by S. Chand and Company Ltd, Ram Nagar, New Delhi, ISBN 81-219-0865-5.

Lasser,William (1995).**American Politics** ,Houghton Mifflin Company , Second Edition , ISBN 0-395-90207-X , Boston.

Rourke and Boyer (2002) .**World Politics** (international politics on the world stage,brief), Fourth Edition, Mcgraw Hill Dushken Companies, ISBN 0-07-248179-x, USA.

Stoessinger, John G(1973). **The Might Of Nations**, Fourth Edition, Random House. New York, ISBN 0-394-31744-0.

ملحق (أ)
ميثاق حقوق الأقليات

ميثاق حقوق الأقليات

إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى

أقليات قومية او إثنية والى أقليات دينية ولغوية

(اعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة

فى كانون الأول(ديسمبر)عام 1992م)

ان الجمعية العامة إذ تؤكد من جديد أن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، كما أعلنها الميثاق، هو تعزيز حقوق الأنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أواللغة أوالدين.

وإذ تعيد تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها.

وإذ ترغب في تعزيز إعمال المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، واتفاقية حقوق الطفل، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على الصيد العالمي أو الإقليمي وتلك المعقودة بين الآحاد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإذ تستلهم أحكام المادة 37 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية .

وإذ ترى أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها.

وإذ تشدد على أن التعزيز والإعمال المستمرين لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، كجزء لايتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار ديمقراطي يستند إلى حكم القانون، من شأنهما أن يسهما في تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول.

وإذ ترى أن للأمم المتحدة دوراً مهماً تؤديه في حماية الأقليات.

وإذ تضع في اعتبارها العمل الذي تم إنجازه حتى الآن داخل منضومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، وكذلك في الهيئات المنشأة بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة، بشأن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

وإذ تضع في اعتبارها العمل المهم الذي تنهض به المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في حماية الأقليات وفي تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

وإذ تدرك ضرورة ضمان مزيد من الفعالية أيضاً في تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

تصدر هذا الإع لان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

المادة 1

1. على كلالدول أن تقوم في إقليمها بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية وهويتها الثقافية والدينية واللغوية وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية.
2. تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات.

المادة 2

1. يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (المشار إليهم فيما يلي بالأشخاص المنتمين إلى أقليات) الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة ، وإعلا ن وممارسة دينهم الخاص ، واستخدام لغتهم الخاصة، سراً وعلانية ، وذلك بحرية ودون تدخل أوأي شكل من أشكال التمييز.
2. يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية.
3. يكون للأشخاص المنتم ين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائماً ، في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أوبالمناطق التي يعيشون فيها ، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لاتتعارض مع التشريع الوطني.
4. يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارهم.
5. لاشخاص المنتمى الى الاقليات الحق فى ان يقيموا و يحافظوا استمرار الاتصالات حرة و السليمة مع سائر الافراد جماعتهم و مع الاشخاص المنتمين الى الاقليات الاخرى، و كذلك اتصالات عبر الحد ود مع المواطن الدول الاخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية او اثنية او دينية او لغوية دون اى تمييز.

مادة 3

1. يجوز للاشخاص المنتمين الى الاقليات ممارسة حقوقهم، بما فيها تلك المبينة فى هذا الاعلان، بصفة فردية و كذلك بالاشتراك مع سائر افراد جماعتهم، و دون اى تمييز.
2. لايجوز ان ينتج عن ممارسة الحقوق مبينة فى هذا الاعلان او عدم ممارستها الحاق اى اضرار بالاشخاص المنتمين الى اقليات.

مادة 4

1. على الدول ان تتخذ، حيثما دعت الحال، تـــدابير الـــزمن تـــضمن ان يتتـــسى لاشخاص المنتمين‌الى الا قليات ممارسة جميع حقـــوق الانـــسان و الحريـــات الاساسية الخاصة بهم ممارسة تامة و فعالة، دون اى تمييز بالمساوات تامة امام قانون.
2. على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكن لاشخاص المتنمين الـــى الاقليات من التعبير عن خصائصهم و من تطوير ثقـــافتهم ولغـــتهم و ديـــ نهم و تقاليدهم و عاداتهم، الا فى الاحالات التى تكون فيها ممارسات معينـــة منتهكـــة للقانون الوطنى و مخالفة للمعاير الدولية.
3. ينبغى للدول ان تتخذ تدابير ملائمة كى –حيثما أمكن ذلك -حصول الأْشـــخاص المنتمين الى اقليات على فرص كافية لتعلم لغتهم الام او لتلقـــى دروس بلغـــت هم الام.
4. ينبغى للدول ان تتخذ ، حيثما كان ذلك ملائماً، تدابير فى حقل التعليم من اجـــل تشجيع المعرفة بتاريخ الاقليات الموجودة داخل ارضيها و بعاداتهـــا و تقاليـــدها ولغتها وثقافتها . وينبغى غن تتاح للأشخاص المنتمين إلىأقليات فرص ملائمة للتعرف على المجتمع فى مجموعة .
5. ينبغى للدول ان تنظر فى اتخاذ التدابير الملائمة التى تكفل للأشخاص المنتمـــين الى اقليات ان يشاركوا مشاركة كاملة فى التقدم الاقتصادى والتنمية بلدهم.

المادة 5

1. يكون تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الـ وطنية مـــع إيـــلاء الاهتمـــام الواجـــب للماصالح المشروعة لاشخاص المنتمين الى اقليات .
2. ينبغى تخطيط وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة فيما بين الدول مع ايـــلاء الاهتمـــام الواجب للماصلح المشروعة للأشخاص المنتمين الى اقليات .

المادة 6

ينبغى للدول ان ان تتعاون فى المسائل المتعلقة بالاشخاص المنتمين الى ، بما فى ذلك تبادل المعلومات والخبرات ، من اجل تعزيز التفاهم والثقة المتادلين .

المادة 7

ينبغى للدول ان تتعاون من اجل تعزيز احترام الحقوق المبينة فى هذا الإعلان .

المادة 8

1. ليس فى هذا الإعلان مايحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالاشخاص المنتمين الى اقليات . وعلى الدول بصفة خاصة ان تفى بحسن نية بالتزامات والتعاهدات التى اخذتها على عاتقها . بموجب المعاهدات ولاتفاقيات الدولية التى هى اطراف فيها .
2. لاتحل ممارسة الحقوق المبينة فى هذا الاعلان بتمتع جميع الاشخاص بحقوق الانسان والحريات الاساسية المتعرف بها عالمياً .
3. ان التدابير التى تتخذها الدول من اجل ضمان التمتع الفعلى بالحقوق المبينة فى هذا الاعلان لايجوز اعتبارها، من حيث افتراض المبدئى، مخلفة لمبدأ المساواة الوارد فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان.
4. لا يجوز باى حال تفسير اى جزء من هذا الاعلان على انه يسمح بانه نشاط يتعارض مع مقاصد المم المتحدة ومبادئها، بما فى ذلك المساواة في سيادة بين الدول، وسلامتها الاقليمية ، واستقلالها السياسية.

المادة 9

تساهم الاجهزة الوكالاتالمتخصصة لمنظومة الامم المتحدة كل في مجال اختصاصه، في الاعمال الكامل للحقوق المبينة والمبادىء المبينة في هذا الاعلان.

نشرة الجمعية العامة للامم المتحدة على الملأ

يوم 25 تشرين الثانى (نوفمبر) سنة 1971 (قرار 55/36)

ان الجمعية العالمةتضع فى اعتبارها ان احد المبادئ الاساسية فى ميثاق الا مم المتحدة هو مبدأ الكرامة و المساوات الاصليتين فى جميع البشر، و ان جميع دول الاعضاء قد تعهدت باتخاذ تدابير مشتركة و مستقلة، بالتعاون مع المنظمة، لتعزيز و تشجيع الاحترام العالى و فعال لحقوق الانسان و الحريات الاساسية للجميع، دون تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين.

و اذ تضع فى اعتبارها ان الاعلان العالمى لحقوق الانسان و العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان تنادى مبادئ عدم التمييز و المساواة امام القانون، و الحق فى حرية التفكير و الوجدان و الدين و المعتقد.

و اذ تضع فى اعتبارها ان الدين و المع تقد هو، لكل امرئ يؤمن به، احد العناصر الاساسية فى تصوره للحياة، و ان من الواجب احترام حرية الدين او المعتقد و ضمانها بصورة تامة.

و اذ تضع فى اعتبارها ان من الضرورى تعزيز التهاهم و التسامح و الاحترام فى الشؤون المتصلة بالدين و المعتقد، و كفالة عدم السماح بالستخدام الدين او المعتقد لاعراض تخالف ميثاق الامم المتحدة و عيره من صكوكها ذات الصلة بالموضوع، و اعراض و مبادئ هذا الاعلان.

و اذ تؤمن بان الحرية الدين و المعتقد ينبغى ان تسهم ايضا فى تحقيق اهذاف السلم العالمى و العادالة الاجتماعية و الصداقة بين الشعو ب، و فى قضاء على الايدولوجيات او ممارسات الاستعمار و التمييزى العنصرى.

المصدر: أزمة الاقليات في الوطن العربي

ملحق (ب)
خارطة كُردستان بأربعة أجزائه

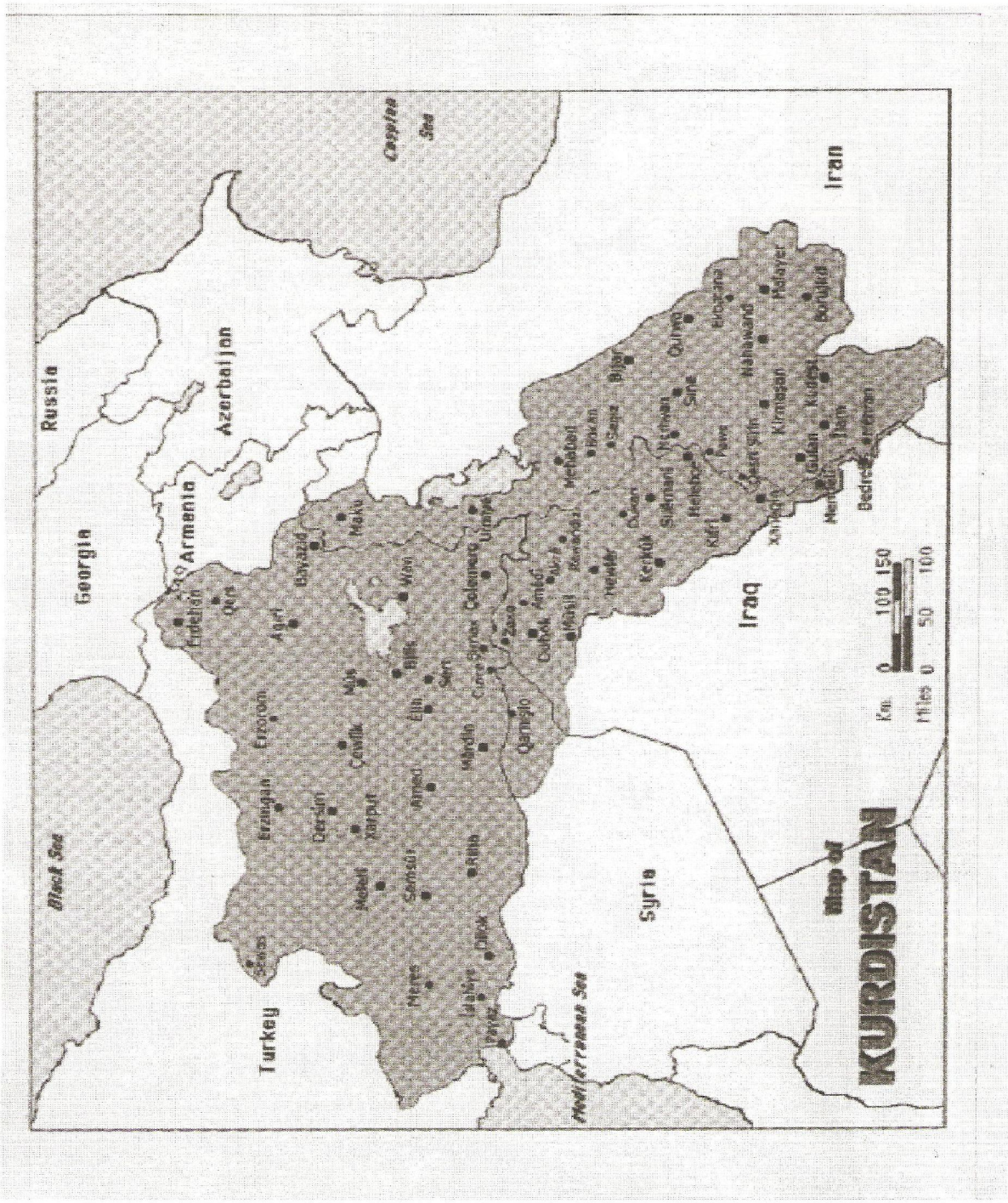

خارطة كُردستان بأربعة أجزائه

المصدر: WWW.GOOGLE.COM

ملحق (ج)
وثيقة الطائف

وثيقة الطائف

وثيقة الوفاق الوطنى

المبادئ العامة

أ-لبنان وطن رحمستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه الواحد،ارضاً وشعباً ومؤسسات ، فى حدوده المنصوص عنها فى الدستور اللبنانى والمعترف بها دولياً.

ب-لبنان عربى الهوية والانت ماء، وهيعضو مؤسس وعامل فى جام عة الدول العربية وملتزم بمواثقها ، كما هـ ي عضو مؤسس وعامل فى المنضمة الآمم المتحدة وملتزم بميثاقها وهي عضو فى الحركةعدم الانحيار .وتجسد الدولة اللبنا نية هذهِ المبادئ فى جميع الحقوق والمجالات دون استثناء.

ج-لبنان جمهو رية ديمقراطية برلمانيةتقوم على احترام الحريات العامة ، وفى طليعتها حرية الرأى والمتعقد، وعلى العدالة ا الاجتماعية والمساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدرالسلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

ه- النضام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النضام الاقتصادى حر يُكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة .

الإنماء التوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أر كان وحدة الدولة واستقرار النضام.

حالعمل على تحقيق عدالة اجتماعية شـ املة من خلال ا لاصلاح المالى وا لاقتصادى والاجتماعي .

ط- ارضلبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين . فلكل لبنانى الحق فى الاقامة على أي جزئهاموالتمتع به ظل سيادة القانون، فلا فر قللشعب على اساس أى انت ماء كان. ولا تجزئه ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لاشرعية لأي سلطة تناقص ميثاق العيش المشترك .

المصدر: لبنان وافاق المستقبل

ملحق (د)

القرار 688 لمجلس الامن فيما يخص بالكُرد في كُردستان العراق

القرار 688 لمجلس الامن فيما يخص بالكُرد في كُردستان العراق :

في البداية نورد نص القرار المرقم 688 لكون صيغته في غاية الاهمية لحسم المناقشات والخلافات الدائرة في المتن ، وهو كما يلي :

"1- يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً الامرناطق السكانية الكوردية وتهدد نتائجه السلم والامن الوليين في المنطقة .

2- يطالب بأن يقدم العراق على الفور ، كاسهام منه في ازالة الخطر الذي يهدد السلم والامن الدوليين في المنطقة ، بوقف هذا القمع ويعرب عن الامل في السياق نفسه في اقامة حوار مفتوح واحترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

3- يصر على ان يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية على الفور الى جميع من يحتاجون الى المساعدة في جميع انحاء العراق ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها.

4- يطلب الى الامين العام ان يواصل جهوده الانسانية في العراق وان يقوم على الفور واذ يقتضي الامر على اساس ايفاد بعثة اخرى الى المنطقة تقريراً عن محنة السكان الاكراد الذين يعانون من جميع اشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية.

5- يطلب كذلك الى الامين العام ان يستخدم جميع المواد الموجودة تحت تصرفه بما فيها موارد الامم المتجدة ذات الصلة للقيام على النحوعاجل بتلبية الاحتياجات الملحـــة للاجئين وللسكان العراقيين المشرديين .

6- بناشد جميع الدول الاعضاء وجميع النتظمات الانسانية ان تسهم في جهود الاغاثةالانسانية هذه .

7- يطالب العراق ان يتعاون مع الامين العام من اجل تحقيق هذه الغايات .

8- يقرر ابقاء هذه المسألة قيد النظر.

المصدر: الحقوق السياسية للكُرد في الدول التي تضم كُردستان

ملحق (هـــ)

الخرائط المختصة بقضايا وجود الاقليات في منطقة الشرق الأوسط

خارطة جنوب سودان

المصدر : الاقليات والامن القومي العربي (دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي)

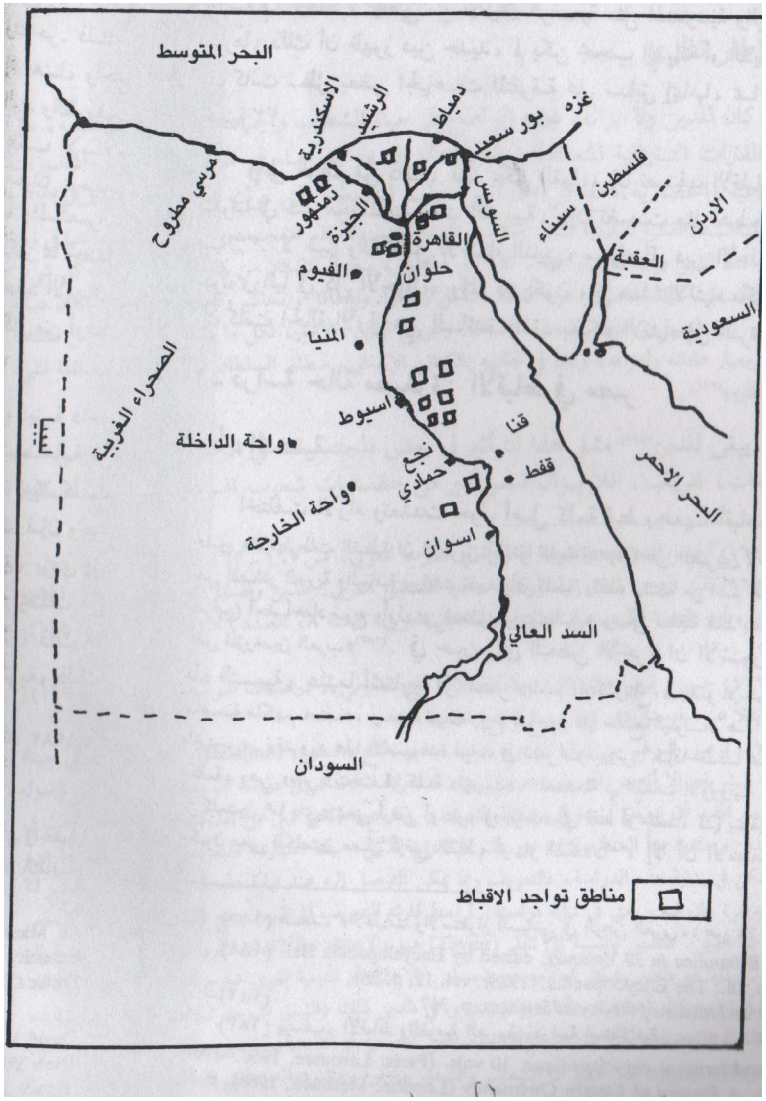

مناطق تواجد الاقباط

المصدر : الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا

ملحق (و)

إتفاقية سلام بين الحزبين الكرديين في واشنطن عام 1998

مبنى وزارة الخارجية الامريكية لحظة توقيع اتفاقية

واشنطن للسلام– 17/ 9/ 1998

المصدر : تركيا وكُردستان العراق (الجارين الحائرين)

ملحق (ز)

مجموعة من الصور تمثل دبلوماسية إقليم كُردستان في ظل النظام العالمي الجديد

جورج بوش يستقبل رئيس اقليم كوردستان العراق في البيت الابيض

المصدر : تركيا وكُردستان العراق (الجارين الحائرين)

بابا الفاتيكان يستقبل رئيس اقليم كُردستان العراق

المصدر : تركيا وكُردستان العراق (الجارين الحائرين)

العاهل السعودي يستقبل رئيس اقليم كُردستان العراق

المصدر : مجلة الصوت الآخر

اوباما يستقبل رئيس اقليم كُردستان العراق في البيت الابيض

المصدر : مجلة الصوت الآخر

ملحق (ح)
الوثائق المختصة بشأن كركوك

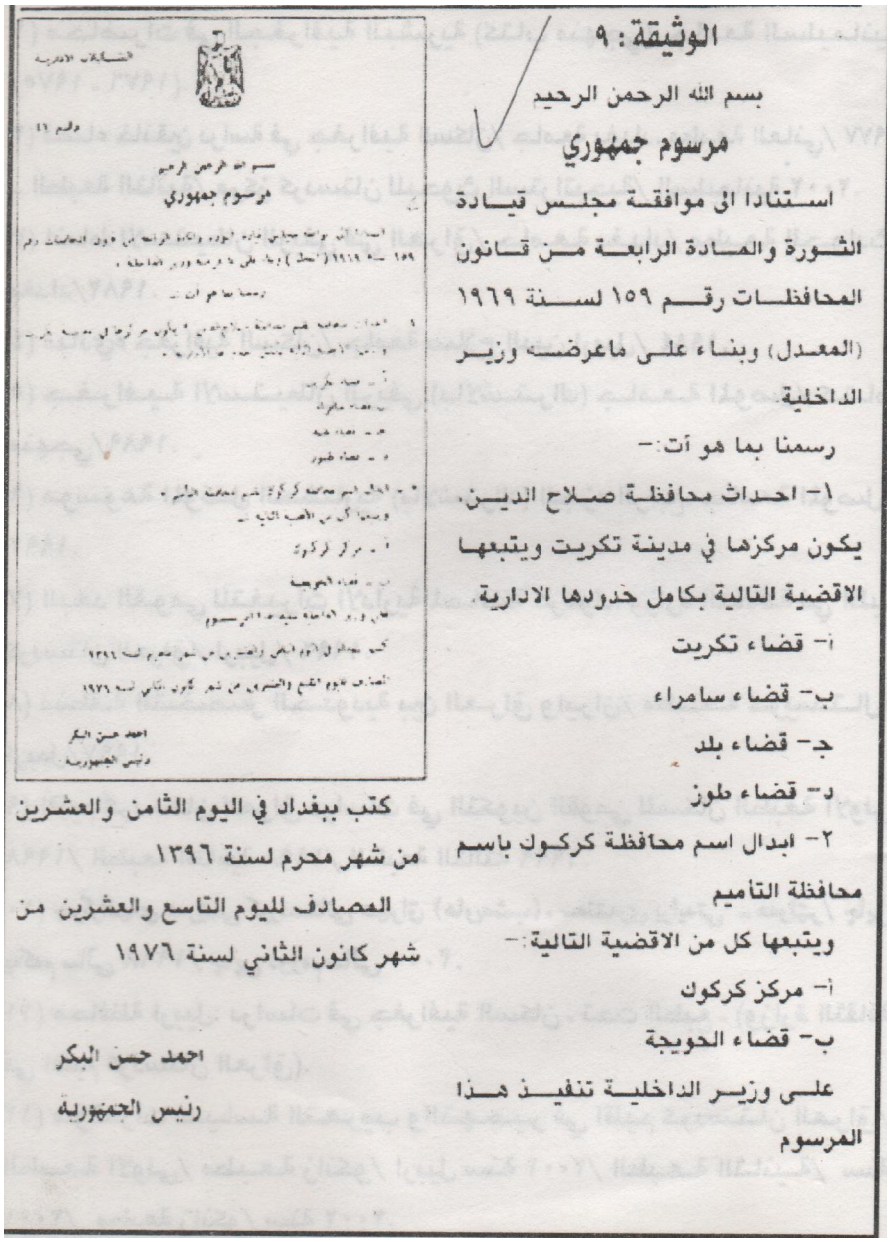

الوثيقة : ٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم جمهوري

استنادا الى موافقة مجلس قيادة الثورة والمادة الرابعة من قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ (المعدل) وبناء على ماعرضه وزير الداخلية

رسمنا بما هو آت:-

١- احداث محافظة صلاح الدين، يكون مركزها في مدينة تكريت ويتبعها الاقضية التالية بكامل حدودها الادارية.

أ- قضاء تكريت

ب- قضاء سامراء

جـ- قضاء بلد

د- قضاء طوز

٢- ابدال اسم محافظة كركوك باسم محافظة التأميم ويتبعها كل من الاقضية التالية:-

أ- مركز كركوك

ب- قضاء الحويجة

على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر محرم لسنة ١٣٩٦

المصادف لليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٧٦

احمد حسن البكر

رئيس الجمهورية

مرسوم جمهوري ينص على تقسيم مدينة كركوك

المصدر : كركوك (دراسات في التكوين القومي للسكان)

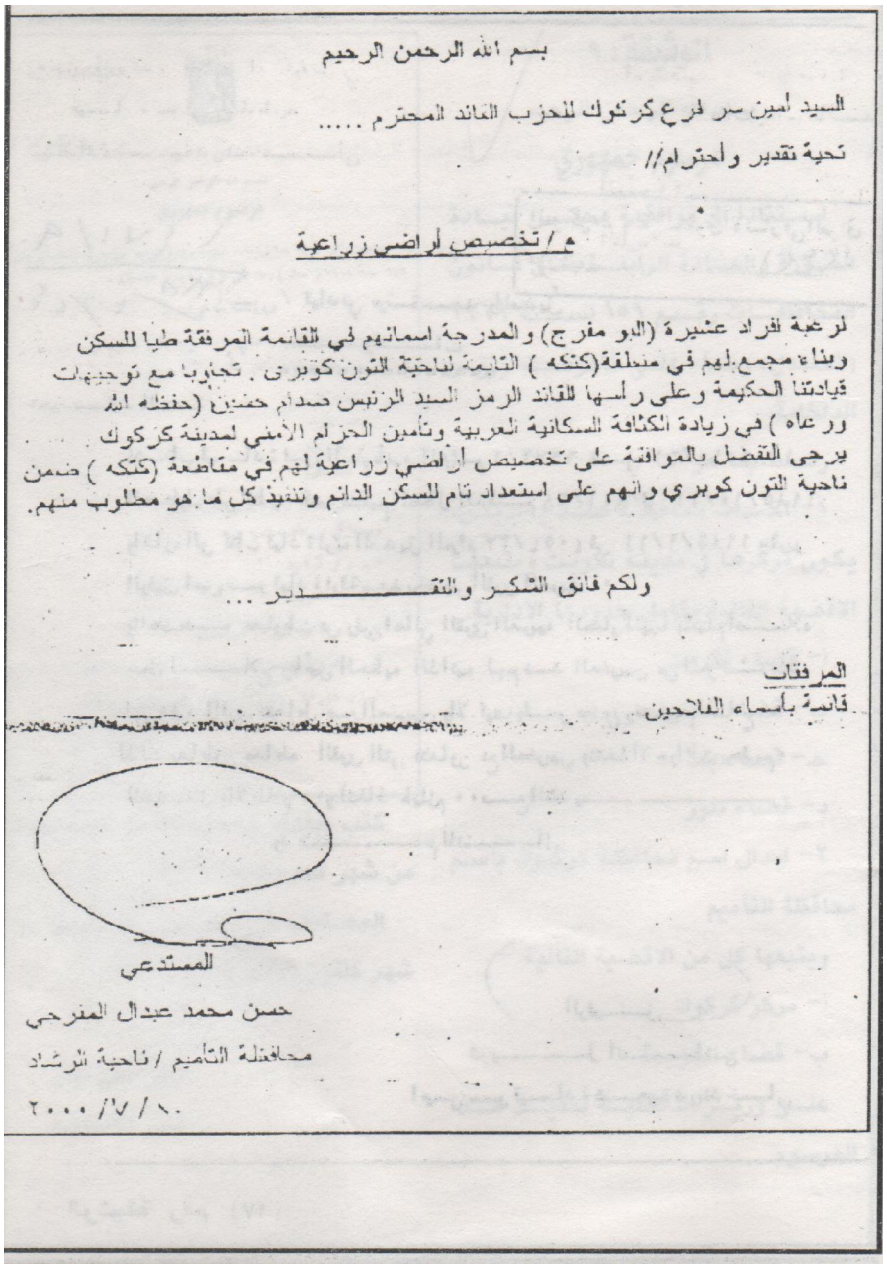

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد أمين سر فرع كركوك للحزب القائد المحترم .....

تحية تقدير واحترام//

م / تخصيص اراضي زراعية

لرغبة افراد عشيرة (البو مفرج) والمدرجة اسمائهم في القائمة المرفقة طيا للسكن وبناء مجمع لهم في منطقة(كتكه) التابعة لناحية التون كوبرى . تجاوبا مع توجيهات قيادتنا الحكيمة وعلى رأسها القائد الرمز السيد الرئيس صدام حسين (حفظه الله ورعاه) في زيادة الكثافة السكانية العربية وتأمين الحزام الأمني لمدينة كركوك .

يرجى التفضل بالموافقة على تخصيص اراضي زراعية لهم في متاطعة (كتكه) ضمن ناحية التون كوبري وانهم على استعداد تام للسكن الدائم وتنفيذ كل ما هو مطلوب منهم.

ولكم فائق الشكر والتقـــــــــــدير ...

المرفقات

قائمة باسماء الفلاحين

المستدعي

حسن محمد عبدال المفرجي

محافظة التأميم / ناحية الرشاد

٢٠٠٠/٧/١٠

تخصيص أراضي زراعية في مدينة كركوك للعشائر غير المقيمة في كركوك لغرض توافدهم إلى المدينة

المصدر : كركوك (دراسات في التكوين القومي للسكان)

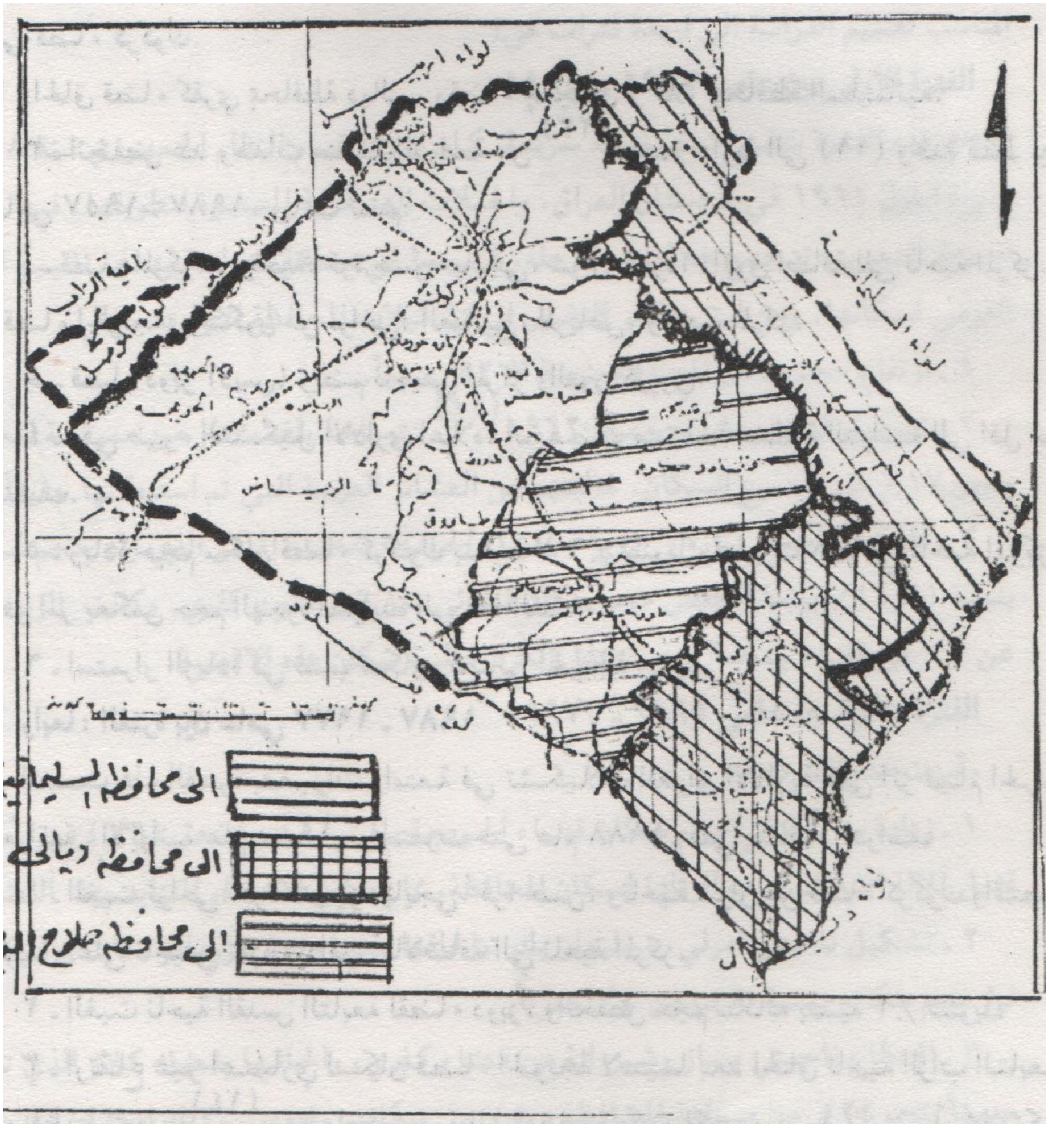

محافظة كركوك بعد التقسيم

المصدر : كركوك (دراسات في التكوين القومي للسكان)